طبيعة الأنظمة السياسية في الدولة العراقية دراسة سياسية مقارنة

رسالة مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك

كلية القانون والسياسة / قسم العلوم السياسية

كجزء من متطلبات درجة الماجستير

في العلوم السياسية

من قبل الطالب

عامر قادر باجلان

بإشراف

الدكتور لطفي حاتم

(١٤٣٢ هـ _ ٢٠١١ م)

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى روح والدي العزيز في عالم الخلد، وإلى والدتي العزيزة، وإلى زوجتي وأطفالي الذين أعطوني الكثير من وقتهم من أجل إنجاح هذه الرسالة.

الباحث

عامر باجلأن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

أوجه شكري وامتناني للدكتور لطفي حاتم الأستاذ المشرف على الرسالة لكل ما قدمه لي من النصائح والمعلومات والأفكار من أجل أن تكون الرسالة بصورة صحيحة، كما أوجه خالص شكري وتقديري للدكتور كاظم حبيب لملاحظاته القيمة، وللأخ العزيز الباحث حامد الحمداني.

وأوجه خالص شكري لزوجتي وأولادي الذين وقفوا معي في كل أوقاتي التي كرستها لكتابة الرسالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار الخبير اللغوي

أقر أنا الخبير اللغوي بأن الرسالة الموسومة :

(طبيعة الأنظمة السياسية في الدولة العراقية دراسة سياسية مقارنة)

قد جرى مراجعتها من قبلي من الناحية اللغوية حيث أصبحت خالية من الأخطاء اللغوية .

الدكتور مقداد رحيم

دكتوراه فلسفة في اللغة العربية وآدابها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفهرس

مقدمة..... ٧

الفصل الأول: نظرة تأريخية عن الدولة والنظام السياسي..... ١٣

المبحث الأول : - نشوء الدول القومية :..... ١٦

المطلب الأول :- الدولة ومبدأ السيادة الوطنية :..... ١٩

المطلب الثاني: - طبيعة الأنظمة السياسية وأشكال الحكم: ٢٠

المبحث الثاني :- الاستعمار ونشوء الدول الوطنية الجديدة. ٢٤

المطلب الثاني : - نشوء الدول الوطنية :..... ٢٨

المبحث الثالث :- الاحتلال البريطاني للعراق ونشوء الدولة العراقية : ٢٩

المطلب الأول: - الاحتلال البريطاني وبناء الدولة العراقية:..... ٣٢

المطلب الثاني : - طبيعة النظام السياسي في ظل الاحتلال البريطاني :..... ٣٤

المطلب الثالث :- الاحتلال البريطاني وبناء مؤسسات الدولة العراقية ٣٥

الفرع الأول :- الملك وصلاحياته:..... ٣٥

الفرع الثاني: السلطة التنفيذية (الحكومة):..... ٣٩

الفرع الرابع : - نشوء الأحزاب والحركات السياسية :..... ٤٥

الفصل الثاني: المرحلة الجمهورية وبناء الدولة الوطنية العراقية..... ٤٧

المبحث الأول :- الجمهورية الأولى وبناء الدولة العراقية :..... ٤٩

المطلب الأول : - الدستور وطبيعة النظام السياسي :..... ٥٠

المطلب الثاني : - الأحزاب السياسية في العهد الجمهوري: ٥٣

المطلب الثالث: - الإجراءات السياسية والاقتصادية :..... ٦٠

المبحث الثاني: - الطبيعة السياسية للنظام السياسي منذ ١٩٦٣ إلى ٢٠٠٣:..... ٦٢

المطلب الأول : - مجلس قيادة الثورة وسيادة الحزب الواحد:..... ٦٦

المطلب الثاني : - سيادة العشيرة الواحدة:..... ٧٠

المبحث الثالث : - السياسة الداخلية والخارجية للدولة العراقية :..... ٧٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول : - هيمنة الدولة على الاقتصاد : ٧٤
المطلب الثاني : - الاضطهاد العرقي والديني والحروب الخارجية للنظام : ٧٦
الفصل الثالث: الاحتلال الأمريكي للعراق وبناء الدولة الجديدة ٨١
المبحث الأول: - الاحتلال وانهيار الدولة العراقية : ٨٢
المطلب الأول: - إجراءات الاحتلال وتفكك سلطة الدولة : ٨٣
المطلب الثاني : أنهيار بنية الاقتصاد العراقي وتفكك قاعدة النظام الاجتماعية : ٨٥
المبحث الثاني: - الاحتلال وبناء الدولة العراقية الجديدة: ٨٩
المطلب الأول : - الدستور وبناء الدولة الجديدة: ٩٠
الفرع الأول: - طبيعة الدستور العراقي الحالي: ٩٣
الفرع الثاني : - طبيعة النظام السياسي للدولة العراقية بعد الاحتلال: ٩٧
الفرع الثالث : - بناء شكل الدولة والتحول من المركزية إلى الفدرالية: ٩٩
المطلب الثاني: - ركائز النظام السياسي في الدولة العراقية: ١٠٢
الفرع الأول: - رئاسة الجمهورية : ١٠٥
الفرع الثاني: - البرلمان: ١٠٧
الفرع الثالث:- السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء): ١٠٨
الفرع الرابع: - دور الأحزاب السياسية في بناء مستقبل العراق: ١٠٩
المطلب الثالث : - سمات النظام السياسي للدولة العراقية: ١١٤
الفرع الأول : - تقاسم السلطة على اسسس طائفية وإثنية: ١١٤
الفرع الثاني : سيادة العنف في الحياة السياسية : ١١٥
الفرع الثالث : - الميل لاحتكار السلطة : ١١٥
الفرع الرابع : - النهب والفساد الاداري: ١١٦
الفرع الخامس : تدني الحياة الاجتماعية وسيادة الفقر: ١١٦
الخاتمة ١١٧
المصادر ١١٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة

إن التصدي لمسألة التاريخ وكتابته ليست مهمة سهلة، وهي ليست مجرد تسجيل وقائع أحداث لحقبة تاريخية معينة، وإنما هي بحث وتحليل وتقص واستقراء للأحداث وكتابتها بأسلوب علمي خالٍ من التأثر بالميول والعواطف ، وبروح حيادية ، وصياغة الأحداث بدقة وموضوعية. ويجب رفع الغموض عن التاريخ ، وإعادة حلقاته المفقودة إلى مكانها في تسلسل الأحداث ، وإن إهمال مراحل معينة من التاريخ وغياب القدرة على التعامل مع كل مرحلة وتحديد الحقبة الزمنية التي تفصلها عن سابقتها أو لاحقتها سيؤدي دون أدنى شك إلى غياب المعايير التقييمية الصحيحة التي يؤدي إلى استنتاجات غير موضوعية.

وعندما نتحدث عن إعادة كتابة التأريخ ، علينا أن لا نأخذ الأحداث السابقة ونحكمها بمفاهيم وقوانين العصر الحاضر، لأن حكمة متابعة الأحداث يجب أن تجري بظروفها ، وبإطار إدراك القوانين السائدة وطبيعة المجتمع في تلك الفترة. لاشك هناك اختلاف في ماهية الأحداث مابين الماضي والحاضر من حيث الظروف والوقائع والعناصر والنتائج ، لكن هذا لا يمنع التوصل إلى استنتاجات يمكن الاستفادة من التجارب السابقة وتفاديها كي لا تتكرر الأخطاء نفسها ولتجنب دفع ثمن سبق أن تم دفعه .

من يقرأ تاريخ العراق الحديث يعلم أن هذه الدولة ومنذ تأسيسها لم يستقر استقرارا سياسيا واقتصاديا واجتماعى ا. فبعد انهيار الدولة العثمانية ، تأسست الدولة العراقية ١٩٢١ بأيد أجنبية (الاستعمار البريطاني)، وبعد ما يقارب القرن من الزمن تأسست الدولة العراقية الجديدة ٢٠٠٣ أيضاً بأيد أجنبية (الاحتلال الأمريكي) ما بين الماضي البعيد والماضي القريب مر ويمرالعراق بالمآسي تلو المآسي من خلال ممارسات كل الأنظمة السياسية العراقية التي كانت تحكم البلاد دون استثناء ولا تزال تمارس مختلف أساليب الجريمة المنظمة من الاغتيالات والاعتقالات العشوائية وجر البلاد إلى نزاعات داخلية وإقليمية ودولية .

إن المفاهيم والبنى الدستورية التي تم تطبيقها في الدولة العراقية منذ تأسيسها ولحد الأن ، لم تكن نتيجة التفاعلات الاجتماعية ومصالح الشعب والقوى الوطنية المختلفة ، وإنما نتيجة قرارات قوى الاستعمار والاحتلال والتدخلات الإقليمية والدولية وما رسمته للعراق بما ينسجم مع أهدافهم ومصالحهم .

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من اعتبارات عديدة لعل أهمها ، أن الدولة العراقية منذ تأسيسها ١٩٢١ شهدت تفاعل عدة متغيرات أساسية ، منها ما ارتبط بالبيئة الداخلية وعواملها ، ومنها ما ارتبط بالبيئة الخارجية،

الإقليمية والدولية ، وما ترتب على ذلك من أنماط تأثيرات أنعكست تداعياتها على طبيعة النظام السياسي ومؤسساته ، وعلى الشعب العراقي ، ودول المنطقة . فضلاً عن ذلك فأن الأحداث السياسية الهامة التي حدثت منذ تلك الفترة ، يستوجب الاهتمام في تعميق الدراسات المتعلقة بالشأن السياسي العراقي الذي عصفت فيه الكثير من الأحداث والمتناقضات والمتداخلات . لذا حاولت من خلال هذه الدراسة تشخيص الأنظمة السياسية المتعاقبة ، الملكية منها والجمهورية وفق نسق علمي موضوعي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهداف البحث:

إن هدف هذه الدراسة هو إثراء الدراسات حول الأنظمة السياسية العراقية ، منذ تأسيس الدولة العراقية حتى الوقت الحاضر. والفترة الزمنية المطلوبة قراءتها نحددها رجوعا إلى منتصف العقد الثاني من القرن العشرين عندما كان التأسيس الأول للدولة العراقية بإشراف الاستعمار الإنكليزي ، الذي هيمن على مقدرات العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية . والتأسيس الثاني في القرن الواحد والعشرين كان الأمريكوين المحتلون هم المخططين والمشرفين والمكلفين بالمهمة.

إن المواد الموجودة في مفردات الرسالة هي لعدد غير قليل من الكتب والمصادر، ونتمنى أن تنطوي هذه الدراسة على إضافة جديدة للدراسات الموجودة حول طبيعة الأنظمة السياسية العراقية ، والبحث عن السبل الكفيلة لتحقيق دولة عراقية ديمقراطية تعددية .

منهجية البحث :

اقتضت منهجية الدراسة ، ولغرض التحقق من فرضيات البحث ، اللجوء إلى مناهج متعددة . فقد لجأنا للمنهج التأريخي عند دراستنا نشوء للدولة العراقية وأنظمتها السياسية . واعتمدنا على المنهج الوظيفي عند رجوعنا وتحليلنا للمصادرالمتعلقة بالأنظمة السياسية العراقية منذ العهد الملكي ، حسب مؤلفيها. على أن المنهج الغالب في دراستنا كان هو منهج التحليل النظمي، وذلك أنطلاقاً من أن الأنظمة السياسية العراقية المتعاقبة ، والذي قاد كل منها زمام السلطة لسنوات عديدة ، فكان هناك ترابط ما بين الأفكار والقناعات والمؤسسات التي سيطر عليها كل نظام ، والتي سخرها فيما بعد لصالحه .

وضماناً لحيادية الموضوع وموضوعيته ، فقد لجأنا إلى مصادر متنوعة متعددة . كما تم الاعتماد على عدد من المصادر المحايدة التي طرحت الموضوع بشكل تجريدي خال من التوجهات الشخصية . جعلنا البحث فيما انتهى إليه الباحثون عن الأنظمة السياسية للدولة العراقية منذ تأسيسها (الملكية والجمهورية) في كل فصل أومبحث أو مطلب من الرسالة ، وأن الروح التي تسود أجزاء الرسالة هي روح البحث عن الحقيقة. الحقيقة المؤلمة التي رافقت العراقيين ما يقارب تسعة عقود من الزمن بين احتلالين (الاحتلال البريطاني) إبان الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ و (الاحتلال الأمريكي) ٢٠٠٣ وما بعدها .

ولفهم وتحليل سير الأحداث لابد من فهم الأطراف أو المحاور الرئيسة ذات الصلة في صناعة هذه الأحداث وفي صناعة القرارات المصيرية التي اتخذت وتتخذ ضد هذا البلد الجريح ، والتي لا يمكن لأي متتبع لأحداث المنطقة تجاهلها وتجاوزها ، فهناك عدة محاور ذات صلة أخذت بعين الاعتبار (الداخلية والإقليمية والدولية).

وقد اعتنينا بذكر الوقائع التأريخية التي تصلح للاستدلال في كل موضوع بحسبه ، كما اعتنينا بالدراسة والنقد والتحليل ، معتقدين أن ذلك هو السبيل للتوصل إلى الحقيقة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات السابقة :

على مر العصور كان للعراق أهمية كبيرة ومميزة في تأريخ الحضارة الإنسانية ، وفي العصر الحديث ازداد أهمية العراق لعدة أسباب ، منها موقعها الجيوستراتيجي ، واكتشاف ثرواته الطبيعية الهائلة ، التي تنافس المستعمرون للوصول إليها ونهب خيراتها . حاول الباحثون الغوص في دراسة أهمية العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، للوصول إلى حقائق تأريخية ، عن دولة عريقة علمت الإنسانية العلم والمعرفة .

هناك العديد من الدراسات والبحوث القيمة عن الدولة العراقية وأنظمتها السياسية ، منها : كتب العلامة "علي الوردي " (لمحات اجتماعية من تأريخ العراق الحديث) وخاصة الأجزاء الأربعة الأخيرة التي طبعت بمطبعة الإرشاد ببغداد بين الأعوام ١٩٧٢ و ١٩٧٦ والتي تعتبر بحق من المصادر الأساسية التي يمكن الاستفادة منها كمنهج للبحث. فقبل أكثر من نصف قرن قال الدكتور (على الوردي) بأن "على العراقيين أن يغيروا أنفسهم ويصلحوا عقولهم قبل البدء بإصلاح المجتمع، لأن التجارب القاسية التي مر بها الشعب العراقي علمته دروسا بليغة، فإذا لم يتعظ بها فسوف يصاب بتجارب أقسى منها. وعلى العراقيين أن يتعودوا على ممارسة الديمقراطية حتى تتيح لهم حرية الرأي والتفاهم والحوار دون أن تفرض فئة أو قبيلة أو طائفة رأيها بالقوة على الآخرين ".

ومن الدراسات السابقة، كتب الباحث " حنا بطاطو " (العراق) بأجزائه الثلاثة. يتحدث الجزء الأول عن " الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ". والجزء الثاني يتحدث عن " الحزب الشيوعي العراقي ". والجزء الثالث عن " الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار"، طبعت الأجزاء الثلاثة بمؤسسة الأبحاث العربية ببيروت، الطبعة الأولى والثانية بين الأعوام ١٩٩٠- ١٩٩٩.

ومن الكتب التي درست الأنظمة السياسية العراقية، كتاب (العراق في الوثائق البريطانية ١٩٠٥ – ١٩٣٠) ترجمة فؤاد قزانجي، مطبعة دار المأمون، بغداد ١٩٨٩. يتحدث الكتاب عن فترة ٢٥ سنة، أي قبل احتلال القوات البريطانية العراق، وفترة تولي الملك فيصل الأول منصبه، وأحداث ثورة العشرين، والأحداث التي تلته في الحقبة الملكية إلى عام ١٩٣٠.

ومن الدراسات السابقة، الكتاب الأول والثاني للباحث " حامد الحمداني " (صفحات من تأريخ العراق

الحديث) طبعت في السويد عام ٢٠٠٥، يتحدث الباحث في الكتابين عن الفترة الزمنية من ١٩١٥ – ١٩٩٦ بداية الاحتلال البريطاني للعراق، والحكم الملكي، وثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وإنشاء الجمهورية الأولى، ومن ثم انقلاب القوميين والبعثيين ١٩٦٣ إلى فترة حكم البعث التوتاليتاري ١٩٩٦.

وكتاب للأستاذ محمد الجعفري (بريطانيا والعراق... حقبة من الصراع) من عام ١٩١٤ إلى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وسقوط الحكم الملكي، يعتبر من الدراسات السابقة التي تتحدث عن الأنظمة السياسية العراقية في الحقبة الملكية، منذ تأسيسها إلى سقوطها.

ومن الدراسات السابقة، كتاب (الاحتلال الأمريكي وانهيار الدولة العراقية) للدكتور " لطفي حاتم " طبعت بمنشورات تموز في السويد ٢٠٠٧ إضافة إلى العديد من الكتب والدراسات والبحوث ذات الصلة بطبيعة الأنظمة السياسية للدولة العراقية منذ تأسيسها إلى الوقت الحاضر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خطة البحث :

تتكون خطة البحث من ثلاثة فصول رئيسية، بالإضافة للمقدمة والخاتمة.

يتناول الفصل الأول نظرة تأريخية عن الدولة والنظام السياسي ، وكيف تختلف الدولة عن النظام السياسي باعتبارها تضم الهيئات والمؤسسات التابعة لها ، أما النظام السياسي فلا يضم هيئات ومؤسسات الدولة وحدها ، بل كذلك مؤسسات وتنظيمات سياسية أخرى . ويتضمن الفصل ثلاثة مباحث ، المبحث الأول يتناول نشوء الدولة القومية ومبدأ السيادة الوطنية . كيف نشأت الدولة القومية الحديثة بعد أدوار من النضوج والتطور ، كما يتناول المبحث كيف ظهرت الدولة القومية و فكرة المواطنة ومبدأ السيادة الوطنية التي كانت أساساً لوضع قواعد جديدة للعلاقات بين الأفراد والحكام ، كما يتناول المبحث العرب والدول القومية وكذلك طبيعة الأنظمة السياسية وأشكال الحكم ، وأشرنا إلى أن الأنظمة السياسية هي مجموعة من الأسس الدستورية والقواعد القانونية التي من خلالها تفصح السلطة السياسية عن إرادتها وتستمد منها الدولة بقاءها واستمرارها. كما يتناول المبحث أشكال الحكم . أي إن أشكال الحكم قديما وحديثا ، وكل حسب فترته ، تختلف من دولة إلى دولة أخرى ، وبحسب طبيعتها وضروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ..

ويتناول المبحث الثاني مرحلة الاستعمار ونشوء الدولة الوطنية الجديدة . كيف أن الاستعمار هو سياسة بسط نفوذ وسيطرة دولة قوية على دولة ضعيفة خارج إقليمها بوسائل سياسية عسكرية اقتصادية ، من أجل احتلالها واستغلالها ونهب خيراتها ، وتدميرها ، سياسيا ، اقتصاديا ، اجتماعيا ، وتثبيت سيطرتها على الطرق والمعابر والمواقع الاستراتيجية .

يتناول المبحث الثالث الاحتلال البريطاني للعراق ونشوء الدولة العراقية بنظاميه الملكي والجمهوري من خلال ثلاثة مطالب ، المطلب الأول يتناول الاحتلال البريطاني وبناء الدولة العراقية ، والمطلب الثاني يتناول طبيعة النظام السياسي في ضل الاحتلال البريطاني ، ويتناول المطلب الثالث الاحتلال البريطاني وبناء مؤسسات الدولة العراقية من خلال أربعة فروع . الفرع الأول ، الملك وصلاحياته . الفرع الثاني ، السلطة التنفيذية (الحكومة) . والفرع الثالث ، البرلمان . أما الفرع الرابع فيتناول نشوء الأحزاب والحركات السياسية .

يتناول الفصل الثاني المرحلة الجمهورية وبناء الدولة الوطنية العراقية من خلال ثلاثة مباحث ، يتناول المبحث الأول ، الجمهورية الأولى وبناء الدولة العراقية، ويتناول المبحث ثلاثة مطالب ، المطلب الأول الدستور وتبيعة النظام السياسي . ويتناول المطلب الثاني ، الأحزاب السياسية في العهد الجمهوري ، ويتناول المطلب الثالث ،الإجراءات السياسية والاقتصادية . يتناول المبحث الثاني ، الطبيعة السياسية للنظام السياسي منذ ١٩٦٣ إلى ٢٠٠٣، وذلك من خلال مطلبين . المطلب الأول ، مجلس قيادة الثورة وسيادة الحزب الواحد . المطلب الثاني ، سيادة العشيرة الواحدة . يتناول المبحث الثالث ، السياسة الداخلية والخارجية للدولة العراقية ، ويتناول مطلبين ، المطلب الأول هيمنة الدولة على الاقتصاد ، ويتناول المطلب الثاني الاضطهاد العرقي والديني والحروب الخارجية للنظام .

الفصل الثالث يتناول الاحتلال الأمريكي للعراق وبناء الدولة الجديدة من خلال ثلاثة مباحث ، المبحث الأول ، الاحتلال وانهيار الدولة العراقية ، يتناول من خلال مطلبين . إجراءات الاحتلال وتفكك سلطة الدولة . والمطلب الثاني يتناول انهيار بنية الاقتصاد العراقي وتفكك قاعدة النظام الاجتماعية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتناول المبحث الثاني ، الاحتلال وبناء الدولة العراقية الجديدة ، ويتناول من خلال ثلاثة مطالب ، يتناول المطلب الأول الدستور وبناء الدولة الجديدة ، ويتناول ثلاثة فروع . الفرع الأول طبيعة الدستور العراقي الحالي . والفرع الثاني طبيعة النظام السياسي للدولة العراقية بعد الاحتلال . أما الفرع الثالث فيتناول بناء شكل الدولة والتحول من المركزية إلى الفدرالية .

المطلب الثاني، يتناول ركائزالنظام السياسي في الدولة العراقية . من خلال أربعة فروع ركزنا فيه على ، رئاسة الجمهورية ، البرلمان ، السلطة التنفيذية ، ودور الأحزاب السياسية في بناء مستقبل العراق . أما المطلب الثالث فيتناول سمات النظام السياسي للدولة العراقية .

وقد تضمنت الدراسة خاتمة بأهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها ، والتي لا تمثل بحد ذاتها حقائق علمية نهائية بقدر ما تعبر عن وجهة نظر الباحث بعد جمع وتحليل ، فالموضوع قابل للجدل ، وتباين وجهات النظر .

وإني لآمل بهذه الرسالة أن أكون قد أسهمت في إضافة جديد لما كتب عن الأنظمة السياسية في الدولة العراقية ، وما قد أكون أخطأت فيه فمن عندي ، ولا بد من القول إنني أتحمل وحدي مسؤولية الأخطاء الواردة في هذهالرسالة.

وقبل أن نختم مقدمتنا ، نؤكد بأن ليس هناك عمل متكامل ، وهذا البحث هو عمل يستكمل أعمال أخرى . وإن هذه الرسالة ستزداد ثراءً وغنى بملاحظات الأساتذة المناقشين الأفاضل، والتي نطمح أن تعالج الرسالة وفق تصور علمي موضوعي جديد، خدمة للحقيقة التأريخية والمنهجية العلمية في مجتمع عراقي ديمقراطي فيدرالي تعددي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

نظرة تأريخية عن الدولة والنظام السياسي

تختلف الدولة عن النظام السياسي باعتبارها تضم الهيئات والمؤسسات التابعة لها ، أما النظام السياسي فلا يضم هيئات ومؤسسات الدولة وحدها ، بل كذلك مؤسسات وتنظيمات سياسية أخرى، وفي مقدمتها الأحزاب السياسية. وتتجلى أهمية هذه المؤسسات والتنظيمات في النظام السياسي عند دراسة هذا النظام والدولة سوسيولوجيا، فنجد أن هذه الدراسة تتجاوز تحليل الدولة في منظور المؤسسات الدستورية والقانونية الأخرى . ويمكن القول بأن علاقة الدولة بالنظام السياسي هي علاقة الجزء بالكل .

وفي المنظور السياسي تستعمل " الدولة " بمعنيين: معنى ضيق وآخر واسع. ففي المعنى الضيق، الدولة هي إحدى مؤسسات النظام السياسي، وتملك وسائل قسر لإطاعة أوامرها. وفي المعنى الواسع، الدولة هي التعبير الرسمي عن المجتمع بأكمله. وفي هدا المعنى تستخدم مفهوم الدولة مرادفا للنظام السياسي (١).

نحاول أن نلقي نظرة تأريخية عن الدولة والنظام السياسي كل حسب مفهومه وتأثيره، ونبحث عن الدوافع والمسببات الذي أدت إلى نشوء الدول والأنظمة السياسية قديما وحديثا .

الدولة:

إن مفهوم الدولة يرتكزعلى التأكيد على أن كل دولة مكونة من طبقات ، يعود إلى التمايز الواقعي بين مجموعتي الحكام والمحكومين ، وأن تنظيم الدولة يخلق الوحدة الاجتماعية للمجموعة التي تعيش ضمن حدود الدولة ، والتي لم تكن موجودة سابقا (قبل وجود الدولة) .

"هناك آراء مختلفة ومتباينة حول دوافع ومسببات نشوء الدول في العصور القديمة والحديثة ، ويرجع أصل تكوين ونشوء الدول إلى الحضارات القديمة ، وأن الدراسة والبحث عنها يتطلب المزيد من الجهد والبحث للتوصل إلى تلك الدوافع والمسببات التي أدت إلى نشوء تلك الدول ، فالدولة ظاهرة اجتماعية

تتفاعل نهوضها وتقدمها وتطورها مع الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة "(٢).

.....

١ - (د. صالح جواد الكاظم و د. علي غالب العاني / الأنظمة السياسية / مطبعة دار الحكمة / بغداد ١٩٩١ / ص ٩).

٢ - (صاحب الربيعي / نشوء الدولة القديمة والحديثة / الحوار المتمدن – العدد ١١٧١ في ١٨- ٤ - ٢٠٠٥).

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=35656

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ففي المدن اليونانية القديمة نشأت دولة المدينة من خلال توحد المجاميع البشرية على شكل فصائل أو قبائل موحدة . وتشكلت الامبراطورية الرومانية من تجمع مدن صغيرة مستقلة عن بعضها ، ومثال على ذلك المدن الإغريقية القديمة والتي أصبحت فيما بعد الإمبراطورية الرومانية. بعد سقوط الامبراطورية الرومانية تلاشت وضعفت كينونة الدولة في أوروبا وساد الإقطاع معظم أرجاء القارة .

يختلف نشوء الدول الحديثة عن الدول القديمة ، ولا يمكن مطلقا تطبيق معيار نشوء الدول القديمة عن الدولة بمفهومها الحديث ، لأن تنظيم الدولة الحديثة يمتازعن تنظيم المجتمعات القديمة ، فمن حيث الأهداف كانت الدول القديمة تفرض نهجها بالقوة والعنف دون أهداف حضارية مرسومة ومدروسة لبناء الدولة ، في حين الدول الحديثة تفرض نفسها في المجتمع بقوة القانون والعدل من أجل البناء الحضاري.

يرى (جورج بيدرو) التمايز الطبقي هو حالة دائمة داخل المجتمع البشري ، ولكن مع الوقت لابد أن تتغير، وظهور الدولة مرتبط بهذا التغيير، وأن تكون الدولة أداة توحيدية منفصلة عن المصالح الفئوية، وأن تصبح السلطة قوة تعمل من أجل المجتمع بكاملها ، ووظيفة الدولة الأساسية هي تحقيق التلاحم المجتمعي ، وأن تتحمل مسؤولية حمايتها والحفاظ على وحدتها وضمان مستقبلها .

بينما يرى (إبن خلدون) أن الدولة القوية تستند على العصبية كأساس لسلوكها والذي يتباهى بها من خلال فرض نهجها بالقوة والعنف والاستغلال لإخضاع الآخرين تحت سيطرتها ، ويعتقد أن نشوء الدولة يعتمد أساساً على العصبية ، وأن العصبية هي أساس القدرة السياسية لتمسك المجتمع ، لأن العصبية هي صلة الرحم التي يحصل بها الالتحام في المجتمع وربط نشوء المجتمع بضرورة تأمين الحاجات المعيشية (١).

"أما مفهوم الدولة في النظرية الماركسية ، فبالرغم من أن (ماركس) لم يتوسع في دراسة ظاهرة الدولة، إلا أنه يرى أن الدولة لا يمكن أن تكون هيئة موفقة بين طبقات المجتمع ، وليس باستطاعتها أن تنشأ وتتطور، وإذا كانت هناك نوع من التوفيق بين طبقات المجتمع البشري ، فالدولة هي هيئة للسيادة الطبقية ، فالدولة بنظر الماركسية هي جهاز سيطرة وقمع طبقي ، وهي الهيئة التي تعكس قوة الطبقة المسيطرة على الطبقات الأخرى . وتفسر الدولة في النظرية الماركسية ، من خلال رؤيا اجتماعية تستند إلى المادية التأريخية ، أي أن الدور الأساسي في كل تنظيم اجتماعي يعود إلى البنى الاقتصادية ، وفي التناقضات الداخلية تحدد مسار تطور المجتمعات ، فالدولة لم توجد منذ الأزل على تمايز أو تباين داخلها بين الحكام والمحكومين "(٢).

النظام السياسي :

النظام السياسي عبارة عن مجموعة عناصر مهمتها الإبقاء على المجتمع من حيث هو كيان قائم بذاته ، تشرف عليه سلطة سياسية. يتكون النظام السياسي من مؤسسات رسمية متداخلة ومترابطة في علاقاتها، وتؤدي نتيجة هذه التفاعلات فيما بينها إلى أنتاج أنماط متميزة من السلوك السياسي . وأن دراسة النظام

.....

١ - (مقدمة ابن خلدون / مكتبة لبنان / الطبعة الرابعة / لبنان ١٩٩٠ / ص ١٥٥).

٢ - (د. عصام سليمأن / مدخل إلى علم السياسة / دار النضال للنشر/ بيروت ١٩٨٩/ ص ١٩٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسي ببعديه المستقر وغير المستقر يتطلب تحليل الخصائص السلوكية للمؤسسات الرسمية التي

يتألف منها. ويمكن تعين جوانب الانتظام وغير الانتظام من خلال تحليل علاقات التأثير المتبادل بين هذه المؤسسات والتي يعتمد على توازن النظام السياسي واستقراره .

والاستقرار هنا لا يعني وضعا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ثابتا ومستقرا، بل يعني تلك الحالات التي لا تحدث فيها تغيرات جوهرية في أنماط بنيته الهيكلية. وعلى هذا فالافتراض الذي سنحاول التأكد من صحته يتحدد بأن هناك متغيرات أساسية من شأنها أن تسهم أما في خلق أوضاع مستقرة أو غير مستقرة. وتحديد نوع النظام السياسي ، ديمقراطي أم دكتاتوري .

وما يساعد على استقرارية النظام السياسي عامل رضا النخبة الحاكمة والابتعاد عن أية سياسة يمكن أن تكون نتائجها سلبية وأن تخل باستقراريته ، والرغبة في التسوية الكاملة للأزمات بالوسائل السلمية وتجنب تسوية الأزمات بالوسائل الغير سلمية واستعمال العنف ، وعدم رغبتها في تعبئة مواردها واستخدام أية وسيلة لأحداث تغيرات هامة في النظام السياسي .

وإن ثمة متغيرات داخلية وأخرى خارجية قد تسهم أما في استقرارية النظام السياسي (نظام ديمقراطي) أو تحول دون تحقيقها ، أي إنها تسهم على بقاء النظام السياسي على والوضع اللااستقرار (نظام استبدادي ، دكتاتوري) .

الاستقرارية تعني الحفاظ على النظام السياسي القائم بتوازناته المستقرة نسبيا وتفادي حدوث اختلالات هيكلية في بنيته ، وتعزيز النشاط التعاوني بين مؤسساته الرسمية في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية لتقود النظام السياسي إلى بنية تكاملية.

إن النظام السياسي يبقى مستقرا إذا كان نظاما ديمقراطيا تعدديا ، لم يكن هناك مؤسسة رسمية أو غير رسمية تسعى إلى تغييره . وتتحدد مسألة تغير النظام السياسي بجملة متغيرات، البعض منها خصائص داخلية والأخرى خارجية.

فالمتغيرات الداخلية تتصرف أساساً إلى الكيفية التي تسهم في صياغة مدركات صناع القرارفي ضوء تقديراتهم لطبيعة البيئة الداخلية والخارجية، وبالشكل الذي يقتنعون بعدم جدوى محاولات تغيير النظام السياسي على نحو يخدم مصالحهم . وأما المتغيرات الخارجية فتنصرف إلى تحديد تلك العلاقة التي تتم من خلاله استقرار النظام السياسي .

والمقصود باستقرارالنظام السياسي هنا تلك البيئة الخالية من الضغوطات والعوامل التي تحاول اختراق النظام السياسي واحداث تغيرات هيكلية في بنية النظام السياسي وإعادة توزيع مصادر القوة والنفوذ اليها. والمظهر المستقرهنا لا يتم إلا باتباع النظام السياسي أنماط سلوكية تحافظ على الأوضاع الراهنة دون تغيرها .

هناك عدة عوامل أسهمت وفي مراحل زمنية معينة في لااستقرارية النظام السياسي، وذلك بتإثيرها على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والسعي الجاد منها نحو تغييره ، إدراكاً منها أن هذا التغيير سيعود بمنافع لصالحها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول : - نشوء الدول القومية :

نشأت الدول القومية الحديثة بعد أدوار من النضوج والتطور وصولا إلى الطور الأعلى والأكمل ، وبظهور الدولة القومية ظهرت فكرة المواطنة ومبدأ السيادة الوطنية التي كانت أساساً لوضع قواعد جديدة للعلاقات بين الأفراد والحكام .

إن القومية هي تعبير سياسي يعني شعور الناس بالانتماء إلى أمة واحدة ، ويشمل هذا الشعور الاحساس بالولاء والاعتزاز بثقافتها وتأريخها، والرغبة التامة في الاستقلال الوطني.

توجد الدولة القومية إذا كانت للأمة والدولة الحدود نفسها، فالقومية ليست ايديولوجيا أو عقيدة سياسية في حد ذاتها، إنما هي فكرة توحيد أمة في إطار جيوسياسي واحد، أي حق الأمة ذات التأريخ والثقافة المشتركة في العيش معا في رقعة جغرافية محددة.
إن ظهور الدولة القومية الحديثة في أوروبا تعود إلى القرون الوسطى بعد أن تمكن ملوك فرنسا وإسبانيا من إخضاع الكنيسة ورؤوس الإقطاعيين إلى سيطرتهم، وأخذ الشعور القومي ينشأ وينضج من خلال مفهوم حق الأمة في تقرير مصيرها وأن تتوحد في كيان أو دولة واحدة.

ففي أوروبا وبعد معاهدة وستفاليا ١٦٤٨ أعترفت بحدود الدولة القومية وتم ترسيخ وجود الدولة القومية وسيادتها الوطنية وأقرت الاحترام المتبادل لسيادة هذهالدول على أراضيها ومواطنيها، واعتمدت في وجودها على نظام ملكي مطلق.

جاء تطور الدولة القومية الحديثة في أوروبا نتيجة انتصار الرأسمالية على الإقطاع بعد صراع امتد قرونا عديدة، سبقتها النهضة الأوروبية وحركة الاصلاح الديني التي أنهت هيمنة الكنيسة الكاثوليكية وبزوغ المذهب البروتستانتي، ثم جاءت حركة التنوير في القرن السابع عشر حتى الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، كل هذا مهد للثورة البرجوازية والصناعية التي حررت أوروبا من المجتمع التقليدي القديم.

"اتسمت جميع الدول والإمبراطوريات قديما وحديثا بأنها متعددة الأمم والشعوب والأديان والمذاهب والطوائف، ولقد تجسد فكرة نشوء الدولة القومية الحديثة في القرن السادس عشر بعد أن أنهارت أحلام توحيد أوروبا من قبل الإمبراطور والبابا، ومن أهم العوامل التي أدت إلى تفكيك السلطة البابوية وحكم الكنيسة في أوربا هي نشوء الرأسمالية، وتبلورفكرة النهضة الأوروبية، وبدأ الاصلاح الديني، ما أدى إلى تحول الملكيات الأوروبية إلى دول حديثة بعد استقلالها عن الامبراطور والكنيسة وإرساء مبدأ سيادة الدولة، فقد ظهرت الإقاليم كأحد العناصر الأساسية لتكوين الدولة، وأصبحت الدول ذات جوهر قومي، وأصبح للدولة سلطة مركزية منظمة تمارس كامل اختصاصها داخل حدودها "(١).

"وتعد معاهدة (وستفاليا) عام ١٦٤٨ بداية عهد جديد لإقامة نظام دولي ونشوء الدولة القومية على أسس قانونية وتضامن مشترك بين الدول الأوروبية بدلا من الحروب والصراعات. ويعد حرب الثلاثين عأما (١٦١٨ – ١٦٤٨) آخر الحروب الدينية المسيحية المؤثرة في أوروبا، والتي بدأت كحرب أهلية بين الكاثوليك والبروتستانت، وكان هذا الصراع في الواقع سلسلة من الحروب، كانت معظم الدول الأوروبية قد تورطت فيه، وأصبحت الحرب نزاعا عأما من أجل الأرض والسلطة السياسية.

.....

١- (د.محمد يوسف علوأن/ القانون الدولي العام / دار وائل للنشروالتوزيع/ ط٣ عمان ٢٠٠٧ / ص ٥١)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد أدى انهيار الإقطاعية إلى نشوء دول عديدة، وكانت إحدى نتائج معاهدة وستفاليا تقسيم أوروبا إلى دول مستقلة "(١).

وكرست معاهدة وستفاليا التي وصفت بالميثاق المنشىء لأوروبا، الهزيمة المزدوجة للأمبراطور والبابا، وولدت معها قانون الدول القومية الحديثة ذات السيادة، وأقرت المعاهدة مبدأ الحرية الدينية واستقلال الدول عن الكنيسة. وبموجب المعاهده تم تفكيك الأمبراطورية الجرمانية وذلك بتجزئة ألمانيا إلى مجموعة من الدول المختلفة، وتقوم سياسة التوازن في أوروبا التي أرستها معاهدة وستفاليا، على فكرة توزيع القوة بين الدول، كي لا تتمكن أي دولة منها من بلوغ درجة من القوة تستطيع من خلالها شن حروب على غيرها.

وبفضل هذه السياسة يتم الحفاظ على السلام وتطمئن الدول الضعيفة بأن أي تهديد لاستقلالها من جانب دولة أخرى لن يمر دون إبلاغ الدول الأخرى بالخطرعلى نفسها ودون مواجهته بمقاومة جدية من جانب تلك الدول. وفي القرن التاسع عشر كان لبروز مبدأ القوميات الأثر الكبير لنشوء دول جديدة ، ولم يشمل ظهور دول القارة الأوروبية فقط ، بل تعداها إلى مناطق أخرى في العالم، ما أدت إلى حروب الاستقلال في القارة الأمريكية، ونهاية الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية، إلى نشوء العديد من الدول في آسيا وأفريقيا (٢).

"إن الخطأ الأكبرفي النظرية القومية أنها أخذت الأمة كمعطى موجود، في حين أنها فرضية قد تحقق بالتطور والممارسة، الذي من الضروري إعادة النظر في النظرية القومية التي مورست والتي لم يكن مصيرها سوى الإخفاق الذريع، وأنتجت عكس ما مطلوب منها، فبدلا من الوحدة أنشأت كيانات مغلقة الحدود والأذهان والبصائر. وبدلا من الديمقراطية أنتجت أشنع أنواع الدكتاتورية والفاشية والسلطة الغاشمة "(٣)

. وقد أخذ مصطلح الأمة منحى عنصريا في القرن التاسع عشر، في ألمانيا وإيطاليا .

" فقد أطلق الايطاليان (مازينى والشاعر مأنزوني) نظرية تتلخص بأنه يجب على الدولة أن لا تضم سوى أفراد الأمة الواحدة، ويجب إفساح المجال لكل أمة كي تبني دولتها القومية . ومن حق الدولة أن تطالب بضم أفراد الأمة أينما وجدوا، وباستخدام القوة أن تطلب الأمر. وقد تجلت هذه النظرية في أكثر مظاهرها تطرفا في ألمانيا النازية إبان حكم (هتلر) حيث اعتمد العرق معيارا للأمة، فالأفراد المنحدرون من العرق الآري الخالص كان لهم وحدهم الانتساب إلى الأمة الألمانية ، أما الباقون فليس لهم المكان، وكان مصيرهم مجهولا، أما الطرد أو التصفية الجسدية بأبشع أشكالها ".

.....

١ - (د. عصام سليمأن / مدخل إلى علم السياسة / مصدر سابق / ص ٢٠٨)

٢ - (د. محمد يوسف علوأن/ القانون الدولي العام / مصدر سابق / ص ٥٢)

٣ - (محي الدين صبحي/ عرب اليوم صناعة الأوهام القومية / رياض الريس للنشر / بيروت ٢٠٠١/ ص ١٧)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد جعل هتلر مفهوم الأمة، أحد أركان أيديولوجيته السياسية، من خلال تمجيد الأمة، فتبدو الأمة في الأيديولوجية النازية، كطائفة قائمة على وحدة الدم واللغة والأرض، وتشمل كل الجماعات التي تربطها وحدة الدم واللغة، بغض النظر عن الحدود الجغرافية، فعلى الأمة الجرمانية أن تضم كامل الشعب الجرماني بصفته الشعب المختار(١).

لقد قادت هذه النظرية العالم إلى حرب مدمرة (الحرب العالمية الثانية) تسببت في قتل عشرات الملايين من الناس. إن المجازر الجماعية والجرائم التي ارتكبت بحق البشرية كالهولوكوست، والمجازر التي ارتكبت بحق الأكراد، والأرمن والأفارقة وغيرهم، والتي كان سببها نظرية الدولة العنصرية (القومية)، كافية لأسقاط هذهالنظرية، وأن صيغة الدولة القومية قد تتحول إلى صيغة عنصرية أو عرقية إذا لم تتم السيطرة عليها (٢).

من المزايا الإيجابية للمجتمع القومي هو الإيمان بأنه سيد نفسه ولا يحق لأي كان أن ينتهك حرمته وسيادته واستقلاله، ومن خصائص الدولة القومية أن تضم الأمة الواحدة شريحة كبيرة من الأفراد ومساحة أكبر من الأرض ضمن دولة واحدة، أما أهم سلبيات الدولة القومية فهي تتجسد في داخل الإنسان القومي بتعصبه التام والحاد بينه وبين إنسان قومي آخر، كما أن المصلحة الذاتية النابعة من الأنانية الجماعية المتمثلة في الأمة الواحدة هي المعيار الذي يوجه سلوك أفراد أمة أتجاه أمة ثانية، والتي غالبا ما تنتهي بنزاعات وحروب طاحنة بين الأمم. وأن سمة العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تربط الأمم بعضها بالبعض تتميز بالحذر الشديد، نظرا لانعدام الثقة المتبادلة فيما بينها (٣).

ومن ناحية أخرى تأتي عن التوجه القومي داخل الأمة الواحدة الغبن والاضطهاد للأقليات العرقية والثقافية ضمن الأمة الواحدة، ونظرا لأن أغلبية الأمم غير منسجمة ومتجانسة بسبب الخلافات العرقية أوالدينية أواللغوية أو الثقافية القائمة ضمن الإطار القومي الواحد . وتشهد الساحة الدولية باستمرار صراعات وحروباً أهلية تسوء الوضع العام، مايؤدي إلى الاضطرابات الداخلية .

إن الدولة المتعددة القوميات أو الأمم التي ينتمي مواطنوها إلى مجموعة من القوميات، يعتز ويحتفظ الكل بقوميته ، ولا يمكن بناء دولة قادرة وقوية في ظل تمييز عرقي أو مذهبي، ومن أجل استمرار كيان الدولة موحدة وقوية، لا بد من قيام جهد مشترك من قبل المواطن والسلطة، للتقريب بين القوميات المتعددة وذلك بخلق قناعة تامة لديهم بضرورة العيش والمصير المشترك.

ويلعب عامل الزمن دورا بارزا في خلق الروابط وتعزيزها بين جميع القوميات المنتمية للدولة الواحدة، لبناء مجتمع متجانس موحد. لذا يمكن تعريف الدولة المتعددة القوميات بأنها شكل للتعايش المشترك بين قوميات متعددة في دولة واحدة، ضمن إطار التوافق وبضمان دستور يكفل المساواة والعدالة للجميع بشكل متكافىء.

.....

١ - (د. عصام سليمأن / مدخل إلى علم السياسة / مصدر سابق / ص ١٨٠)

٢ - (د. عصام سليمأن / مدخل إلى علم السياسة / مصدر سابق / ص ١٨١)

٣ - (فضيل أبو النصر/ الإنسان العالمي / بيان للنشر والتوزيع والاعلام / بيروت ٢٠٠١ / ص ٢١)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهكذا فإن الدولة المتعددة القوميات تضمن الحقوق الجماعية المتمثلة بالاعتراف بالهوية القومية وبالاستقلال الذاتي الثقافي وإقامة مؤسسات ثقافية وتربوية تضمن حقوق القوميات المشتركة.

وعلى الصعيد السياسي فهي تضمن تقاسم السلطة من خلال الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعلى أساس الديمقراطية والقانون، والحقوق الفردية تنشأ من خلال اعتبار الدولة المتعددة القوميات دولة ديمقراطية تعددية، وهي الدولة الفيدرالية التي تخدم جميع المواطنين، التي تراعي المساواة أمام القانون بالنسبة لمواطنيها بغض النظر عن هويتهم القومية.

المطلب الأول :- الدولة ومبدأ السيادة الوطنية :

قبل الخوض في موضوع نشوء الدولة ومبدأ السيادة الوطنية نتوقف عند تعريف الدولة :

- يعرف " ماكس فيبر ": الدولة بأنها: مشروع سياسي ذو طابع مؤسساتي، تطالب قيادته الإدارية بالنجاح، وفي تطبيقها للأنظمة، باحتكارالإكراه أو القهر البدني المشروع، ذو الصفة الشرعية. كما يعتبرالدولة تنظيماً عقلياً، يوفر القيادة الحكيمة التي تسعى إلى استخدام القهر لتحقيق أغراضها . - تعريف " غارنر ": الدولة عبارة عن مجموعة من الناس يزيدون أو يقلون عدداً، ويشغلون موقعا جغرافيا محددا من الأرض، وهم مستقلون تماماً أو تقريباً من السيطرة الخارجية، ولهم حكومة منظمة تدين لها هيبة المواطنين بالطاعة والولاء.

- تعريف " ديجي ": الدولة عبارة عن مجموعة من الناس، طبقة حاكمة (السلطة) وأخرى محكومة (الشعب) ويطلق اسم الدولة على كل تنظيم سياسي، قديم وحديث، متخلف ومتحضر، أي أن كل مجتمع سياسي مهما كانت صورته يسمى دولة.

- تعريف " روبرت ماكيفر ": الدولة ليست مرادفة للحكومة، بل هي تنظيم أعم و أشمل من الحكومة، لها دستورها وقوانينها، وطريقتها في تكوين الحكومة، كما أن الدولة هي بيئة المجتمع السياسية، وجزء من بيئته الاجتماعية الشاملة، ووجودها الخاص رهين بوجود نظام اجتماعي أوسع منها، بذلك تعد الدولة البناء السياسي بما لها من عادات وتقاليد، وبما تقيمه من علاقات بين السلطة والمواطنين. نلاحظ من خلال التعريفات المختلفة التي أطلقها العلماء بمختلف تخصصاتهم وتوجهاتهم الفكرية، بأن الدولة تستند إلى أسس ثلاثة لابد من تو افرها (الشعب والأقليم والسلطة) فالشعب،هم هؤلاء الأفراد يجب أن يكونوا مستقرين بشكل دائم على رقعة من الأرض تسمى إقليما، ويكمل هذه الأسس ضرورة وجود سلطة تنظم حياة هؤلاء الأفراد. وأن هذه العناصر الأساسية (الشعب والإقليم والسلطة) عندما تكتمل تكون بذلك الكيان المسمى الدولة، فإن مفهوم الدولة بعد ذلك يكون أكبر وأشمل من تلك العناصر، فيكون ولاء وانتماء الأفراد لها بشكل يعلو بقدر ارتقاء مفهوم الدولة على المستوى العقلي، وليس فقط بالنظر إليها على إنها مجموعة من القواعد القانونية الملزمة للأفراد (١).

.....

١ - (د. مولود زايد الطيب / علم الاجتماع السياسي / دار الكتب الوطنية / بنغازي ٢٠٠٧ / ص ١١٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتبقى الدولة حقيقة سياسية نابعة من إرادة عيش مشتركة من واقع اجتماعي تأريخي باعتبارها إحدى أشكال التنظيم السياسي الذي بواسطته تؤكد الجماعة وحدتها السياسية، وهي مسؤولة عن صون وحدتها وحماية حياة الأفراد وازدهارها. ولم تأت الدول بشكل فجائي نتيجة لقرار أو حدث سياسي، بل مرت بمراحل تأريخية طويلة. فظهور الدولة بمفهومها الحديث، وخاصة في أوروبا ترافق ومطلع عصر النهضة، لأن المجتمع الأوروبي أخذ في هذا العصر الخصائص المميزة الناتجة عن التجارب السابقة.

وما كان للدولة الحديثة أن تنشأ دون اكتمال أركان الدولة الحديثة من إقليم وسكان وسلطة ذات سيادة. فلا يمكن قيام دولة بدون وجود جماعات بشرية تعيش في حدود اقليمها، كما إن زيادة عدد الأفراد يمكن أن يكون عاملا هأما في ازدياد قوة الدولة وتطورها. ويتطلب قيام الدولة وجود أرض يقيم فيها الأفراد على وجه الدوام والاستقرار، فالإقليم عنصر أساسي لقيام الدولة.

إن نشوء الدولة يتطلب وجود سلطة عليا حاكمة تكون ركيزة أساسية للتنظيمات السياسية، كما يتطلب

خضوع أفرادها للسلطة العليا الحاكمة ذات السيادة. وإن تحقيق أهداف أي أمة بالعيش المشترك والآمن لابد من تجسيدها في كيان منظم وموحد وهو الدولة.

وما حدث في أوروبا دليل على ذلك، فبعد حروب طويلة وطاحنة، برز الشعور القومي عند تلك الشعوب الأوروبية، وتطور باتجاه التعبير عن ذاته في كيانات سياسية، فنشأت مجموعة دول. إن بلوغ الدولة القومية يتطلب جهدا ووقتا طويلا، كما إن على الدول التي تتألف شعوبها من قوميات مختلفة، أن تسعى جاهدة لإزالة التناقضات بينهم، وأن تعمل من أجل خلق وحدة اجتماعية تربط أفراد الشعب بغية الحفاظ على كياناتها.

المطلب الثاني: - طبيعة الأنظمة السياسية وأشكال الحكم:

قامت المجموعات البشرية عبر مختلف العصور بتكوين كيانات اجتماعية منظمة مرت على مجموعة من التنظيمات (الأسرة، القبيلة، العشيرة) لتطور بعدها فتصبح دولا تتمتع بأنظمة اجتماعية متعددة المجالات ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها. ويعتبر النظام السياسي هو أساس هذه الأنساق الاجتماعية بأعتبار هو الذي يتولى قيادة وتنظيم الدولة والمجتمع .

وأخذ هذا النظام بالتطور إلى أن وصل لما هو عليه الآن من تعقيد وتنوع واختلاف ، وذلك حسب البيئة التي ينشأ فيها والمجتمع الذي ينظمه. فكل نظام سياسي يستمد مقوماته وأركانه من بيئته، وبذلك اختلف في تصنيف الأنظمة السياسية. فمنهم من أخذ بمعيار المسؤلية السياسية ، ومنهم من اعتمد النظام الحزبي السائد، والبعض الآخر ركز على الجانب الاقتصادي، ومنهم من أخذ بالتصنيف الشكلي المبني على مبدأ الفصل بين السلطات (التنفيذية، التشريعية، القضائية) وقد ظهر هذا المبدأ في الفكر اليوناني القديم على يد كل من أفلاطون وارسطو، ونتيجة لتعقيد وكثرة أنشطة النظام السياسي، ولتسهيل العملية السياسية لا بد من تقسيم وظائف الدولة حتى تهتم كل هيئة بما يوكل لها من صلاحيات ومهام بهدف تيسير عمل كل سلطة ، ومنع تداخل الصلاحيات فيما بينها لتحقيق الحرية وصيانة الحقوق على أن يسود بينها نوع من التعاون والرقابة المتبادلة لتحقيق المصلحة العامة وتفادي الاستفتاء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن دراسة طبيعة النظم السياسية مرتبط بأيديولوجيات وأهداف المجتمع وبقيمه الأساسية، الأمر الذي يتجاوز دراسة النظام السياسي باعتباره مجرد القواعد القانونية المنظم للمؤسسات إلى فهم هذه المؤسسات والحكم عليها في ضوء الأيديولوجيات والأهداف التي تسعى هذه المؤسسات لتحقيقها، من حيث التزامها بالقيم الأساسية والأهداف العليا للدولة. ومن هنا فإن دراسة النظم السياسية تقتضي الجمع بين دراسة المؤسسات الرسمية وبين دراسة أفكارها المذهبية المحددة للقيم الأساسية لمجتمعها. فالقواعد الدستورية التي تنظم السلطة العامة ما هي إلا أداة يحقق بها النظام نظرته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سواء أكان نظام الحكم برلمانيا أم رئاسيا. فإن النظام السياسي في الدولة أنما يتحدد أساساً وفقا لفلسفتها الاجتماعية، ودورها في تنظيم اقتصادها القومي، وأثر الجماعة في توجيه السلطة.

فالنظم السياسية هي مجموعة من الأسس الدستورية والقواعد القانونية التي من خلالها تفصح السلطة السياسية عن إرادتها وتستمد منها الدولة بقاءها واستمرارها، وكذلك هي مجموعة عناصر متفاعلة تمثل المؤسسات التي لها نشاطات ثابتة ومحددة مهمتها ترتبط بصنع القرار، وذلك من خلال ترجمة القوانين والتشريعات إلى سياسات عامة، وتتم عملية التشريع والتنفيذ انعكاس لأيديولوجية النظام السياسي وشرعية عمله(١). وتعمل النظام السياسي من خلال مجموعة من المؤسسات الرسمية (التنفيذية والتشريعية والقضائية) التي تعكس العلاقة بين المؤسسات التي يقوم بها النظام السياسي من خلال أداء وظائفه وصنع سياساته العامة.

إن دراسة النظم السياسية في مراحلها الأولى كانت مقتصرة على نوع الحكومة وهيكلية الدولة، وكانت نشاطات السلطة في تلك الفترة لا تتعدى الجوانب السياسية والعسكرية بالدرجة الأولى، ونشاطات السلطة العامة كانت منحصرة في نطاق ضيق ومحدود متمثلة في الأمن الخارجي والداخلي، وتطبيق العدالة بين الأفراد ، وعند تحديد وطرح اهمية دراسة النظم السياسية كان مقبولا منذ البداية لدى العامة ، وبعد فترة وجيزة أصبح أكثر قبولا نظرا لاتساع نشاطاته المختلفة وتدخله في ميادين مختلفة منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وهذا ما أدى إلى الاهتمام بدراسة النظم السياسية ، وأصبح من الضروري الاهتمام بكافة التنظيمات الرسمية وغير الرسمية ، وكذلك الجماعات التي تؤثر سلبا أو إيجابا في النظام السياسي .

إن أهمية دراسة النظم السياسية تكمن في أن الفضل في ديمومتها واستمراريتها يعود إلى قوى فعلية مسيطرة على المجتمع تفوق في أهميتها القواعد القانونية الثابتة. إن العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية لايحكمها النظرية الدستورية فقط ، بل هناك قوى أساسية توجه المجتمع ، حيث أن المنظمات والنقابات والأحزاب السياسية لها دور فعال من خلال نشاطاتهم في الوزارات المختلفة ، والسبب في ذلك يعود إلى الديمقراطية التي تفرض قيودا صارمة على أعمال وتصرفات الحكومة .

.....

١ - (د.حافظ علوأن حمادي/ النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية/ دار وائل/عمإن ٢٠٠١/ص٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الضمانات وحدها لا تكفي لجعل الديمقراطية قوية وفعالة ، بل لابد من توفير الديمقراطية من خلال احترام حقوق الناس في التعبر عن وجهات نظرهم والتعبير عن ما بداخلهم . فالديمقراطية ليس لها

أهداف محددة ، بل مغيرة باستمرار برامجها وأهدافها استجابة لحاجات الشعب والظروف الراهنة ، فهي تمضي في طريقها مجتازة العقبات والأخطاء .

إن أهمية دراسة النظم السياسية تمثل أهمية استثنائية، لما تتمتع به هذه النظم من حيوية ونشاط، وخاصة عند التعمق في معرفة المزيد من جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فالنظام السياسي للدولة يخص شكل وطبيعة نظام الحكم الذي يتصف بالتباين، عليه تعددت محاولات تحديد مفهوم النظام السياسي (١).

"يتكون النظام السياسي من المؤسسات السياسية الرسمية والدستورية المترابطة والمتناسقة مع بعضها البعض، والتي تتوزع بينها آلية التقرير السياسي. وصلاحيات هذهالمؤسسات وطبيعة العلاقات القائمة فيما بينها تحدد طبيعة النظام السياسي. فهناك النظام البرلماني والنظام الرئاسي، والنظام المجلسي ، كما إن نمط توزيع القوى السياسية، الحاملة في إطار هذهالمؤسسات، يحدد بدوره نوع النظام السياسي . فهناك نظام الحزب الواحد، ونظام الحزبين، ونظام تعدد الأحزاب " (٢).

إن تحقيق استقرار النظام السياسي في المجتمعات التي تشهد تنوعا في التركيبة الاجتماعية ، يتوقف أساساً على عوامل داخلية وخارجية موضوعية من خلال بنيان مجتمع قوي ، ووجود قوى وطنية وديمقراطية فاعلة تؤمن بالمشروع الديمقراطي والوطني ، وتسعى بالنظال السلمي من أجل تحقيقه ، بعيدا عن المحاصصة الطائفية والمذهبية والعرقية .

وفي الحالة العراقية لاشك أن مختلف الأزمات السياسية التي تشهدها البلاد كانت بسبب الطائفية السياسية التي تكمن في وجود امتيازات لطائفة معينة على حساب الطوائف والأقليات الأخرى ، التي تنمو لديها الشعور بالتهميش والاقصاء وسلب حقوقها ، الأمر الذي يشكل المعادلة الصعبة لتحقيق استقرارالنظام السياسي في العراق ، القائم أساساً على قاعدة المحاصصة الطائفية – العرقية .

هذا الأمر الذي عجز العراقيين عن تجاوزها والانتقال بذلك إلى المجتمع المدني ، وإقامة نظام سياسي ديمقراطي تعددي يقوم على أسس ديمقراطية صحيحة، متحررا بذلك شيئا فشيئا من التجاذبات الإقليمية والدولية التي تعد السمة الأساسية في خلق الفوضى ودوامة العنف في المشهد السياسي العراقي .

كما إن أشكال الحكم قديما وحديثا، وكل حسب فترته ، تختلف من دولة إلى دولة أخرى ، وبحسب طبيعتها وضروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . كما إن معظم أشكال الحكم تتميز بمساوىء متأصلة بطبيعتها وكذلك في تطبيقها ، وبعض هذه المساوئ موجودة في بعض أو كل أشكال الحكم ، حتى الديمقراطيّية منها . فالحكومات التي تمارس السلطة استنادا إلى القوة العامة للشعب ، لا يمكنها إلا

.....

١ - (د. عبد الوهاب حميد رشيد / التحول الديمقراطي والمجتمع المدني / الناشر المدى / دمشق ٢٠٠٣/ ص ١٣).

٢ - (الدكتور عصام سليمان / مدخل إلى علم السياسي / مصدر سابق / ص ٩١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن تعمل في سبيل مصلحة كل المواطنين ، وهناك حكومات تمارس الحكم الديمقراطي أو الاستبدادي أو الدكتاتوري .

فالديمقراطية تعني حكم الشعب ، وإن فكرة الديمقراطية هي فكرة قديمة، عرفها الفلاسفة منذ القدم ، وقد ظهر النظام الديمقراطي في المدن الإغريقية القديمة ، خاصة مدينة (أثينا)، وكان لا يحق إلا للرجال الأحرار حضور جلسات الجمعية العامة ، ويعني ذلك أنه ليس من حق العبيد والأجانب والمرأة ، حضور جلسات الجمعية العامة ، وعلى الرغم من أن ذلك يعد قصوراً منهجياً في تطبيق فكرة الديمقراطية، حسب مقاييس العصر الحاضر، إلا أن الجهد الإغريقي في هذا المجال يعد رائداً للفكر الديمقراطي، رغم أن البعض يعده نظاما أرستقراطيا في حقيقته لإسناده السلطة لطبقة الأحرار فقط وتشير المعاجم إلى أن الديمقراطية نظام اجتماعي يؤكد قيمة الفرد وكرامة الشخصية الإنسانية ، ويقوم على أساس مشاركة أعضاء الجماعة في إدارة شؤونها، والديمقراطية السياسية هي أن يحكم الناس أنفسهم على أساس من الحرية والمساواة، لا تمييز بين الأفراد بسبب الأصل أو الجنس أو الدين أو اللغة .

أن معالم المبدأ الديمقراطي ، لم تتضح إلا بعد أن اتخذ بعض الكتّاب منه سلاحاً ضد الملكية المطلقة بغية تقييدها والحد من سلطانها ، وبغية هدم النظريات الثيوقراطية التي كان يتذرع بها الملوك آنذاك في تشييد سلطانهم ، على أن فكرة الديمقراطية لم يقدّ ر لها أن تكون مبدأ وضعياً للحكم إلا بفضل الثورة الفرنسية ، التي هيأت لها المناخ المناسب للتطبيق بعد أن كانت مبدأ نظرياً بحتاً في عقول المفكرين وفي مؤلفاتهم ، فقد حرص رجال الثورة الفرنسية على النص في إعلان الحقوق الصادر عام ١٧٨٩، على أن (الشعب هو مصدرالسلطات ، بحيث لا يجوز لفرد أو لهيئة ممارسة السلطة إلا على اعتبار أنها صادرة منها ، و أن القانون هو التعبير عن الإرادة العامة للشعب) وإذا كانت الديمقر اطية تعني حكم الشعب لنفسه أو إسناد السلطة إلى الشعب، فإن جمهور الفقه متفق على أن الأخذ بالديمقراطية ليس غاية في حد ذاتها، بل وسيلة لتحقيق غاية وهي الحرية والمساواة السياسية .

لقد أصبح الحكم الديمقراطي هو النظام السائد في أغلبية الدول الحديثة، إلا أنه اتخذ صوراً مختلفة، فإذا كان الحكم الديمقراطي يجعل من الشعب مصدر السلطة وصاحب السيادة ، فإن الشعب قد يمارس السلطة بنفسه فيسمى ذلك نظام الديمقراطية المباشرة ، وقد يختار الشعب لممارسة السلطة نواباً عنه يمارسونها باسمه ، وتسمى هذه الصورة من صورالحكم بالديمقراطية النيابية ، وقد يقوم نظام آخر خليط من النظامين السابقين ، فتكون هناك هيئة نيابية منتخبة من الشعب تتولي السلطة باسمه ، مع الرجوع إليه في بعض الأمور الهامة ، وبذلك فإن نظام الحكم الديمقراطي يتخذ صوراً تختلف باختلاف كيفية اشتراك الشعب في السلطة. وإذا كان اشتراك الشعب في الحكم عن طريق نواب عنه ، فتلك الصورة هي التي تسمى الديمقراطية غير المباشرة ، أما الديمقراطية شبه المباشرة فهي التي تدمج الحالتين السابقتين . إذا فإن وصف أو تصنيف نوع الحكم ، من حيث أنه ديمقراطي أو دكتاتوري واستبدادي ، يتوقف على حجم ودرجة مشاركة المواطنين فيه ، حيث أن المعنى التقليدي للديمقراطية يتمحور حول الأغلبية ، ومن هنا يرى البعض أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النظام الأكثر شيوعاً وملاءمة بالنسبة للمجتمعات الكبيرة العدد أو الحجم ، فهو الديمقراطية النيابية ، التي ينتخب فيها المواطنون ممثليهم ، أو نواباً عنهم ، يقومون بتشريع وسن قوانين المجتمع .

إن الحكم الديمقراطي يعني دولة ديمقراطية، ولكن الدولة الديمقراطية لا تعني بالضرورة حكومة

ديمقراطية ، فالدولة الديمقراطية تنسق مع أي نوع من الحكومات ، ديمقراطية أوتوقراطية أو ملكية

وقد تضع السلطة العليا في أيد دكتاتورية . فالديمقراطية كشكل من أشكال الدول هي مجرد طريقة لتعيين الحكومة والإشراف عليها وعزلها .

وهناك الديمقراطية الحديثة ، التي تبدأ الدول بتأسيس نظامها الديمقراطي بموجب دستورها ، و ينظم العلاقات والمسؤوليات بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، ويمتاز بالتوازن فيما بينها بحيث لا تستبد إحداها بأمور الدولة ، ويضمن الدستورالحريات الأساسية للمواطن على أساس مبدأ المساواة بين جمع المواطنين والفئات والطبقات . فبعد إنشاء نظام مؤسسات الدولة ينتخب رئيس الدولة طبقا لقوانين الدستور، فيحكم بواسطة المؤسسات الموجودة . ويمكن انتخاب الرئيس أما مباشرة من المواطنين أو يقوم أعضاء البرلمان بانتخاب رئيس الجمهورية وذلك بموجب الدستور .

المبحث الثاني :- الاستعمار ونشوء الدول الوطنية الجديدة.

الاستعمار هو سياسة بسط نفوذ وسيطرة دولة قوية على دولة ضعيفة خارج إقليمها بوسائل سياسية عسكرية اقتصادية ، من أجل احتلالها واستغلالها ونهب خيراتها ، وتدميرها ، سياسيا ، اقتصاديا ، اجتماعيا ، ثقافيا ، وتثبيت سيطرتها على الطرق والمعابر والمواقع الاستراتيجية .

بدأت ظاهرة الاستعمار مع النهضة الأوروبية وعصر الاستكشاف من قبل البرتغال واسبانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا ، حيث شهدت أوروبا في نهاية القرون الوسطى تطورات تكنولوجية سريعة ، وخاصة في مجال الملاحة البحرية ، وقامت هذه الدول بارسال الملاحين والجنود إلى مناطق بعيدة عن بلادهم لاستكشاف مستعمرات جديدة . وكانت البلدان المستعمرة تعاني الكثير نتيجة العلاقة الغير متكافئة مع المستعمر، وكان الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية عاملا إضافيا في تثبيت الدول المستعمرة وإحكام قبضتها على مستعمراتها ، وإقامة أنظمة تؤمن لها أعلى درجات الاستقرار والتحكم ،لأن الخوف كان يساورها أن تفلت منها هذه البلدان (١)

بدأ توسع الاستعمار الغربي في القرن الخامس عشر حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى ، واستمر الاستعمار في مناطق كثيرة من العالم لرغبتهم في الحصول على أراض ومواد أولية جديدة . وخلال فترة تلك التوسعات الاستعمارية الأوروبية تشكلت دول ومناطق جديدة متعددة القوميات والأديان . وجرى تقسيم تلك المناطق المختلفين عرقيا ودينيا وثقافيا على التوحد تحت هوية وطنية واحدة لمصلحة الدولة المستعمرة ، وجعل سكان هذه المقاطعات محرومة من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية

.....

١ - (عبد الرحمن منيف / العراق هوامش من التاريخ والمقاومة / الدار العربية للعلوم / بيروت ٢٠٠٣/ ص ١١)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والثقافية ، وكانت تطبق سياسة العنف وتفضيل مجموعة عرقية على أخرى ، وكانت الصراع مستمرا بين الدول الاستعمارية على مناطق النفوذ . كانت الدول الاستعمارية تعمل كل شيء فيما بينها حفاظا على مصالحها الخاصة ، حيث ابرمت معاهدات واتفاقيات وأحلاف سرية بين الدول الاستعمارية الكبرى للسيطرة على دول متعددة بغية احتلالها ونهب خيراتها . فحقيقة الاستعمار فضحت أثناء الحرب العالمية الأولى عن طريق الثورة البلشيفية في روسيا عام ١٩١٧ عندما استولى البلاشفة على السلطة في روسيا ، ففي الجلسة الأولى لمؤتمر السوفيت قرروا نشر جميع المعاهدات السرية للدول الاستعمارية. فكانت الوثائق السرية والتي جاوزت المائة تتضمن معاهدات واتفاقيات وأحلاف كثيرة لتقسيم الشرق الأوسط ومناطق أخرى .

نظرا لامتلاك الشرق الأوسط مصادر الطاقة ، كانت إحدى أهم المناطق التي أريد اقتسامها من قبل الدول الاستعمارية. فالصراعات التي خاضتها الدول الاستعمارية للسيطرة على مصادر الطاقة الموجود بكثرة في هذه المنطقة والتي تشكل مادة حيوية لايمكن أن تستغني عنها اقتصاديات الدول الاستعمارية الصناعية . وقعت بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية عام ١٩١٦ اتفاقية سايكس بيكو لتقسيم الامبراطورية العثمانية . فقد التقى جورج بيكو المندوب السامي الفرنسي لمتابعة شؤون الشرق الأدنى مع مارك سايكس المندوب السامي البريطاني لشؤون الشرق الأدنى نوفمبر عام ١٩١٥ في القاهرة بإشراف مندوب روسيا القيصرية ، أسفرت عن اتفاقية سرية ثلاثية سميت " اتفاقية القاهرة السرية "، وفي ربيع ١٩١٦ اجتمعوا في مدينة بطرسبورغ الروسية ، وأسفرت تلك المفاوضات عن اتفاقية ثلاثية سميت " اتفاقية سايكس بيكو " وحدد الأطراف الثلاثة تقسيم نفوذ كل دولة .

بدأ الاستعمار البريطاني والفرنسي بتقسيم الوطن العربي إلى عدة دول لتفكيك وزرع الفتنة بين شعوبه ونهب ثرواته ، وحصلت روسيا على القسطنطينية والبسفور وأجزاء من شرق الأناضول ، استولت بريطانيا على معظم مناطق العراق والمناطق الجنوبية من بلاد الشام ، وكذلك ميناء عكا وحيفا في فلسطين . واستولت فرنسا على سوريا ولبنان وولاية الموصل وولاية أدنة التركية. واتفق الأطراف الثلاثة على أن يخضع فلسطين لإدارة دولية ، وأن يصبح ميناء الاسكندرونة حرا .

ونظرا لامتلاك الوطن العربي موقعا جغرافيا مهما ، فهو يتوسط قارات العالم الثلاث (آسيا وأفريقيا وأوروبا) ويقع ضمن ممرات دولية ستراتيجية ، ويمتلك موارد طبيعية هامة أبرزها النفط والغاز ، مما دفع الدول الاستعمارية إلى التنافس للسيطرة عليه منذ بدايات القرن التاسع عشر، واستمرت سيطرتها على بعض أقطارها حتى سبعينات القرن العشرين (١).

بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ودخول العثمانيين في تحالف مشترك (دول المحور) مع كل من ألمانيا والنمسا – المجر وبلغاريا ضد (دول الحلفاء) بزعامة بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية، غيرت بريطانيا استراتيجيتها السياسية والحربية بعد انقطاع خطوط مواصلاتها الاستراتيجية مع مستعمراتها ، مما أدى إلى انقطاع امداداتها الحيوية واللوجستية للحرب بسبب اعتمادها الكلي على مواردها الأولية وتمويل قطاعاتها ومنافذ التجارة التي تعد عماد الاقتصاد البريطاني ، الأمر الذي أدى إلى تبني خطة سريعة الهدف منها احتلال العراق وعدة دول أخرى في المنطقة .

.....

١- (د. سعد حقي توفيق / علاقات العرب الدولية / دار وائل للنشر / الأردن ٢٠٠٣/ ص ٧)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول :- العرب والدولة القومية :

"تكونت الحركة القومية العربية في الدول العربية وكثيرمن الحركات القومية في الشرق الأوسط بتأثير من الحركة الطورانية، وحملت الحركة القومية التركية هذا الاسم عندما تشكلت في أواخر القرن التاسع عشر في أواسط آسيا، تحديدا المناطق الناطقة بالتركية، وذلك تأثراً بالحركة القومية الألمانية، وساهمت هذه الحركة بتقويض أركان الدولة العثمانية من خلال رفض مفهوم الوحدة الدينية والدعوة إلى الوحدة العرقية لجميع الشعوب الناطقة بالتركية من حدود الصين حتى دول البلقان "(١).

هناك من يرى أن بعض معالم الدولة الحديثة جاءت في أوائل القرن التاسع عشر على غرار ما تحقق في أوروبا، وقد سارت العديد من الدول العربية بعد تحررها من النير الاستعماري وبدأت بتشكيل الدولة القومية الحديثة. وهناك من يرى أن مشروع بناء الدولة القومية الحديثة كما حدث في أوروبا لم يتم تشكيلها في البلدان العربية ويعود سبب ذلك إلى التكوين الحضاري وطبيعة نشأة الدولة في الدول العربية التي تختلف تماماً عن الدول الأوروبية (٢).

كانت الأفكار السياسية العربية تعتمد على الانتماء الديني والرابطة القومية مبدا أساسيا في نشوء معظم الدول العربية. وأن دساتير الدول العربية تنص على تعريف هوية الدولة على أنها دولة تخص قومية واحدة فقط وهي العربية، وكذلك هي دولة اسلامية وبذلك تكون دولة المسلمين وحدهم، وتطبق القوانين الاسلامية على الجميع. وأن أيديولوجيتها القومية هي الحقيقة المطلقة، بالرغم من وجود قوميات وديانات وطوائف مختلفة في الكثير من الدول العربية .

مقارنة بالدول الأوروبية نرى أن الدول الأوروبية الحديثة، دولة القانون والمؤسسات قامت نتيجة عملية تاريخية أسفرت عن ظهور المجال السياسي الذي أخذ ينافس الأمير والكنيسة في العصور الوسطى، وفيما بعد ظهور نظرية العقد الاجتماعي التي أدى إلى بروز طرف ثالث وهو الشعب والمصلحة العامة، التي أخذ يشكل الحداثة السياسية. أما في البلاد العربية فإن فشل النخب في استيراد الحداثة السياسية، يرجع إلى أن الدول العربية كما كان في العصور الوسطى مجال يحتله الحاكم أو السلطان أوالأمير بمفرده . "إن نظرة مقارنة لنشوء الدولة القومية بين أوروبا والدول العربية تظهر كيف كانت القومية عامل تجانس وتوحد في أوروبا، بينما تشكلت الدول المسماة بـ(الوطنية الحديثة) في بعض البلدان العربية إنما تعبر عن حالة رهانات ورغبات إيديولوجية، لم تكتسب أي سمات للمعنى الحقيقي للقومية الحديثة لأنها ما تزال دولاً تسلطية بعيدة عن تحقيق وتطبيق الديمقراطية والعلمانية والعقلانية، فالمظهر الخارجي الحديث لهذه الدول يخفي واقعا داخليا ذا بنية تقليدية رجعية ومتخلفة، تهيمن فيها أيديولوجية كلاسيكية، ترى السياسة شأنا من شؤون شخص الحاكم، الذي يرفض منطق الصراع الفكري والجدل الثقافي" (٣).

.....

١- (سليم مطر/ جدل الهويات/ المؤسسة العربية للدراسات والنشر/ بيروت ٢٠٠١ / ص ١٩)

٢- (فتحي سيد فرج/ أسباب عدم اكتمال الدولة القومية الحديثة في مصر والعالم العربي/ مجلة الديوأن / ٢٠٠٩/٩/٢٩)
www.aldiwan.org/articles-action-show-id-351.htm

٣- (فتحي سيد فرج / أسباب عدم اكتمال الدولة القومية الحديثة في مصر والعالم العربي / مصدر سابق)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الانتماء الديني والقومي ليس هو الخيار الأفضل لبناء الدول، لأنه لايوجد هناك مجتمع من ديانة واحدة ولا أمة عرقية نقية الدماء. إن المجتمعات البشرية تغيرت خرائط ديموغرافيتها باستمرار، مما أدى إلى تغيير التركيبة العرقية والدينية لكثير من المجتمعات والأمم. والدول العربية أيضا ومع مرور الزمن تحولت إلى مجتمعات متنوعة الأديان والأعراق والثقافات. وقد وهم المفكرون القوميون حين وجدوا شعوبا تتكلم اللغة العربية فظنوا أنها أمة عربية وسموها بذلك. فالعروبة معطى طبيعي مثل الأشجار والرمال. أما الأمة فمفهوم صناعي يتم تطويره بشكل عملي مقصود ويبنى لبنة لبنة ولا يكتمل بناؤها أبدا، فهي جهد مستمر في صيرورة أبدية. الأمة المفككة كالأمة الموحدة نتيجة سياسة عملية مقصودة وواعية. لهذا كان لابد من مثل أعلى خلقي تقاس به الممارسات السياسية وفقدان المثل الأعلى في الأخلاق العربية أوصل إلى فوضى لا يعرف أين ومن هم العرب (١).

لقد واجهت حركة القومية العربية المسألة العرقية مع انتشار الفكر القومي في العصر الحديث تأثرا بالأيديولوجية الألمانية القائمة على التعصب القومي والعرقي، والتي كانت تسعى إلى بناء الدولة على أساس رابطة الدم، ورفض وجود القوميات الأخرى وكذلك تهميش الأديان الأخرى. وتطورت هذه السياسات إلى ايديولوجيات شوفينية تحاول محو الإثنيات الأخرى غير العربية.

لايزال الخطاب القومي العربي يعزو عدم تكون الدولة العربية القومية فقط لتدخل العامل الخارجي المتمثل بالاستعمار والرأسمالية والصهيونية، فلم يحاول هذا الخطاب مراجعة ذاته من أجل اكتشاف العوامل الحقيقية التي وقفت عائقا أمام تشكل الدولة القومية. كذلك العالم العربي أيضا يتشكل من شعوب وهويات مختلفة لها خصوصياتها المتباينة، حيث الدين فيه إلى جانب الاسلام بمذاهبه المختلفة السنية والشيعية والاسماعيلية والعلوية والدروز، هنالك المسيحية بمذاهبها المختلفة، بالإضافة إلى ذلك هنالك من بقايا الأديان القديمة كاليهود واليزيديين والصابئة المندائية وغيرهم. وفي كل دولة عربية إلى جانب العرب هنالك شعوب أخرى، الأفارقة في جنوب السودان وغربه وشرقه وجنوب موريتانيا وهنالك الأمازيغ في شمال أفريقيا.

وهنالك الأكراد في كل من العراق وسوريا وهنالك جاليات مختلفة في معظم الدول العربية، يمكن أن نقول بأن لا توجد هناك دولة واحدة تتكون من عرق أو دين واحد، فأغلب الدول متعددة الأعراق والأديان. وهذا ما يدفعنا إلى إعادة النظر في المفهوم القومي السائد في الفكر العربي الذي لا يعترف بشعوب أخرى تقاسمه الوطن، وكذلك إلى إعادة النظر في فكر الإسلام السياسي الذي يدعو إلى قيام الدولة الدينية، فالدين والطائفة والقبلية والأصول العرقية لا تزال تشكل عناصر تفرقة أكثر منها روابط توحد في العديد من هذه البلدان (٢).

.....

١- (محي الدين صبحي / عرب اليوم صناعة الأوهام القومية / مصدر سابق / ص ١٨)

٢- (فتحي سيد فرج/ أسباب عدم اكتمال الدولة القومية الحديثة في مصر والعالم العربي / مصدر سابق)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد لجأت السلطة العربية الحاكمة إلى ممارسة سياسة الأضطهاد العرقي من خلال استخدام أساليب التمييز في بعض البلدان وسياسة العنف والاضطهاد في بلدان أخرى، عندما رفضت هذه القوميات سياسة التعريب والتهجير والتبعيث على سبيل المثال في كل من العراق وسوريا. الأمر الذي أدى إلى ظهور صراع الأقليات مع السلطة في هذه البلدان ونشوب صراعات وحروب أهلية ، بل وصل إلى الإبادة الجماعية والتصفية على الهوية القومية والمذهبية والطائفية كما حدث ويحدث في بعض الدول العربية منها لبنان والسودان والعراق وسورية وغيرهم .

في العصر الراهن، وفي عهد العولمة، والاتصالات السريعة، والهجرات الجماعية من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال، ومن المناطق الفقيرة إلى المناطق الغنية نتيجة الفقر والكوارث والحروب، نرى أن الدول تتشكل وتتطور من أمم وشعوب متعددة الأعراق والأديان والمذاهب.

لذا على السلطة السياسية الحاكمة في المجتمعات التي يكون بنيانها قائمة على التنوع العرقي والمذهبي، أن تدرك بأن الدولة العرقية لا يناسب تكوين المجتمع العصري المتنوع القوميات والأديان، وأن تراعي مسألة التنوع القومي والديني لسكانها من خلال البحث عن وسائل عصرية لبناء الدولة على أسس ديمقراطية، وأن تستطيع الأكثرية فهم الأقلية على أنها جزء مهم ورئيس من مكونات المجتمع، وتكون رابطة المواطنة والانتماء إلى الأرض هي الرابطة المشتركة بين المواطنين، بغض النظرعن قومياتهم وأديانهم . يتم ذلك من خلال دستور حر ديموقراطي يحدد حقوق وواجبات المواطن من دون تمييز ليحقق العدل والمساواة بين الجميع، وأن يعبر جميع المكونات الاجتماعية عن هويتها القومية والدينية بحرية تامة دون خوف، وأن تكون عامل القوة والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع التي يعتبر الكل جزء منه .

المطلب الثاني : - نشوء الدول الوطنية :

يعد البحث عن أصل نشأة الدول من الأمور العسيرة ، وذلك لأن الدولة ظاهرة اجتماعية يعود أصلها إلى الحضارات القديمة ، وهي في تقدم وتطور مع الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة . وقد نشأت الدولة في سياق تطور تأريخي وحضاري للمجتمعات البشرية ، قبل أن كانت على شكل أنواع أخرى من التنظيمات السياسية من القبائل والامبراطوريات والأنظمة الاقطاعية .

كما إن للدولة خصوصية تمتاز بها عن بقية الوحدات السياسية ، ولا يجوز اعتبار كل تنظيم سياسي قائم بذاته دولة ، فالدولة تمتاز عن غيرها بوجود سلطة مؤسسة قائمة على مجموعة أسس قانونية .

إن موضوع الدولة الوطنية لا يتضمن معنى دولة لقوم بالضرورة أو عرق واحد ، فمعظم دول العالم تضم مزيجا من الأعراق والاثنيات والمذاهب والديانات، لكن هناك عامل التجانس الثقافي الذي يجعل من الدول دولا قومية أو وطنية . فالدولة بنيت على مبدأ كون مواطنيها هم أعضاء لوطن معين ويعيشون ضمن حدود جغرافية معترف بها ومحددة . كما أن الدولة الوطنية تمثل المحور الأساسي لشرعية الدولة و تسعى دائبة إلى تشكيل الأوطان ضمن حدودها السياسية و التركيز على تراثهم الثقافي والاجتماعي ، وهي رموز وخصائص الدولة الوطنية ، باعتبار الوطن جماعة منظمة من الأفراد والمؤسسات ذات عواطف وآمال وأهداف مشتركة، ويملكون حسا وطنيا وهوية وطنية قائمة على أساس اللغة والتأريخ والثقافة المشتركة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن الدولة تعني المجتمع الإنساني المنظم من خلال جملة أركان وثوابت تكوينية رئيسية لا يمكن للدولة الوطنية أن توجد بدونها وهي :عنصر الشعب والأرض أو الاقليم ، والسلطة السياسية ، الذي لازم الدولة الوطنية و أصبح لصيقا لها منذ القرن السادس عشر في أوربا، إضافة إلى خاصية التجانس القومي والتنظيم القانوني للسلطة، وصفة السيادة التي تعتبرمن الصفات القيمية للدولة، غير أن الدولة الوطنية لا تعني الوحدة القومية التي تستهدفها فلسفة القومية التي ظهرت في القرن التاسع عشر في أوربا ، كما أن الدولة لا تنفصل عن فكرة الإقليم باعتباره عنصرا مهما من عناصرها، فهو يشكل إطارا جغرافيا لاختصاص السلطة السياسية في الدولة، وإطارا لسيادتها، كون قرارات سلطة الدولة وقوانينها تقف في سريانها من حيث المبدأ عند حدود إقليمها مبدأ (الأرض) أو الاقليم ، وهوأحد عوامل قوة الدولة الوطنية الاقتصادية والسياسية، وذلك من حيث إعمال الموارد و الأهمية.
كما أن عنصر(السلطة السياسية) تعني الخضوع للقانون، وهذه الخاصية ترتبط في كيانها العضوي ، تشكيل الهيئة الحاكمة القائمة عليها ، وكيانها الوظيفي ، تحديد وظائفها وطريقة أدائها لهذه الوظائف بنظام مسبق هو نظام الشرعية من أجل تكريس نظام سيادة القانون.

المبحث الثالث :- الاحتلال البريطاني للعراق ونشوء الدولة العراقية :

في أواخر القرن التاسع عشرعندما أخذت الامبراطورية العثمانية بالضعف والتفكك والانحلال، استطاعت العديد من الدول الاستعمارية الغربية التوغل وبسط نفوذهم في الكثير من الولايات التابعة للدولة العثمانية ، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط ، عن طريق شركات الملاحة الدولية وشركاتها النفطية والتجارية. بالإضافة إلى الموقع الاستراتيجي للمنطقة ، وكان النفط عاملا رئيسيا في تثبيت الدول المستعمرة وإحكام قبضتها على مستعمراتها ، وإقامة أنظمة تؤمن لها التحكم والبقاء في تلك المناطق .

عند إعلان الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ قرر الحلفاء بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية ، توسيع نطاق الحرب ضد دول المحور (ألمانيا والنمسا والمجر والدولة العثمانية) ومع بدء الحرب أنزلت بريطانيا قواتها العسكرية على مشارف مدينة البصرة ، وقبل دخولها المدينة دارت معارك طاحنة بينها وبين القوات العثمانية التي كانت تسأندها قوات العشائر العراقية عندما هبت للجهاد بفتاوى من المراجع وعلماء الدين ورؤوساء العشائر التي وقفوا إلى جانب القوات العثمانية التي كان يضطهدهم عقود من الزمن .

مع دخول تركيا الحرب أصدر (خيري أفندي) شيخ الاسلام فتوى ذكر فيها، " إن الجهاد فرض على جميع المسلمين وخاصة الذين يعيشون في الدولة العثمانية أو البلاد التي تحكمها بريطانيا وحلفاؤها ، وإن عليهم أن يتحدوا ويقاوموا ويمتنعوا عن مساعدة هذه الدول في حربها على الدولة العثمانية " (١).

.....

١- (علي الوردي/لمحات اجتماعية من تأريخ العراق الحديث - ج٤ / مطبعة الارشاد/ بغداد١٩٧٤/ص١٨)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن ألمانيا والدولة العثمانية علقتا أمالا كبيرة على دعوة الجهاد هذا ، وكانتا تتوقعان أن تثيرا المسلمين على الحلفاء في كل مكان ، وكلفهم ذلك أموالا كثيرة أعطيت لرجال الدين ولرؤساء العشائر لغرض التعبئة العشائرية في حربهم ضد البريطانيين . وكان هدف ألمانيا من إدخال الدولة العثمانية إلى جانبها في الحرب لإثارة العالم الاسلامي على المسيحيين ، أي إنها كانت تنوي تسعيرحرب دينية لإنهاء سلطة الحلفاء و مستعمراتهم في الدول الإسلامية.

وكانت ألمانيا لا ترى من الدولة العثمانية دولة عظيمة وينتظر منها الانتصارات الحربية الكبيرة في ساحات القتال ، بل كانت ترى منها الجانب المعنوي . وإذا تمكنت من إثارة الرأي العام الاسلامي ضد الحلفاء وخاصة بريطانيا وفرنسا ، تمكنت من إرغامهم على طلب الصلح في وقت قريب .

ففي الوقت الذي ناشد الأتراك الأمة الاسلامية بحمل السلاح والجهاد ومجابهة الكفار، قتلوا مئات الآلاف من الأرمن في حملاتهم القتالية والتي تشبه الإبادة الجماعية . والأتراك الذين اشتركوا في المجازر افتخروا بما قاموابه " وهم يبررون عملهم بأنهم ينفذون أوامر السلطان ويزعمون أن أمر السلطان من أمر الله وتنفيذه فرض " (١).

لم تدرس القيادة التركية قضية الدفاع عن العراق بجدية ، وكانت تعتبر العراق من المناطق الحربية الثانوية ، ولم تكن هناك خطط موضوعة لإدامة وتقوية الجيش ، بالإضافة إلى أن القوات التركية الموجودة في العراق كانت في حالة مزرية وناقصة التدريب والعدة والعدد ، وكانت نسبة الهروب بين الجنود عالية جدا ، كما اعتمدت القوات التركية على المتطوعين والعشائر ووحدات الدرك والحدود للدفاع عن الأراضي العراقية. ففي ٤آب ١٩١٤ وصلت من اسطنبول برقية سرية إلى بغداد تسأل عن إمكانية تأليف قوة من العشائر لتوجيهها إلى المحميات الأنكليزية لغرض إثارة الناس فيها. وكانت تظن أن العشائر العراقية قادرة على القيام بهذه المهمة .

وهنا يستوجب ذكر دور الأكراد ومشاركاتهم في حروب الجهاد ضد الإنكليز. لقد تطوعت مجموعات كبيرة من الأكراد للجهاد ضد الإنكليز وغادرت إلى البصرة للمشاركة في القتال إلى جانب العرب والأتراك . واستشهد في هذه المعارك أعداد كبيرة من المتطوعين الأكراد وعدد من الشيوخ العشائر الكردية، منهم :" نامق آغا، رئيس عشائر الداوودية، والشيخ قادر، رئيس عشائر البادوا، والشيخ لطيف، رئيس عشائر الطالبانية ، وميره سوره ، رئيس عشيرة البرزنجي "(٢).

ومن جانب آخر أخذت قوافل المجاهدين الأكراد برئاسة كاكه أحمد تلتحق بالمجاهدين من الشامية وأبو صخير والنجف وباقي مناطق العراق، والتحق السيد (هادي قومطر) ومعه عدد كبير من المجاهدين ،

ونظم أهل السماوة الغربيون سرية من المجاهدين برئاسة الشيخ بربوتي السلمان ، وقبل توجه قوافل

١- (علي الوردي /المصدر السابق / ص ٢٧)

٢ - (د. كاظم حبيب / ذكرى التسعين لثورة العشرين / الحوار المتمدن / العدد ٣٠٤٧ /في ٢٨- ٦ – ٢٠١٠)
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=220708

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجاهدين بالبواخر إلى القرنة ، أطلقو أهل السماوة هوستهم المشهورة (*)

ثلثين الجنة لهادينا وثلث الكاكة أحمد وأصحابة

وشوية شوية لبربوتي

لحروب الجهاد دلالة واضحة على وجود الهوية الدينية ورسوخها في عقول العشائر العراقية عندما استجابت للجهاد ضد الأنكليز بفتوى من مراجع وعلماء الدين . وتدعي المصادر الأنكليزية أن رجال الدين ورؤساء العشائر الذين ساهموا في حروب الجهاد فعلوا ذلك تحت تأثير المبالغ الضخمة التي أعطيت لهم من قبل الألمان والأتراك . "وينقل (Moberly) عن مذكرة للدكتور (زغماير) الذي كان مبعوثا ألمانيا أسره الأنكليز في إيران ، واستحوذوا على مذكراته ، يذكر فيها أن مجتهدا كربلائيا قبض من الألمان مبلغ ٢٠٠٠ باون وسافر إلى كرمانشاه لغرض الدعوة إلى الجهاد هناك "(١).

كما إن العثمانيين وضعوا تحت تصرف علماء الدين ورؤساء العشائر مبالغ ضخمة أثناء التعبئة العشائرية لحروب الجهاد . وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى واحتلال بريطانيا للعراق وسيطرتها على مجمل الأراضي العراقية ، وأنتدابها للعراق بقرارمن قبل عصبة الأمم ، تكشفت كامل الأهداف الإستعمارية لبريطانيا ، وتصميمها على إدامة هيمنتها على العراق ، عندما أصدرت عصبة الأمم صك الانتداب البريطاني على العراق في ١٧ حزيران ١٩٢٠ (٢).

أقامت بريطانيا بعض المؤسسات والدوائر المدنية ، وأوكلت لقادتها الميدانيين بتشكيل الإدارة المدنية تحت الإدارة الظاهرية لبريطانيا ، الأمر الذي أدى إلى رفض قبول العراقيين الاحتلال ومواجهة المحتل.

بعد خسارة بريطانيا حربها في العراق في أعقاب ثورة العشرين ، واجه العراقيون بضراوة الاحتلال البريطاني من خلال أعمال التمرد والعصيان والكفاح المسلح والنشاطات السياسية المنظمة التي قادتها الجمعيات والمنتديات السرية وشيوخ العشائر العربية والكردية ، وباشراف مباشر من القادة السياسيين منهم : عبد الوهاب النعيمي وياسين الهاشمي وجعفر العسكري ونوري السعيد وعبد المحسن السعدون ورشيد عالي الكيلاني وبكر صدقي وغيرهم ، وجميعهم كانوا ضباطاً في الجيش العثماني ، أو من أعضاء الجمعيات السرية ، وهم من النخب السياسية التي أسهمت في تأسيس المملكة العراقية .

.....

(*) هناك نكتة طريفة، هي أن الشيخ بربوتي السلمأن امتعض عند سماعه الجنة تقسم إلى ثلاثة أقسام فيأخذ السيد هادي قومطر ثلثين منها ويأخذ الأكراد الثلث الباقي، دون أن يكون لهنصيب. ولهذا جاءوا بالشطر الثالث حيث اقتطموا لهشيئا من حصة السيد هادي وشيئا من حصة الأكراد ترضية له. (عبد العزيز القصاب / من ذكرياتي /١٩٦٢ بيروت / ص ١٠٨-) علي الوردي ص١٢٩ /ج٤).

١- (Moberly (The campaign , Mesopotamia) – London 1927 - vol.1 p. 345 (علي الوردي ج٤ ص ١٣٤).

٢- (حامد الحمداني / صفحات من تأريخ العراق الحديث – الكتاب الأول/ فيشون ميديا / السويد ٢٠٠٥/ ص ٣١)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فبالرغم من أن ثورة العشرين لم تنجز هدفها الرئيسي في تحقيق الاستقلال الناجز للعراق ، إلا أن تلك الثورة كان لها الدور الحاسم في إسراع المحتلين البريطانيين في تغيير سياساتهم تجاه العراق ، وصرف النظر عن حكمهم العسكري ، بعد أن كلفتهم الثورة خسائر كبيرة في المعدات الحربية ، وآلاف القتلى والجرحى ، أحرجت الساسة البريطانيين وأثقلت كاهل الخزانة البريطانية ، المثقلة أصلا بأعباء الحرب العالمية الأولى (١).

لقد اتضح للبريطانيين بعد ثورة العشرين، عدم إمكانية حكم وإدارة العراق مباشرة ، وبقوة السلاح ، وهذا ما دفعهم إلى تطبيق نظام الانتداب على العراق وفرضه كوسيلة لتحقيق مآربهم الاستعمارية .

المطلب الأول: - الاحتلال البريطاني وبناء الدولة العراقية:

اعتبر الاستعمار البريطاني بعد احتلاله للعراق أن سياسة الحكم الوطني سيحميه من المجابهة المباشرة مع الشعب ، واكتشف من بعد أن ذلك الحكم مليء بالثغرات والتناقضات ، فالحكام والأجندة التي جاؤوا بها لم يلبث قسم منهم أن أنقلب عليها ، أو لم يتمكنوا من الاستمرار حتى النهاية ، وهذا يفسر فشل السياسة البريطانية وقصر الحكومات ، ويفسر أيضاً الثورات والتمردات التي حصلت في العراق .

لقد واكب الاحتلال البريطاني للعراق الانتداب والمعاهدات الاستعمارية وبناء الأنظمة ومؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية والادارية والقانونية التي من شأنها تدعيم مصالح المستعمرين ، وسعت الدول الاستعمارية إلى إضعاف الروابط والصلات الاجتماعية بين مكونات البلد الواحد وتدمير المقومات والامكانات الذاتية للدول العربية وإجهاض المشروع القومي والظروف المحيطة بالكفاح الوطني والاستقلال .

وبعد سيطرة القوات البريطانية على مجمل الأراضي العراقية بدأت بريطانيا بتأسيس بعض الدوائر الرسمية والمؤسسات المدنية الذي ترأسها المندوب البريطاني برسي كوكس وتبعه ارنولد ولسن الذي ألغى بدوره معضم المؤسسات الإدارية العثمانية وإنشاء مؤسسات عسكرية خصصت لإدارة الشؤون المدنية ، ووضعت على رأس هذه الدوائر والمؤسسات ضباط بريطأنيين لإدارتها والاشراف عليها .

لقد كانت إجراءات الحكومة البريطانية بعد احتلالها للعراق ، متعارضة مع طموحات الشعب العراقي، ففي إطار الجهاز الإداري الذي يدير شؤون الدولة والمواطنين حتى أواسط عام ١٩٢٠ بلغ عدد موظفي الدرجة الأولى في الإدارة المدنية ٥٣٤ موظفا ، كان من بينهم ٥٠٧ بريطانيين، و ٧ هنود و ٢٠ من أهل البلاد (٢) .

.....

١- (حامد الحمداني / صفحات من تأريخ العراق الحديث – الكتاب الأول / مصدر سابق / ص ٣٧)

٢ - (عبد الرحمن منيف / العراق هوامش من التأريخ والمقاومة / مصدر سابق / ص ٨٧)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد أن تأججت ثورة العشرين ، والخسائر الفادحة التي تكبدتها الحكومة البريطانية ، طالبت القوى السياسية وشيوخ العشائر بضرورة استقلال العراق وطرد القوات البريطانية المحتلة .

وتهدئة للوضع حاولت بريطانيا من جانبها اسكات القوى الوطنية من خلال إعطاء العراق شكل من أشكال الوطنية لدى العراقيين .

ولهذا وبناء على الحاح الحكومة العراقية أصدر المندوب السامي برسي كوكس في ٣٠ آيار ١٩٢١ قرارا بالعفو العام عن المشاركين في ثورة العشرين ، مستثنيا القرار عددا من قادة الثورة والعناصر المتهمة بقتل مجموعة من الضباط البريطانيين أثناء الثورة .

لقد لجأ البريطانيون إلى سياسة إرضاء الثوار من خلال التفاوض معهم وتنفيذ مطالبهم وأهمها الغاء الإدارة المدنية وأنشاء وزارة خاصة تشرف على إنشاء مجلس تأسيسي مهمته انتخاب ملك للعراق وكتابة دستور ثابت يعمل به وإنشاء دوائر ومؤسسات تابعة للدولة. وهذا ما حصل ، حيث جاؤوا بالأمير فيصل ابن الحسين ونصبوه ملكا على العراق ، وتم تشكيل أول حكومة عراقية برئاسة السيد عبد الرحمن النقيب .

لم تكن الحكومة الجديدة سوى أداة منفذة لإرادة المحتلين ، فقد كان المستشارون البريطانيون في الوزارات العراقية، هم الذين يديرون البلاد ، وهم أصحاب الكلمة الأخيرة في كل القرارات المتخذة من قبل تلك الوزارات. وبعد إشرافهم وسيطرتهم المباشرة على كافة الوزارات والمؤسسات الدولة، تمكن المحتلون من فرض معاهدة سنة ١٩٢٠ على المجلس التأسيسي ، بوسائل التهديد والضغط ، فأحكم المحتلون بموجبها سيطرتهم التامة على العراق ، سياسيا ، واقتصاديا ، وعسكريا ، وتم فيما بعد وضع العراق تحت الانتداب البريطاني ، وذلك بقرار من عصبة الأمم ، التي كان يهيمن عليها مندوبو الدول الاستعمارية أنفسهم .

في ١٢ آذار ١٩٢١ عقد ونستون تشرشل وزير المستعمارات البريطانية ، مؤتمرا لقادة الشرق الأوسط في القاهرة ، وحضر المؤتمر وفد من الحكومة العراقية مكونة من عدد من الكبار المسؤولين البريطانيين في العراق برئاسة برسي كوكس والمس بيل واللواء إلمر هالدين والجنرال اي أتكنسون ، وعدد من الممثلين والمستشارين البريطانيين في الشرق الأوسط ، وحضرعن الحكومة العراقية كل من (جعفر العسكري) وزير الدفاع و (ساسون حسقيل) وزير المالية .

نوقش في المؤتمر مستقبل العراق ، وجرى بحث تشكيل الجيش العراقي وطبيعة القوات التي تشكل للدفاع عن الدولة الجديدة ، وبحث كيفية تخفيض النفقات البريطانية اللازمة في العراق . وتم الاتفاق على جعل شكل الحكم في العراق ملكياً دستوريا ً. وقد تبين أن من المتعذر أن يحضى أي من المرشحين العراقيين على إجماع الناس وهم (هادي باشا العمري) و(نقيب بغداد) و(الشيخ خزعل) وأن أحد أبناء (الشريف حسين) قد نال القسم الأكبر من التأييد المطلوب ، وبدا للبريطانيين أن الأمير فيصل أكثرهم ملاءمة للمنصب.

لم يكد مؤتمر القاهرة ينهي أعماله حتى سارع (جعفر العسكري) وزير الدفاع ، بطلب من المندوب السامي ، إلى توجيه رسالة إلى الأمير (فيصل ابن الحسين) في ٢٥ مايس يدعوه للقدوم إلى العراق ، تنفيذا لقرارات المؤتمر. وأبدى (الأمير فيصل) سروره واستعداده للسفر إلى العراق ، والقيام بالمهام التي اختارتها له بريطانيا من أجلها ملكا على العراق (١). ومن توصيات مؤتمر القاهرة ، إنشاء وزارة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدفاع العراقية عام ١٩٢١ برئاسة (جعفر العسكري) وقد تضمن المؤتمر ابقاء القوات المسلحة العراقية تحت سيطرة البريطانيين . وكانت الحكومة البريطانية وحدها تحدد السياسة الدفاعية للقوات المسلحة العراقية ، وكان التمويل العسكري يأتي من لندن . وكانت بريطانيا تقدم المعدات وتكثف التدريبات لزيادة حجم الجيش.

واحتفظت بريطانيا بسيطرتها على القوات المسلحة العراقية، وكانت تزودها بكل الدعم اللازم وترسل الخريجين إلى بريطانيا للاستفادة منهم وضمان ولائهم لها. قدم (جعفر العسكري) في عام ١٩٢٧ مشروع قانون الخدمة العسكرية الالزامية ، إلا أن لندن رفضت المصادقة عليه ، لكن الملك فيصل أصدر مرسوم الدفاع المدني الذي ألزم كل عراقي بالخدمة في الجيش فترة من الوقت (٢).

لقد كانت مرحلة نشوء وبناء الدولة العراقية عملية معقدة من حيث مكوناتها الداخلية والقوى الخارجية المتحكمة فيها أنذاك . لأنها كانت نتاج مساومة تأريخية بين مستوى متدن من تطور العلاقات الاجتماعية وشبه انعدام لمؤسسات الدولة من جهة ، والقوى الاستعمارية من جهة أخرى . واتخذت هذه المساومة لاحقا صورة الدولة الملكية "المستوردة ". وهذا تناقض كبير وواضح ولقد حاولت الملكية العراقية حله إلا أنها تعرضت للفشل . ووضعت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ حدا لهذا التناقض (٣). (ميثم الجنابي / العراق ومعاصرة المستقبل / دار المدى للنشر / دمشق ٢٠٠٤/ ص ١٩)

المطلب الثاني : - طبيعة النظام السياسي في ظل الاحتلال البريطاني :

"اتسمت المرحلة الملكية في العراق بمنظومة سياسية مكونة من السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية فضلا عن ظهور تجمعات عمالية ، مهنية وتيارات وأحزاب سياسية مناهضة للاستعمار الاجنبي، وبالرغم من ايجابيات المرحلة الملكية المتسمة في بناء حياة سياسية ذات ديمقراطية شكلية ، إلا أن ذلك البناء كان محكوما بالتناقض الفاضح بين الدولة ومكوناتها الاجتماعية المتمثل في حكم الأقلية واحتكارها لسلطة البلاد السياسية . وهذا التناقض أدى إلى تنامي الأفكار الوطنية المطالبة بالتغيير الاجتماعي وإنهاء السيطرة الأجنبية ، وكانت المؤسسة العسكرية قريبة من التوجهات الوطنية ، حيث أدى التفاعل بين الحركات السياسية والعديد من الكوادر العسكرية إلى ظهور التيار العسكري المناهض للتواجد البريطاني وما نتج عنه من الاطاحة بالحقبة الملكية وإقامة الجمهورية الأولى" (٤)

.....

١ -(حامد الحمداني / صفحات من تأريخ العراق الحديث – الكتاب الأول/ مصدر سابق / ص ٤٣)

٢ - (جيف سيمونز / عراق المستقبل / ترجمة سعيد العظم / مطبعة دار الساقي / بيروت ٢٠٠٤/ ص ١٣٣)

٣ - (ميثم الجنابي / العراق ومعاصرة المستقبل / دار المدى للنشر / دمشق ٢٠٠٤/ ص ١٩)

٤- (لطفي حاتم / الدولة العراقية واستبداد بنيتها السياسية / الحوار المتمدن / العدد ٢٣٤٢ في ١٤ – ٧ – ٢٠٠٨)
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=140839

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كانت سياسة الاستعمار البريطاني في العراق مبنية على تجنب الكلفة الباهظة للإبقاء على قوات احتلال كبيرة في البلاد ، ورأوا في موازنة العشائر ضد أهل المدن ضمانا أكيدا لاستمرار سلطتهم . وهكذا فإنهم لم يحاولوا فقط وقف العملية المبتدئة للانحلال العشائري أو صون سلطة رؤساء العشائر وتبريرها أو المحافظة على الحد الأدنى فحسب بل من التفاعل بين أهل المدن والعشائر، وعملوا أيضا على تدعيم الانشقاق القائم بين أهل المدن والعشائر بتقوية العادات العشائرية والاعتراف بها رسميا ، وأنظمة النزاعات العشائرية التي أصدرها الإنكليز في ٢٧ تموز ١٩١٨ بصيغة بلاغات لها قوة القانون ، التي أصبحت بناء على اصرار الأنكليز، قانونا للبلاد في العهد الملكي بموجب المادتين ١١٣، ١١٤ من الدستور العراقي لعام ١٩٢٥، الأمر الذي أدى إلى استثناء العشائر في الريف من سريان القانون الوطني عليه. وهكذا فقد بقي العراق من الناحية القانونية، حتى ثورة تموز ١٩٥٨، يخضع لنظامين ، واحد خاص بالمدن وآخر خاص بالريف العشائري (١) .

المطلب الثالث :- الاحتلال البريطاني وبناء مؤسسات الدولة العراقية

يرى الباحث عند التطرق إلى ركائز النظام السياسي الملكي للدولة العراقية لابد من التوقف عند ما واكب الاحتلال البريطاني للعراق من الانتداب والمعاهدات الاستعمارية وبناء الأنظمة ومؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية والادارية والقانونية التي من شأنها تدعيم مصالح المستعمرين ، وسعت الدول الاستعمارية إلى إضعاف الروابط والصلات الاجتماعية بين مكونات البلد الواحد وتدمير المقومات والامكانات الذاتية للدول العربية واجهاض المشروع القومي والظروف المحيطة بالكفاح الوطني والاستقلال . وبعد سيطرة القوات البريطانية على مجمل الأراضي العراقية بدأت بريطانيا بتأسيس بعض الدوائر الرسمية والمؤسسات المدنية الذي ترأسها المندوب البريطاني (برسي كوكس) وتبعه (ارنولد ولسن) الذي ألغى بدوره معضم المؤسسات الإدارية العثمانية وانشاء مؤسسات عسكرية خصصت لإدارة الشؤون المدنية ، ووضعت على رأس هذهالدوائر والمؤسسات ضباط بريطانيين لإدارتها والاشراف عليها . ويمكن تقسيم ركائز النظام السياسي الملكي إلى عدة فروع :

الفرع الأول :- الملك وصلاحياته:

في ١١ تموز ١٩٢١ اتخذ مجلس الوزراء قرارا بمبايعة (الأمير فيصل) نجل (الحسين بن علي) ملكا على العراق ، واشترط قرار المجلس أن تكون حكومة العراق ملكية دستورية نيابية ديمقراطية ، وتقرر تخويل وزارة الداخلية نشر القرار على عموم الشعب العراقي ، كما أصدر وزير الداخلية أمرا وزاريا إلى جميع متصرفي الألوية ، يدعوهم إلى تسجيل آراء الشعب العراقي في بيعة الملك فيصل .

وفي ٢٣ آب ١٩٢١ تم تتويج الملك فيصل ملكا على العراق . وأمنت هذه الصفقة الخادعة التي خانت تطلعات العراقيين إلى الاستقلال وطرد المستعمر .

.....

١ - (حنا بطاطو / العراق / الكتاب الأول / ص ٤٣)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من جانبه وعد الملك بأن أول عمل يقوم به هو انتخاب المجلس التأسيسي، الذي يقوم بوضع أول دستور للدولة العراقية على أسس ديمقراطية ، ويصادق على المعاهدة العراقية البريطانية ، والتي تحدد شكل وطبيعة العلاقة بين العراق وبريطانيا (١).

تمكنت بريطانيا من فرض المعاهدة البريطانية العراقية في ١١ حزيران ١٩٢٤ وأحكم بموجبها سيطرتها التامة على مقدرات العراق السياسية والعسكرية والاقتصادية . وبعد أن تم لبريطانيا ما أرادت ، وصادق المجلس التأسيسي على المعاهدة المفروضة ، تحول المجلس لمناقشة وإقرار القانون الأساسي (الدستور) ولم يستطع المجلس إجراء أي تغيير لمسودة القانون الأساسي الذي وضعه وزارة المستعمرات البريطانية ، و حرصت بريطانيا على أن يجري إقرار المعاهدة قبل إقرار الدستور العراقي ، كما اشترطت أن يأتي الدستور غير متعارض مع بنود المعاهدة .

وبعد إقرار الدستور العراقي ، باشر المجلس بمناقشة مسودة قانون السلطة التشريعية ، وقد نص القانون على قيام مجلسين للسلطة التشريعية (مجلس النواب) و (مجلس الأعيان) على أن ينتخب الشعب مجلس النواب ، على أساس الانتخاب على مرحلتين :

المرحلة الأولى :- يتم انتخاب ما يسمى المنتخبين الثانويين .

والمرحلة الثانية :- يتم انتخاب النواب من قبل المنتخبين الثانويين .

استهدفتا بريطانيا والسلطة الحاكمة من وراء هذا القانون السيطرة على عملية الانتخاب والمجيء بالأشخاص الذين يريدهم المندوب السامي ، والبلاط الملكي إلى مجلس النواب (٢).

ولمعرفة طبيعة النظام السياسي الملكي ، تم وضع الدستور العراقي من قبل وزارة المستعمرات البريطانية ، الذي أقره المجلس التأسيسي في ١٠ تموز ١٩٢٤، دون أن يستطيع إجراء أي تغيير جوهري عليه . بالرغم من أن القانون الأساسي (الدستورالملكي) تضمن ١٢٢ مادة ، إلا أن صلاحيات الملك وصلاحيات البرلمان ومن ثم صلاحيات الحكومة العراقية كانت مقيدة بشروط تضمن المصالح البريطانية في العراق بالدرجة الأساس .

وأصبح الدستور الذي وضعوه هم أنفسهم العوبة بأيديهم ، بعد أن تم إفراغه من كل الحقوق والحريات العامة التي نص عليها ، وجرى تزوير الانتخابات البرلمانية ، فكانت لاتعدو عن كونها تعيين النواب من قبل البريطانيين ، والبلاط الملكي ، والسلطة الحاكمة . فالسياسات المناهضة لمصالح الشعب والوطن ، التي سارت عليها الحكومات المتعاقبة ، والتي كانت تصب في خدمة المصالح البريطانية ، وما سببته تلك السياسة من تناقض واستقطاب شديدين بين الشعب وحكامه ، ولجوء السلطة الحاكمة إلى أبشع أساليب القمع والإرهاب ، لإخضاع الشعب لإرادة المحتل البريطاني .

.....

١- (حامد الحمداني / صفحات من تأريخ العراق الحديث – الكتاب الأول/ مصدر سابق / ص ٤٣)

٢- (حامد الحمداني / صفحات من تأريخ العراق الحديث – الكتاب الأول/ مصدر سابق / ص ٧٠)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى الرغم من أن الملكية الهاشمية الوليدة هي من صنع الحكومة البريطانية ، فقد كان العقدان الأول والثاني من عمرها مفعمين بروحية وأفعال مناقضة لتطلعاتهم وبعيدة عن رسم سياساتهم في العراق . ونظرا للتداخل الحميم الذي كان قائما في البداية بين مصالح الأسرة الهاشمية ومصير حركة العروبة ، فأن التوجه العفوي الأساسي لهذه الملكية في الفترة ١٩٢١ – ١٩٣٩ كان باتجاه المصالح البريطانية ، في بناء الدولة العراقية .

ففي فترة حكم فيصل الأول ١٩٢١ – ١٩٣٣ كان التشديد الرئيس للسياسة الملكية يتركزعلى إقامة روابط ثابتة من المشاعر والأهداف المشتركة بين مكونات العراق المختلفة . وإن الدولة العراقية منذ نشوئها وضعت في تناقض فاضح مع مكوناتها الاجتماعية المتمثل بحكم الأقلية واحتكارها للسلطة السياسية ، وما أفرزه ذلك التناقض العنف واستعمال القوة في حل الخلافات والنزاعات .

كما أدى التناقض الفاضح بين السلطة السياسية والمكونات الاجتماعية إلى تنامي الأفكار الوطنية المطالبة بالتغيير الاجتماعي وإنهاء الاحتلال . وبسبب غياب القوى الاجتماعية الفعالة وسيادة المؤسسات الأهلية الموالية لبريطانيا ، التي اعتمدت في تشكيل السلطات السياسية العراقية من شرائح أصبحت من أجنداتها ، التي سبق وأن احتلت مواقع مهمة في العهد العثماني ، فضلا عن الضباط الشريفيين ذوي النزعة القومية الذين خدموا في الجيش العثماني ، وهذا مما أدى إلى حصر سياسة البلد برمتها لخدمة المستعمر وعدم تحقيق المصالح الوطنية .

وكان الملك فيصل قد كتب في مذكرة سرية له في آذار ١٩٣٣ "أقول وقلبي ملآن أسى إنه في اعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد ، بل توجد تكتلات بشرية خيالية خالية من أي فكرة وطنية متشبعة بتقاليد وأباطيل دينية ، لا تجمع بينهم جامعة ، سماعون للسوء ، ميالون للفوضى ، مستعدون دائما للانتفاض على أي حكومة كانت ، نحن نريد والحالة هذه أن نشكل من هذه الكتل شعبا نهذبه ، وندربه ، ونعلمه ، ومن يعلم صعوبة تشكيل وتكوين شعب في مثل هذهالظروف ، يجب أن يعلم أيضا عظم الجهود التي يجب صرفها لإتمام هذا التكوين ، وهذا التشكيل " (١).

وكان الملك فيصل يشعر بأنه لن يكون هناك تقدم بإتجاه دولة حقيقية من دون تقوية الجيش وبناء قاعدة جماهيرية . ونظرا لأن الحكومة كانت أضعف بكثير من الشعب ، فأنها لم تستطع أن تحكم الشعب ، لذا كان البريطانيون يحكمون الشعب بصورة مباشرة أو غير مباشرة . على سبيل المثال كان هناك في البلاد عام ١٩٣٣ أكثر من ١٠٠ ألف بندقية بينما كانت الحكومة لا تملك غير ١٥ ألفا فقط منها . لذا فكر الملك بأنه من الغباء القيام بإصلاحات هامة أو مشاريع تطوير وتنمية من دون تأمين قوة حماية مناسبة .

.....

١- (حنا بطاطو / العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية / الكتاب الأول / ترجمة عفيف الرزاز / مطبعة مؤسسة الأبحاث العربية / بيروت ١٩٩٠ / ص ٤٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولهذا رأى الملك فيصل في الجيش العمود الفقري لتكوين الدولة. واستنادا إلى هذا ، رفع الملك في عام ١٩٣٣ العام الذي حصل العراق على السيطرة الكاملة على شؤونها الداخلية قوة المؤسسة العسكرية إلى ١١٥٠٠ عسكري بعد أن كان تعدادهم ٧٥٠٠ عسكري منذ عام ١٩٢٥ (١).

لم يستطيع الملك فيصل طيلة فترة حكمه الخروج من مدار النفوذ البريطاني ، كان وفيا لهم وتوفي (*) بعد فترة قصيرة من حصول العراق على استقلاله كدولة ذات سيادة .

خلفه على العرش في ٨ سبتمبر ١٩٣٣ ابنه الملك غازي ، الذي لم يكن يحضى بشعبية واسعة ، وبالرغم من أن فترة حكم الملك غازي لم تتجاوز الست سنوات ١٩٣٣ – ١٩٣٩ ، وسقطت البلاد فريسة لحالات العصيان المدنى والعشائرية والانقلابات العسكرية ، إلا أنه لم يكن هناك أي انحراف أساسي عن الاتجاه السابق للسياسة الملكية . باستثناء فترة قصيرة بين العامين ١٩٣٦- ١٩٣٧، من جانب آخر أصبح الطابع العروبي للدولة في تلك الفترة أكثر وضوحاً . وارتفعت قوة الجيش إلى ٨٠٠ ضابط و ١٩٥٠٠ جندي عام ١٩٣٦، وإلى ١٤٢٦ ضابطاً و ٢٦٣٤٥جندياً عام ١٩٣٩، وبعد أن كان عدد الضباط الطيارين معدودا عام ١٩٣٣ وصل إلى ٣٧ ضابطا طيارا في عام ١٩٣٦ وكان يتوقع أن يرتفع العدد إلى ١٢٧ في نهاية السنة التالية . كما أن خط سكك الحديد الممتد من بغداد إلى بيجي ، الذي كان قد أنشيء كجزء من خط بغداد برلين الاستراتيجي ثم توقف بناؤه من دون أن ينجز في نهاية الحرب العالمية الأولى ، امتد إلى تل كوجك على الحدود السورية (٢).

قتل الملك غازي بعد حكم قصير في حادث سيارة ، وحمل العراقيون البريطانيين ومتعاونين معهم مسؤولية موت الملك . وورث عرش العراق ابنه فيصل الثاني ١٩٣٩ – ١٩٥٨ الذي كان في الرابعة من عمره وحكم خاله الأمير عبد الإله كوصي على العرش ، وكان عبد الإله غير ذي كفاءة ومكروها من قبل الشعب ، وكان صديقا وقريبا للبريطانيين . لكن سرعان ما بدأت فترة المواجهات العنيفة والأحداث العسكرية المتتالية ، أعنفها حدة الأحداث العاصفة للحرب العالمية الثانية ١٩٤٣.

.....

١- (حنا بطاطو / المصدر السابق / ص ٤٥)

(*) هناك شك في أن يكون سبب وفاة الملك هو التسمم، وأن الحكومة البريطانية وراء العملية، وعند وجوده في سويسرا وبالرغم من تدهور وضعه الصحي، كان يستقبل مراسلي الصحف، وأصدقاءه، ويدلي بتصريحاته، محاولا الرد على الدعايات المضللة الموجهة ضده، وتميزت تصريحاته بشدة اللهجة، وكانت صحته تزداد ترديا. قضى ثلاثة أيام على تلك الحالة وهو يزداد تعبا وتدهورا، وقبل لحضاته الأخيرة حضر إلى غرفته كل من (نوري السعيد) و(رستم حيدر) و(تحسين قدري) حيث وجدوه وهو في حالة خطيرة يلفظ أنفاسه الأخيرة. وبوفاة الملك فيصل اختفت فورا مذكراته، ولم يعد أحد يعرف عنها شيئا. وقيل أن وراء عملية الاختفاء تلك كان نوري السعيد. (حامد الحمداني / صفحات من تأريخ العراق الحديث – الكتاب الأول / فيشونميديا كرونبري / الطبعة الأولى ٢٠٠٥ السويد / ص ١٦٠).

٢- (حنا بطاطو / المصدر السابق / ص ٤٥)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عاشت الملكية في العراق أكثر من عقد في عالم ما بعد الحرب ، إلى أن قام الجيش العراقي بانقلاب في ١٤ تموز ١٩٥٨ قتل الملك فيصل الثاني مع أفراد عائلته ، وبدأت مرحلة جديدة على مسرح الساحة العراقية ، وأصبح النظام العراقي نظاماً جمهورياً برئاسة عبد الكريم قاسم (١).

الفرع الثاني: السلطة التنفيذية (الحكومة):

كان العراقيون يأملون تحقيق الاستقلال البلاد نظرًا للوعود البريطانية التي وعدوهم عند دخولهم بغداد 1917، لكنهم فوجؤوا بالحاكم العسكري البريطاني (برسي كوكس) والذي أصبح فيما بعد المندوب السامي ورئيس وزراء حكومة الإدارة المدنية البريطانية في العراق ، عمد إلى تأمين مقتضيات الاحتلال ومتطلباته بالعمل على جعل العراق مستعمرة تابعة لبريطانيا .

الأمر الذي أثار استياء وغضب الشعب العراقي ، مما دفع الشعب للثورة عام 1920 (ثورة العشرين) والتي شملت معظم المدن العراقية للتخلص من الاحتلال البريطاني ونيل الاستقلال التام للبلاد .

بعد ان عقد مؤتمر القاهرة عام ١٩٢٠ على اثر ثورة العشرين في العراق ، اصدر المندوب السامي البريطاني (بيرس كوكس) أوامره بتشكيل اول حكومة وطنية برئاسة عبدالرحمن النقيب ، وتشكيل المجلس التأسيسى الذي تولى العديد من المهام وتشكيل الوزارات والمؤسسات والدوائر العراقية وتتويج الملك فيصل ملكاً على العراق في ٢٣ آب ١٩٢١.

وأصدرت الارادة الملكية في ١٩ اكتوبر ١٩٢٢ بتشكيل المجلس التأسيسى ليقر تأسيس الوزارات والمؤسسات الحكومية وصياغة دستورا للدولة العراقية .

كما أصدرت الارادة الملكية في الثاني والعشرين من اذر ١٩٢٤ بدعوة المجلس التأسيسى الانعقاد ، للمصادقة على المعاهدة البريطانية العراقية التي سبقت صدور الدستور ما يدل على ان بريطانيا أرادت ضمان المصالح الخاصة بها أولا .

بالنظر لبنود المعاهدة التي هي جملة تعهدات فرضتها الحكومة البريطانية على العراق وبموجبها سلبت السيادة العراقية ، وجعل العراق تابعاً للمستعمر البريطاني ، لكن ذلك لايثنى الشعب العراقى من بناء دولتة رغم الظروف التى يعيشها تحت الاحتلال .

بدأت مسيرة الدولة العراقية الحديثة على اسس دستورية بداية عام ١٩٢٥. فالقانون الاساسي العراقى لعام ١٩٢٥ أقر في (مادته الثانية) بأن العراق دولة مستقلة ذات سيادة حرة لاتتجزأ فالسيادة هنا نسبية بوجود الاحتلال البريطاني ومدى هيمنتة على شؤون البلاد الداخلية والخارجية بموجب معاهدة ١٩٢٢ .

.....

١ - (جيف سيمونز/ عراق المستقبل / مصدر سابق / ص ١٣٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تضمنت معاهدة ١٩٢٧ تأكيدا لسلب استقلال العراق عبر المادة الثالثة التي أكدت على تعهد صاحب الجلالة ملك العراق أن يضمن تنفيذ جميع التعهدات الدولية التي تعهد بتنفيذها فيما يتعلق بدولة العراق وكذلك يتعهد جلالة ملك العراق بأن لا يدخل في الدستور العراقي أي تعديل من شأنه أن يؤثر على الحقوق والمصالح البريطانية في العراق . كما أكدت المادة الرابعة من المعاهدة على أن تجري مفاوضات وافيه وصريحة ما بين الطرفين في جميع شؤون السياسة الخارجية التي يمكن أن تؤثر في مصالحهما المشتركة .

مرت الدولة العراقية منذ تأسيسها 1921 بظروف قاهرة جراء المطامع الدولية للسيطرة على ثرواتها ومقدراتها وكانت على رأسها بريطانيا ، فعلى الصعيد الداخلي ومن خلال الصراع السياسي المترتب على التناقض الفكري بين مراكز القوى المنقسمة إلى تيارين مختلفين في التوجهات ، فهنالك طبقة النخبة الوطنية التي لعبت دوراً في تأسيس الدولة العراقية من السياسيين والضباط المنتمين للجمعيات السرية التي كانت تنادي باستقلال العراق عنالدولة العثمانية ، كما عمل هذا التيار على استقلال العراق عن السياسة البريطانية وهيمنتها على مصالحه الاقتصادية ، ومن زعماء هذا التيار ; الملك فيصل الأول والملك غازي وعبد الرحمن النقيب وعبد المحسن السعدون ورشيد عالي الكيلاني وياسين الهاشمي وطه الهاشمي وغيرهم .

أما التيار الآخر فتمثل بمجموعة من السياسيين والضباط الذين يرون ضرورة ارتباط العراق ببريطانيا وشجعوا هيمنتها على اقتصاد وسيادة البلد ، وهم المجموعة الذين خدموا المصالح البريطانية في العراق ، ومن زعماء هذا التيار ; الوصي على العرش الأمير عبد الاله و نوري السعيد وصالح جبر وناجي شوكت وغيرهم .

لعبت بعض العوامل المحلية والإقليمية والدولية، دورا في تهيئة الظروف المؤاتية للإطاحة بالحكم الملكي، أكثرها أهمية تكمن في أن الحكم الملكي ومنذ تأسيسه كان يحمل بين جنباته النقيضين النزعة الوطنية من جهة وخدمة المستعمر البريطاني من جهة ثانية.

تمثلت فترة الحكم الملكية في حقبتين مختلفتين :

تمثلت الحقبة الأولى- أو الدولة العراقية الأولى بزعامة الملك فيصل الأول ونجله الملك غازي بكونها فترة تأسيس الدولة العراقية وبناها التحتية. وقد عرف الملك فيصل الأول بدبلوماسيته وابتعاده عن المواقف الحادة في سياساته الداخلية والخارجية خصوصا مع بريطانيا إلا أن توجهات الملك غازي الوطنية والأكثر صرامة ومن ثم وزارة رشيد عالي الكيلاني 1941المناهضة للمد البريطاني كان لها الأثر والصدى لدى الشارع العراقي الذي أصيب بإحباط كبير عند دخول الجيش البريطاني وإسقاط الحكومة بغية تنفيذ استراتيجيات الحرب العالمية الثانية في العراق والمنطقة .

من جانب آخرأدت الوفاة المفاجئة للملك غازي والملابسات الغامضة التي رافقت الحادث والتي كانت تشير إلى تورط بريطاني مع نوري السعيد والأمير عبد الاله في الحادث . وزاد ذلك من نقمة الجماهير مما أجج الرأي العام ضد الحكومة وأنقسم السياسيون والعسكريون إلى مجموعتين ، الأولى ثورية طامحة للاستمرار بنهج الملك الراحل (غازي) كنوع من الوفاء لشخصه ومبادئة الوطنية والوحدوية وثأثرا لاغتياله وكانت بزعامة رشيد عالي الكيلاني ومجموعة الضباط الوطنيين ، والمجموعة الثانية بزعامة الأميرعبد الاله ونوري السعيد وجميل المدفعي وحكمت سليمان وغيرهم .ألف رشيد عالي الكيلاني وزارته التي سميت بحكومة الإنقاذ الوطني بسبب ضغط الشارع وتردي الأوضاع السياسية والاقتصادية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاجتماعية ، وجمع من حوله السياسيين والعسكريين من أعضاء الجمعيات السرية السابقة ، أو من ذوي الآفاق التحررية والاستقلالية عن النفوذ البريطاني .

لكن تلك الحكومة لم تدم طويلا ، ماأدى احتلال العراق ثانية من قبل بريطانيا وإسقاط حكومة ثورة مايس 1941وما لقيه الضباط من التنكيل والإعدام ، إلى نقمة الشعب والقوات المسلحة العراقية ، وسوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، إضافة إلى سلسلة من القرارات والمعاهدات الاستعمارية التي أبرمتها الحكومة . أما الحقبة الملكية الثانية ، فتتمثل في مرحلة ما بعد خروج القوات البريطانية وأستهلت بتشكيل نوري السعيد لوزارته وهو المعروف بولائه لبريطانيا ، عاقدا العزم على تأسيس حلف يظم الوصي على العرش الأمير عبد الإله وبعض مراكز القوى من الوزراء والشخصيات السياسية والاجتماعية التي تمثل الطوائف المختلفة .

تسلسلت الوزارات العراقية التي غلب عليها طابع الصراعات وممالاة القوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية وتنفيذ مصالحها. كما إتسمت حركة بناء الدولة العراقية بوتيرة منخفضة عما كانت عليه في الحقبة الملكية الأولى . كما إنعكست هذه السياسات والصراعات على المواقف العربية التي كانت تلعب دورا كبيرا في السياسة المحلية للأقطار العربية بسبب نشأتها الحديثة ، فبدأ الحكم الملكي يتخذ مواقف سلبية ، هدفها تنفيذ المصالح البريطانية على حساب مصالح شعوب المنطقة .

الفرع الثالث:- البرلمان:

يعد العراق من أوائل بلدان الشرق الأوسط التي نشأ فيها النظام البرلماني ، فبعد عام من إعلان الملكية وتتويج الملك فيصل الأول ملكا على العراق أصدرت الإدارة الملكية تعليماتها في ١٩ تشرين الثاني ١٩٢٢ بتأليف المجلس التأسيسي العراقي ليقر دستور المملكة العراقية والموافقة على المعاهدة العراقية البريطانية وقانون انتخاب مجلس النواب . واعتبرت يوم افتتاح المجلس عطلة رسمية في أنحاء العراق ، وأقيمت المهرجانات احتفاء به، وخفضت أحكام السجناء وأطلق سراح بعضهم . وقبل يوم الافتتاح أقام الملك مأدبة غذاء في قصره لأعضاء المجلس ، وقد أقسم الأعضاء بالولاء للملك والبلاد . وكانت هناك مشكلة تتعلق بمن سيتم انتخابه لرئاسة المجلس ، فقد كان البريطانيين يريدون أن يكون عبد المحسن السعدون رئيسا للمجلس، بينما كان الملك يريد ياسين الهاشمي (١).

ألقى الملك خطابه يوم الافتتاح ، دعى فيه أعضاء المجلس إلى تصديق المعاهدة العراقية البريطانية والتي بموجبها يتم حل المسائل الحيوية للبلاد بمعونة الحكومة البريطانية وعصبة الأمم ، وبعدها أشار إلى ضرورة إقرار دستور البلاد ، ووضع نظام الانتخاب للمجلس النيابي . وغادر الملك القاعة بعد إلقاء خطابه ، وترأس جعفر العسكري الجلسة مؤقتا من أجل انتخاب رئيس المجلس ، وعند فرز الأصوات حصل عبد المحسن السعدون على ٥٠ صوتا بينما حصل ياسين الهاشمي على ٢٣ صوتا . فصعد السعدون على منصة الرئاسة وشكر أعضاء المجلس على ثقتهم به كما شكر بريطانيا لوفائها بعهدها في تسهيل اجتماع المجلس (٢).

.....

١- (علي الوردي / لمحات اجتماعية من تأريخ العراق المعاصر / ج ٦ / مطبعة الارشاد / بغداد ١٩٧٤ / ص ٢٧٠)

٢ - (علي الوردي / ج٦ / مصدر سابق / ص ٢٧٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أمضت الحكومة في خطتها لعملية الانتخاب ، على الرغم من المعارضة والمقاطعة الواسعة تمكنت من انتخاب (المنتخبين الثانويين) إلا أنها لم تستطيع إكمالها بسبب موجة الغضب الشعبية العارمة ضد الأساليب التي اتبعتها الحكومة في انتخاب المنتخبين الثانويين ، واتهام المندوب السامي البريطاني للحكومة بالتلكؤ وعدم الاسراع في إنجاز الانتخابات ، مما اضطر الحكومة إلى تقديم استقالتها للملك . وبدأت الضغوط على الملك تزداد لإقصاء وزارة السعدون ، التي جرى اتهامها بالتسبب في الأزمة الاقتصادية التي عم البلاد وتدهور الأوضاع المعيشية للشعب .

أدرك السعدون ما يدبره المندوب السامي البريطاني ، فأسرع إلى تقديم استقالة حكومته إلى الملك فيصل في ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٣ حيث قبلها الملك على الفور، وكلف جعفر العسكري بتأليف وزارة جديدة . ووضعت الوزارة في جدول أعمالها إكمال انتخابات المجلس التأسيسي ، وإقرار المعاهدة البريطانية العراقية ، وإقرار القانون الأساسي (الدستور) وإنهاء مسألة الحدود بين العراق وتركيا .

عينت الحكومة يوم ٢٥ شباط ١٩٢٤ موعدا لإكمال انتخاب المجلس التأسيسي ، وجرت الانتخابات في موعدها المقرر، واستطاعت الحكومة المجيء بمجلس يضمن الأكثرية لها ، حيث جرت الانتخابات كما هو مخطط لها سلفا ، ورأت الحكومة أن لا تخلو المجلس من عدد من المعارضين لكي تستطيع القول أن الانتخابات قد جرت في جو من الحرية التامة ، ولكن الحقيقة أن أسماء النواب الفائزين كانت قد أعطيت للمنتخبين الثانويين قبل الانتخاب ، فجاء المجلس بالشكل الذي أرادته الحكومة والمندوب السامي لإضفاء الشرعية على المجلس أمام الشعب وأمام عصبة الأمم . وكانت حصة الحكومة في هذه الانتخابات ٧٠ نائبا من مجموع ٨٤ نائبا (١).

عرضت لائحة مجلس النواب على المجلس التأسيسي في ٢١ تموز ١٩٢٤ ووافق عليها المجلس في ٢ آب من نفس العام ، وتضمنت اللائحة قانون انتخاب النواب إضافة نواب من الطائفتين المسيحية واليهودية في بغداد والموصل والبصرة . وتضمنت أيضاً قانون الانتخابات على أن يقسم العراق إلى ثلاث مناطق انتخابية (بغداد، الموصل، البصرة) وبالرغم من أن بريطانيا كانت تحكم العراق ، ولكن ظاهريا أصبحت هناك ثلاث سلطات لحكم العراق ، الإدارة الملكية والوزارة ومجلس النواب .

في ٢ نيسان ١٩٢٤ قدم رئيس الوزراء جعفر العسكري المعاهدة العراقية البريطانية إلى المجلس التأسيسي لإقرارها ، بحجة تمكين بريطانيا من ادخال العراق إلى عصبة الأمم ، وتأمين الاستقلال الوطني ، وحسم قضية الموصل ، التي سعت الحكومة التركية بكل جهودها لضمها إليها .

استخدمت بريطانيا كل ضغوطها على الحكومة العراقية لإبرام المعاهدة ، ومن جانبه حاول رئيس الوزراء جعفر العسكري تمرير المعاهدة بأسرع ما يمكن ، بسبب الحاح المندوب السامي البريطاني ، لكن أعضاء من المجلس التأسيسي طلبوا دراسة ومناقشة بنود المعاهدة ومن ثم إعلانها للشعب بكل تفاصيلها . جاء ذلك الاقتراح من ناجي السويدي ، وتم قبول الاقتراح من قبل أكثرية أعضاء المجلس ، وتم تشكيل لجنة لتدقيق المعاهدة .

.....

١- (حامد الحمداني /صفحات من تأريخ العراق الحديث – الكتاب الأول / مصدر سابق / ص ٦٠)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

باشرت اللجنة اجتماعاتها لمناقشة بنود المعاهدة ، بعد دراسة البنود والوثائق المتعلقة بها ، قدمت تقريرها إلى رئيس المجلس . ففي الوقت الذي كان المجلس التأسيسي يناقش بنود المعاهدة ، كان الشارع العراقي في حالة من التوتر والغصب ، وبادرالمثقفون من الاساتذة والطلبة والمحامون ، إلى الانضمام للمظاهرات والاحتجاجات التي تطالب بتعديل بنود المعاهدة . وكان لتلك التظاهرات والاحتجاجات أثرها الكبير في أعضاء المجلس الذين غيروا رأيهم وطالبوا بتعديل بنود المعاهدة ، وخاصة بعد إطلاق النار على اثنين من أعضاء المجلس المعروفين بولائهم للأنكليز، مما خلق جوا من الخوف والقلق، دفع عدد من أعضاء المجلس إلى تقديم استقالتهم، وامتنع البعض الآخر عن حضور جلسات المجلس بحجج مختلفة. وقد سبب هذا الموقف قلقا شديدا للملك والمندوب السامي البريطاني .

من جراء هذا لجأت الحكومة إلى إغلاق الصحف المعارضة ، واعتقال العناصر النشطة المعارضة للمعاهدة. واجبرت الحكومة على تقديم استقالتها ، إلا أن الملك فيصل والمندوب السامي ضغطا على جعفر العسكري لكي يبقى في الحكم لحين إقرار المعاهدة (١).

في ٢٦ نيسان ١٩٢٤ بعث المندوب السامي البريطاني مذكرة بمثابة إنذارللملك ، بضرورة إقرار المعاهدة دون تأخير أو تعديل ، وبعد أقل من شهر بعث المندوب السامي مذكرة إنذار أخرى للملك ، جاء فيها أن الحكومة البريطانية تطلب إقرار المعاهدة ، ولا يسعها أن تقبل قبل ابرام المعاهدة أي تعديلات .

في ٢ حزيران ١٩٢٤ اجتمع المجلسس التأسيسي لمناقشة بنود المعاهدة ، وحضر الاجتماع ٦٣ عضوا من مجموع ١٠٠، وأثناء المناقشة حدثت مشادات عنيفة واتهامات بين الأعضاء المعارضين والمؤيدين للحكومة دون التوصل إلى نتيجة . وفي ٩ حزيران ١٩٢٤ اجتمع الملك بالمجلس التأسيسي معبرا عن موقفه ومطالبته المجلس بعمل ما تراه الأنفع للبلاد .

في ١٠ حزيران ١٩٢٤ اجتمع المجلس التأسيسي من جديد ، وفي الجلسة طالب عدد من الأعضاء تأجيل ابرام المعاهدة إلى حين الانتهاء من مشكلة الموصل . ومن جانبه حاول رئيس الوزراء جعفر العسكري التأثير على المجلس بسبب التهديدات البريطانية المستمرة للملك والحكومة لإقرار المعاهدة ، لكن المجلس صوت على تأجيل الجلسة إلى اليوم التالي . وقد أثار قرار التأجيل المندوب السامي ، وبعد إنذار وجهه للملك هدد فيه بأن حكومته قد تتبنى طريقة بديلة للتعامل مع العراق ، كما طالب بالحل الفوري للمجلس التأسيسي كشرط لاستمرار دعم البريطانيين (٢).

وتحدث المندوب السامي مع الملك بالهاتف ، وأبلغه بأنه سيكون عنده عصر ذلك اليوم لأمر هام ، فأعد مذكرة يطلب فيها إصدار قانون بحل المجلس التأسيسي ، وإصدار أوامر الملكية بإحتلال بناية المجلس ، وأن تصدروا فورا ، بعد استشارة مجلس وزرائكم .

.....

١- (حامد الحمداني / نوري السعيد رجل المهمات البريطانية الكبرى / فيشونميديا كرونبري للنشر / ٢٠٠٥ السويد / ص١٧

٢- (حنا بطاطو / العراق – الكتاب الأول / ص ٢٣٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبواسطته تعديلا لقانون المجلس التأسيسي ، يخولكم حق حل المجلس في أي وقت شئتم ، خلال أربعة أشهر من تاريخ افتتاح جلساته ، وأن تأمروا ، بموجب هذا التعديل ، حل المجلس اعتبارا من الساعة الثانية عشرة ليلا من ١٠ / ١١ حزيران ١٩٢٤ وإبلاغ رئيس المجلس التأسيسي بالقرار قبل الساعة السابعة من صباح يوم غد ، وأن تصدروا التعليمات بواسطة وزير الداخلية لغلق البناية فورا (١).

حاول الملك فيصل ، بحضور رئيس الوزراء جعفر العسكري وزعيم المعارضة ياسين الهاشمي إيجاد حل لهذه الأزمة، من جانبه طلب المندوب السامي أن يدعي المجلس التأسيسي لجلسة فورية وإقرار المعاهدة قبل منتصف الليل من هذا اليوم، كحل نهائي للأزمة. وعلى الفور أمر الملك باستدعاء رئيس المجلس إلى الحضور وطلب اليه أن يجمع أعضاء المجلس تلك الليلة وإقرار المعاهدة دون تأخير . فخرج مدير الشرطة يرافقه مرافق الملك وعدد من أفراد الشرطة ، يرغمون أعضاء المجلس على حضورالمجلس ، لإقرار المعاهدة في تلك الليلة . استطاع مدير الشرطة ورجاله جمع ٦٨ عضوا في ليلة ١١/١٠ حزيران ١٩٢٤ قبل منتصف الليل . افتتح رئيس المجلس عبد المحسن السعدون الجلسة ، وأبلغ الأعضاء بأنه لايمكن تأجيل الجلسة إلى الغد، حسب ادعاء المندوب السامي ، لأنه يعد ذلك رفضا للمعاهدة ، ومن واجب وظيفتي أن أبلغكم بذلك . فلم يكن أمام المجلس إلا إقرار المعاهدة في تلك الليلة ، حيث جرى التصويت عليها على عجل ، وتحت التهديد ، فقد وافق ٣٧ نائبا، ورفضها ٢٤ نائبا وامتنع عن التصويت ٨ نواب ، وبذلك أقرت المعاهدة من قبل المجلس التأسيسي .

وبعد توقيع المعاهدة ، وحصول بريطانيا على الامتيازات النفطية ، صادقت عصبة الأمم في ١٦ كانون الأول ١٩٢٥ على عائدية الموصل للعراق ، وجعل حدود العراق وفقا لما يسمى (خط بروكسل) ودعت عصبة الأمم العراق إلى عقد معاهدة مع بريطانيا تضمن استمرار الانتداب على العراق لمدة ٢٥ سنة ، وتم إقرار المعاهدة الجديدة في البرلمان في ١٨ كانون الأول ١٩٢٦ (٢).

حرصت بريطانيا على مصادقة المجلس التأسيسي على المعاهدة العراقية البريطانية قبل إقرار القانون الأساسي "الدستور العراقي "، كما اشترطت أن لا يتعارض القانون الأساسي مع بنود المعاهدة ، وحدد ٢٦ تموز لمناقشة القانون الأساسي ، لكن بسبب تأخر إقرار المعاهدة ، واستمرار المناقشات حول الدستور العراقي ، تأجل أنعقاد المجلس إلى ١٢ كانون الأول ١٩٢٤ لغرض إكمال المناقشة وإقرار القانون الأساسي ، وقانون السلطة التشريعية . لم يستطيع المجلس إجراء أي تغيير جوهري على مسودة الدستور العراقي الذي وضعه البريطانيون ، والذي يتماشى مع بنود المعاهدة البريطانية العراقية. صادق المجلس على مسودة القانون بتاريخ ١٠ تموز ١٩٢٤، وبعد مصادقة المجلس على إقرار القانون الأساسي، ناقش المجلس مسودة قانون السلطة التشريعية ، وقد نص القانون على قيام مجلسين للسلطة التشريعية مجلس النواب ومجلس الأعيان وأن يتم الانتخاب على مرحلتين، يتم في المرحلة الأولى انتخاب المنتخبين الثانويين، وفي المرحلة الثانية يتم انتخاب النواب من قبل المنتخبين الثأنويين .

.....

١- (حامد الحمداني / صفحات من تأريخ العراق الحديث – الكتاب الأول / مصدر سابق / ص ٦٧)

٢- (حامد الحمداني / صفحات من تأريخ العراق الحديث – الكتاب الأول / مصدر سابق / ص ٦٩)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استهدفت بريطانيا من وراء هذا القانون السيطرة التامة على العملية الانتخابية . في ١٦ تموز ١٩٢٥ افتتح الملك فيصل الأول مجلس النواب في دورته الأولى واستمرت لغاية ١٨ كانون الأول ١٩٢٨ وعقد هذا المجلس ١٩٢ جلسة قبل حله لانتخاب مجلس برلماني. وخلال فترة ٣٣ عأما ، من ١٩٢٥ إلى ١٩٥٨ تعاقبت على الحكم ٥٣ وزارة ، وحل مجلس النواب لأسباب مختلفة ١٦ مرة (١).

الفرع الرابع : - نشوء الأحزاب والحركات السياسية :

وفق الدستور العثماني لعام ١٩٠٨ الذي كرس سياسة التتريك للأقطار والإمارات العربية التي كانت تخضع لنفوذ الامبراطورية العثمانية ، بدأ الضباط العاملون في الجيش العثماني يجتمعون ويخططون للرد على هذه السياسة العنصرية ، كما أثارت هذه السياسة جوانب الحس القومي والوطني في صفوف المثقفين في معضم الأقطار والولايات التابعة للامبراطورية العثمانية .

تأسست جمعية العهد عام ١٩١٣ في الإستانة ، من بعض الضباط العرب الذين خدموا في الجيش العثماني ، ودعوا إلى توحيد صفوفهم وتأسيس جمعية أو حزب سياسي وطني يخدمون من خلاله أمتهم ، وسرعان ما أسست لها فروعاً في دمشق وبغداد وبيروت وكانت سياسة الحزب تدعو إلى الوقوف ضد سياسة التتريك في الولايات العربية .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وتغيير ميزان القوى في المنطقة ، سعى المثقفون العرب إلى المطالبة بالاستقلال وتخليصهم من النفوذ الاجنبي وخاصة في سورية والعراق ، واختلف أعضاء جمعية العهد في نوعية الأداء وأنقسموا على فريقين ، جمعية العهد العراقي وجمعية العهد السوري ، تأسست جمعية العهد العراقي عام ١٩١٩ في دمشق (٢).

واجه العراقيون العرب في الوسط والجنوب ، والأكراد في الشمال بضراوة الاحتلال البريطاني من خلال أعمال تمرد وعصيان مسلح وأخرى أنشطة سياسية منظمة قادتها الجمعيات والمنتديات السرية منها القديمة التي تاسست في فترة الحكم العثماني والجديدة التي تأسست مع الاحتلال البريطاني .

عملت تلك القوى السياسية إلى إستمالة رجال الدين وشيوخ العشائر الذين تأجج لديهم الحس الوطني بضرورة التحرك الجماعي والانتفاض على الحكم البريطاني ، فتأججت ثورة العشرين التي طالبت بضرورة استقلال العراق .

.....

١- (جريدة الصباح / حسن راضي /مسيرة الحياة النيابية في العراق).

( )http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=15765

٢ - (العراق في الوثائق البريطانية ١٩٠٥- ١٩٣٠ / ترجمة فؤاد قزأنجي / دار المأمون للترجمة والنشر / بغداد ١٩٨٩ / ص ١١٥)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أصدرت الإرادة الملكية في ١٩ اكتوبر١٩٢٢ مرسوما بتشكيل المجلس التأسيسي ليقر تأسيس الوزارات والمؤسسات الحكومية وصياغة دستور المملكة وقانون انتخاب مجلس النواب والمعاهدة العراقية البريطانية . واختير عبد الرحمن النقيب الكيلاني أول رئيس وزراء في المملكة العراقية ، ثم خلفه عبد المحسن السعدون ، كما سمح الملك فيصل بإنشاء الأحزاب السياسية على النمط الأوروبي في عام ١٩٢٢. وقد تشكل المجلس من الشخصيات البارزة والفاعلة من مدنيين وعسكريين على الساحة الوطنية ، والذين لعبوا دورا في استقلال العراق وتأسيس دولته ، ومنهم عبد الرحمن النقيب الذي اختير كأول رئيس وزراء للدولة العراقية وعبد المحسن السعدون الذي أصبح لاحقا رئيساً للوزراء وبكر صدقي الذي قاد أول انقلاب عسكري في المنطقة عام ١٩٣٦ ورشيد عالي الكيلاني الذي أصبح عام ١٩٤١ رئيسا لوزراء حكومة الإنقاذ بعد دخول العراق في الحرب العالمية الثانية و نوري السعيد الذي ترأس عدة وزارات و جعفر العسكري الذي تولى وزارة الدفاع وعبد الوهاب النعيمي الذي كان ناشطا في الجمعيات السرية التي تدعو لاستقلال العراق ، والذي جمع ودون المراسلات والمداولات والتي سميت "مراسلات تأسيس العراق "، والمتضمنة للحقائق والأحداث التي جرت وراء الكواليس والتي لعبت دورا في تأسيس المجلس التأسيسي والدولة العراقية عام١٩٢١. في ٢٥ حزيران ١٩٢٢ أصدر مجلس الوزراء قانونا أجاز فيه تأسيس الأحزاب السياسية (١).

وفي شهر آب من نفس العام تأسست ثلاثة أحزاب سياسية ، اثنان منها معارضان هما ، حزب النهضة والحزب الوطني . والثالث حزب مؤيد للسلطة وهو الحزب الحر. وكان حزب النهضة مدعوما من السيد محمد الصدر، بينما كان الحزب الوطني مدعوما من الشيخ مهدي الخالصي . ويقال إن التنافس بين آل صدر وآل الخالصي كان له أثره في تكوين الحزبين . ولولا ذلك لكان الحزبان حزبا واحدا. أما الحزب الحر فقد تأسس في بغداد بتأيد من عبد الرحمن النقيب ، وكان نجله الأكبر السيد محمود رئيسا له(٢).

غير أن هذا الحزب لم يلق أي تجاوب من قبل أبناء الشعب ، الذين استنكفوا الانتماء إلى حزب موال للحكومة والأنكليز، وبقي هذا الحزب بعيدا عن الجماهيرالشعبية ، ولا يمثل إلا الموالين للإنكليز، في حين استقطب الحزب الوطني وحزب النهضة العراقية الكثير من العناصر الوطنية ، ذات الفكر التقدمي والعناصر القومية المعارضة لكل أشكال الهيمنة الاستعمارية (٣).

.....

١ - (علي الوردي / لمحات اجتماعية من تأريخ العراق الحديث / ج٦ / مصدر سابق / ص ١٨٥)

٢ - (علي الوردي / لمحات اجتماعية من تأريخ العراق الحديث / ج ٦ / مصدر سابق / ص ١٨٦)

٣ - (حامد الحمداني / صفحات من تأريخ العراق الحديث – الكتاب الأول / مصدر سابق /ص ٤٣)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

المرحلة الجمهورية وبناء الدولة الوطنية العراقية

إن قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ واعلان الجمهورية ، بدا وكأن عصرا جديدا قد ظهر للوجود ، بحيث أشرك جميع مكونات الشعب العراقي وكذلك القوى والحركات السياسية والاجتماعية في بناء العراق . فقد فجرت الثورة الطاقات الكامنة في العراق منذ عشرينات القرن العشرين عندما ظهر مجددا بهيئة دولة لها كيانها السياسي وحدودها الجغرافية ومكوناتها القومية والاجتماعية . وكانت السنوات الخمس من عمرها (١٩٥٨ – ١٩٦٣) مرحلة عاصفة في الأدب والفن وإرساء معالم الدولة القوية والشعور الوطني الصادق وتعمق الوعي الذاتي وتهييج الآمال واستعادة ذكريات الماضي التي لم تستطع القضاء عليها قرون عديدة من الانقطاع والغيبوبة الثقافية (١).

مر الحكم الملكي بجملة من الإخفاقات أدى تراكمها إلى ظهوره بمظهر الحكم العاجز عن تلبية تطلعات الجماهير وتحقيق أهدافها ، وأن الحكم الملكي ظهر بمظهر النظام المرتبط بمصالح البريطانيين ضد مصالح الشعب العراقي . تنبه البريطانيون إلى حالة السخط والغليان بين صفوف الشعب والجيش بشكل خاص بعد الاحتلال البريطاني الثاني للعراق ابأن الحرب العالمية الثانية وإسقاط الثورة الشعبية التحررية التي قام بها رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١ ، وتنبهوا إلى ذلك فاشعروا الحكومة بضرورة تقليص عدد وحدات الجيش العراقي ، وتسريح أعداد كبيرة من ضباطه ومراتبه ونقل الضباط الآخرين إلى وحدات نائية ، وإشغال أفراده بالتدريبات ، طوال فصول العام . وبدأت خلايا سرية من الضباط في العمل بين صفوف الجيش ، ومحاولة التكتل لإنشاء تنظيم سري للضباط .

اشتهر الكيلاني بمناهضته للأنجليز ودعوته لتحرير الدول العربية من المستعمر ولتحقيق الوحدة فيما بينها. شكل الكيلاني وزارته الجديدة والتي سميت بحكومة الإنقاذ الوطني ، إبان الحرب العالمية الثانية في ايار ١٩٤١، من الضباط القدامى من زملائه في الجمعيات السرية التي كانت تدعو لاستقلال العراق وهم القادة الأربعة المعروفون بالمربع الذهبي برئاسة العقيد صلاح الدين الصباغ وهم كل من فهمي سعيد ومحمود سليمان وكامل شبيب ويونس السبعاوي، ومن ورائهم كان العديد من الوطنيين من القيادات العسكرية .

تشجع الكيلاني للعب دور الزعيم العربي وأخذ يطلق التصريحات والبيانات للقادة والجيوش العربية بضرورة الانتفاض ضد الهيمنة البريطانية والفرنسية . وكان الملك فيصل الثاني طفلا ، وكان العراق تحت وصاية خاله الاميرعبد الاله الذي كان من المناصرين لبريطانيا ، ولكنه لم يستطع مقاومة التيار العربي في وزارة الكيلاني الذي لم يسمح للقوات البريطانية باستخدام الاراضي العراقية أثناءالحرب العالمية الثانية ضد دول المحور، ورفض الدعوات التي وجهت اليه بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا التي كانت حليفة لألمانيا أثناء الحرب .

.....

١ - (ميثم الجنابي / العراق ومعاصرة المستقبل / مصدر سابق / ص ٣٨)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما كادت تقع الحرب بين القوات العراقية والبريطانية حتى ألغى رشيد عالي الكيلاني المعاهدة العراقية - البريطانية. وكان رد فعل الجماهير دعما للحكومة ، كما أيدت العشائر موقف الحكومة ودعمته. كل هذه المواقف السياسية ادت إلى فرض حصار اقتصادي شديد على العراق من قبل بريطانيا وصل اسماع الوصي على العرش عبد الأله بأن الكيلاني يدبر لاقصائه عن وصاية عرش العراق ، فهرب عبد الاله وغادرالعراق مما أفسح المجال لتنصيب الشريف شرف وصيا على العرش بدلا عن عبد الاله.

نتيجة لهذه الأحداث نزلت القوات البريطانية في البصرة وتوجهت نحو بغداد وكبد القوات العراقية خسائر جسيمة بالأفراد والمعدات، ونظرا لقوة سلاح الطيران البريطاني استغلت القوات البريطانية التفوق النسبي الذي كانت تتمتع به واحتلت عدة مناطق، أفقد حكومة رشيد عالي الكيلاني أعصابها، ولما بدت الصورة شديدة القتامة ، لأنها أصبحت عاجزة عن فعل شيء جديد لتغيير موازين القوى أو مواصلة الحرب ، أخذ الزعماء يرتبون أمر مغادرتهم وعائلاتهم ، وفي نهاية شهر آيار غادر رشيد عالي الكيلاني ومعظم الذين شاركوا معه إلى سورية وتركيا وإيران وإلى بلدان أخرى . وبعد فشل الحركة لجأت إيران إلى تسليم عدد من المطلوبين إلى الحكومة العراقية ، وجرت لهم محاكمات شكلية وأعدم أغلب القادة .

أما أسباب فشل حركة رشيد عالي الكيلاني ، فيعزوها بعض المؤرخين إلى سوء تنظيم وتوقيت الحركة ، وإلى تفوق القوات والأسلحة البريطانية (١). كما انعكست نتائج حرب فلسطين ١٩٤٨ على شكل إحباط جماهيري عام ، فالعراق الذي شارك بخيرة قطعاته في القتال وحقق انتصارات مهمة على الجبهة الذي كان يسيطر عليها، مطوقا تل أبيب وأصبح على مشارف البحر إلا أن تدخل القائد البريطاني كلوب الذي كان يرأس القيادة العامة للحرب لم يصدر الأوامر بالتقدم في ساحات القتال، ورجع الجيش العراقي من فلسطين بعد أن أعلنت الهدنة سنة ١٩٤٩ وكان لهذه العودة أثرها السيئ في نفوس الشعب .

من جانب آخرأدى نجاح حركة الضباط الأحرار في مصر، خلال ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ والتي أدت إلى تقويض النظام القائم في مصر . وثورة أو انقلاب ١٩٤٨ في اليمن الذي قام به عبد الله الوزيرضد الحكم البريطاني انتهى بفشله ، أدت إلى تشجيع الضباط العرب عموما والعراقيين بشكل خاص بالثورة على نظام الحكم الملكي .

كان في مقدمة أهداف ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ تحرير العراق من الهيمنة الاستعمارية والتخلص من قيود حلف بغداد ، واستغلال ثروات البلاد وطنيا ، والسعي للنهوض بالاقتصاد العراقي الضعيف وتخليصه من الهيمنة الامبريالية ، من أجل تحقيق حياة كريمة للشعب العراقي . وبالرغم من قصر عمر الثورة ، فقد قدمت الكثير من الإنجازات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والخدمات العامة والسكن . ويعتبر قانون الاصلاح الزراعي ثورة اجتماعية حقيقية حررت ٧٠% من أبناء الشعب من الفلاحين من نير الإقطاع والعبودية ، كما كان قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ ثورة اجتماعية أخرى لتحرير المرأة العراقية من عبوديتها (٢).

.....

١- (عبد الرحمن منيف / العراق هوامش من تأريخ المقاومة / مصدر سابق / ص ١٧٥)

٢- (حامد الحمداني / ثورة ١٤ تموز في نهوضها وانتكاستها واغتيالها / فيشون ميديا للنشر/ السويد ٢٠٠٦ / ص ٨)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعد القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٠ واحدا من أهم منجزات تلك الفترة في حقل الاقتصاد ، فبموجب هذا القانون سيطر العراق على جميع الأراضي غير المستثمرة من قبل شركات النفط الأجنبية ، وهي الأراضي التي كانت تقع ضمن الامتيازات النفطية التي حصلت عليها الشركة عندما كان العراق يرزح تحت نير السيطرة البريطانية (١).

المبحث الأول :- الجمهورية الأولى وبناء الدولة العراقية :

هنالك الكثير من العوامل التي تراكمت وتمخضت عنها قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وإعلان الجمهورية الأولى . أهمها دخول الحكومة العراقية في سلسلة من المعاهدات وآخرها حلف بغداد التي كبلت العراق ببنود هيمنة جائرة على سيادته وموارده وقراره السياسي ، وبعد بروز المد الوطني والقومي المعادي للهيمنة الإمبريالية والتأييد الجماهيري الواسع في بعض بلدان العربية والتي كانت رائدتها حركة تموز ١٩٥٢ في مصر، وتصاعد المد الجماهيري المؤيد للحركات الثورية الوطنية والقومية ليشمل دولا عربية عديدة .

ومن وجهة نظر الدول الغربية فإن سلسلة المعاهدات مع العراق وبعض الدول العربية ما هي إلا صفقات استراتيجية الغرض منها هيمنة الدول الامبريالية (بريطانيا وفرنسا) ومن ثم أمريكا على المنطقة لدواعي استراتيجية أهمها الوقوف بوجه الاتحاد السوفيتي والسيطرة على منابع النفط واستيلاء الولايات المتحدة على أرث بريطانيا وفرنسا على الاخص بعد حرب السويس أو ما سمي بالعدوان الثلاثي على مصر، ووقوف حكومة نوري السعيد بشكل معلن مع دول العدوان .

كما إن هناك عوامل مباشرة للثورة تمثلت بسبب ردة الفعل الجماهيرية الغاضبة على احتلال بريطانيا للعراق بعد إسقاط ثورة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١ وإعدام الضباط الأحرار والوطنيين من الضباط المشاركين في الثورة ، وهزيمة الحكومات العربية في حرب فلسطين ١٩٤٨، علاوة على جملة من العوامل الداخلية الأخرى ، كتردي الأحوال الاقتصادية والإجتماعية ، وانخفاض المستوى المعيشي للمواطنين .

فعلى الصعيد الاقتصادي ، لم يحض الاقتصاد العراقي في العهد الملكي باهتمام يستحق الذكر من رموز النظام رغم امتلاكه لثروات كبيرة وخزين هائل منها ، إلا أنها لم تستثمر بشكل جيد ليساعد الشعب العراقي على تجاوز وضعه الاقتصادي المهزوز وينهض بالتخلف الاجتماعي والصحي والقضاء على الفقر والجهل الذي جاء نتيجة انعدام التخطيط . وفي الوقت الذي بدأ فيه العراق يظهر كدولة تتميز بامكانيات نفطية هائلة ، أصبح الاقتصاد العراقي تابع للاقتصاد الغربي في مجالات النفط والقطاع المصرفي والنقدي وقطاع التجارة التي ساهمت في جعل العراق سوقا للمنتجات الغربية ، ومصدرا للمواد الخام الداخلة في صناعاته .

والتي جعلت القطاع الزراعي هو القطاع الرئيسي في تركيبة الهيكل الاقتصادي ، وأهملت القطاعات الأخرى وخاصة الصناعي ، مما أدى إلى اختلال موازين الاقتصاد العراقي الذي كان من نتيجته ظهور البطالة وتزايد المشاكل الاقتصادية ، ولاحت في المجتمع العراقي طبقات اجتماعية زادت من الفوارق

.....

١ - (جواد هاشم / مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام / دار الساقي / بيروت ٢٠٠٣/ ص٤٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاجتماعية بشكل ملحوظ ، وأدت إلى حالة الاستغلال لطبقة العمال والفلاحين ، وذوي الدخل المحدود ، ورافق هذه الحالة ظهور نزعة البيروقراطية في ميدان الاستغلال .

كما سيطرت الاحتكارات الأجنبية على القطاع النفطي سيطرة تامة. إن هذه السياسة كانت تستهدف جعل الاقتصاد العراقي متخلفا وتابعا للبلدان المسيطرة على السوق العالمي . وعلى الصعيد الاجتماعي فقد تميز المجتمع العراقي بكثرة الأمراض التي أثرت كثيرا في المستوى الصحي وجعلت نسبة الوفيات تزداد بشكل مضطرد وخاصة بين الأطفال . بالإضافة إلى انتشار الأمية وانخفاظ مستوى التعليم ، نتيجة عدم اهتمام الدولة بهذا القطاع وإهمالها وعدم تخصيص ميزانية كافية لها . وأما الفلاحون فأكثرهم كانوا من الأميين وكانوا مستغلين من قبل الإقطاعي الذي لقي دعما كبيرا من البريطانيين والحكومة العراقية بهدف السيطرة على طبقة الفلاحين التي كانت تشكل نسبة كبيرة من المجتمع العراقي (١).

لقد حاولت الجمهورية الأولى إقامة الشرعية الوطنية للحكم على أساس مبدأ المواطنة المرتكز إلى المشاركة الفعلية لكافة مكونات الشعب العراقي في إدارة الدولة واحترام القوميات الأخرى وإشراكها في السلطة السياسية ، وفي هذا السعي برز مشروعان سياسيان . تمثل الأول في المشروع الوطني المطالب ببناء شرعية وطنية للحكم تنبثق من المشاركة الفعلية لجميع القوى العراقية السياسية . أما المشروع الثاني فقد تجسد في الرؤية المنطلقة من بناء دولة الوحدة العربية . وفي هدا السياق نرى أن الفصائل القومية وبسبب نزعتها الانقلابية وعواطفها المنبثقة مع الموجة القومية الصاعدة التي أطلقها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، شكلت حاجزا أمام مسعى الجمهورية الأولى المتمثل في إنجاز مهمة البناء العراقي لشرعية السلطة الوطنية .

كما ارتكز اهتمام الجمهورية الأولى في إعادة المصالحة بين الدولة وتشكيلتها الاجتماعية على إجراءات اقتصادية واجتماعية لغرض إعادة التوازن بين المصالح الاجتماعية المتعارضة . "كما أقدمت الجمهورية الأولى على مساعدة القطاع الخاص بهدف حماية البرجوازية الوطنية وجعلها قوة اجتماعية تأريخية قادرة على تشكيل مرجعية وطنية . واحتوت الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية على فك الارتباط مع الخارج وبناء تنمية وطنية مستقلة مرتكزة على سياسة اقتصادية تنطلق من مصلحة البلاد الوطنية "(٢).

المطلب الأول : - الدستور وطبيعة النظام السياسي :

بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ نوقشت مسألة الدستور الدائم الملكي الذي صدر عام ١٩٢٥ ومدى إمكان استمرار العمل بموجبه بإعتبار أن الدستور يسقط تلقائيا حال حدوث تغيير سياسي في البلاد ، لاسيما إذا كان هذا التغيير جذريا وشاملا بدعم غالبية الشعب . وفي جلسة مجلس الوزراء يوم ١٧ تموز بحث ما يتعلق بوضع دستور جديد للبلاد . واتفق المجلس على أن الدستور الدائم قد انهار فعلا منذ اليوم الأول من الثورة . وفي ضوء هذه المناقشات تشكلت لجنة مكونة من رجال القانون البارزين في البلاد لوضع دستور جديد للجمهورية العراقية . وقد اعتمدت اللجنة في عملها على دستور ١٠ شباط ١٩٥٣

.....

١ - (محمد حمدي الجعفري / نهاية قصر الرحاب / دار الشؤون الثقافية العامة / بغداد ١٩٨٩/ ص ٢٤)

٢ - (لطفي حاتم / الدولة العراقية واستبداد بنيتها السياسية / مصدر سابق)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤقت ودستور ٢٣ حزيران ١٩٥٦ المصريين، وذلك بالنظر للتشابه بين وضع الجمهوريتين بعد الثورتين ولتشابه حاجات الحكم في أعقاب الثورة (١) . وقد فرغت اللجنة من مهمتها ورفعت مشروع الدستور المؤقت إلى الجهات المختصة لإقراره . إذ تمت مصادقة مجلس السيادة ومجلس الوزراء عليه يوم ٢٦ تموز وأذاع الزعيم عبد الكريم قاسم البيان الذي أعلن فيه انتهاء العمل بالدستور الدائم الملكي ووضع محله الدستور الجمهوري المؤقت الذي أعطى البيانات التي صدرت منذ اليوم الأول للثورة صفتها الدستورية وذلك يوم ٢٧ تموز ١٩٥٨ (٢). استغرق وضع الدستور المؤقت يومين فقط ، لأنه مؤقت أريد منه نقل الثورة إلى وضع دستوري دائم ، رغبة في تثبيت قواعد الحكم وتنظيم الحقوق والواجبات لجميع المواطنين والعمل بأحكامه في فترة الانتقال إلى أن يتم تشريع الدستورالدائم . وقد تمت المصادقة على مشروع الدستور الموقت من قبل مجلس الوزراء .

حمل النظام الذي انبثق من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ طابع الالتباس للسلطة السياسية ، حيث لم يكن هناك توزيع للسلطات فمنذ صدور الدستور المؤقت في ٢٧ تموز١٩٥٨، أوكلت السلطتان التنفيذية والتشريعية إلى مجلس الوزراء ولكن عبد السلام عارف كآمر مباشر للوحدة العسكرية التي نفذت الانقلاب ، كان يعطي الأوامر ويتخذ الإجراءات دون الرجوع إلى السلطة التنفيذية ، استناداً إلى السلطات الجديدة التي بين يديه ، من نائب القائد العام للقوات المسلحة ونائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية.

وكان عبد الكريم قاسم ، بصفته القائد العام للقوت المسلحة ورئيسا للوزراء ووزيرا للدفاع ، ورئيسا رسميا للضباط الأحرار، هو أيضا بحكم صفاته ومسؤولياته هذه ، شكل مركز نفوذ مستقلا ، وكان يسير في معظم الأحيان ، في اتجاه مخالف لخط سير عبد السلام عارف ، ولكنه لم يشعر، لا هو ولا عارف ، بالقوة الكافية لتجاهل مجلس القيادة تجاهلا كاملا ، وهو المجلس الذي تشكل بعد الثورة مباشرة والذي كان يضم بعض أبرز الضباط الأحرار، في رسم السياسة وتوزيع المناصب العسكرية ، وكان مجلس الرئاسة المؤلف من ثلاثة أشخاص ، والذي كان يفترض أن يمارس مهمات رئاسة الجمهورية (٣).

وكان لجبهة الاتحاد الوطني أن توطد تلاحمها، وتتفق فيما بينها على الخطوط العريضة لسياساتها، بعد انتصار الثورة ، من أجل السير بها إلى الأمام ، لتحقيق طموحات الشعب العراقي التي ناضل من أجلها عدة عقود ، وقدم التضحيات لتحقيق هذا الحلم ، إلا أن ما يؤسف له حقا أن تدب الخلافات ، ويندلع الصراع بين تلك الأحزاب ولازالت الثورة في أيامها الأولى ، حيث رفع البعثيون والقوميون ، وبقيادة الشخصية الثانية في الثورة ، العقيد الركن عبد السلام عارف نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، ونائب القائد العام للقوات المسلحة ، شعار الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة ، دون الالتفات إلى اختلاف الظروف الموضوعية للعراق ، وتركيبته السكانية واختلاف درجة التطور الاقتصادي للبلدين ، وقد دفع هذا الموقف الحزب الشيوعي ، والحزب الوطني الديمقراطي إلى رفع شعار(الاتحاد الفدرالي) مقابل ذلك .

.....

١- (صحيفة الجمهورية / ٢٥ تموز ١٩٥٨).

٢- (تأريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري / ج١ / أ.د نوري عبد الحميد العاني وآخرون/ الناشر بيت الحكمة / الطبعة الأولى ٢٠٠٠ بغداد / ص ١٢٤)

٣- (حنا بطاطو / الكتاب الثالث / مصدر سابق/ ص ١٢٠)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأدى هذا التباين في المواقف والشعارات إلى حدوث صراع مرير داخل جبهة الاتحاد الوطني ، وداخل اللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار، حيث وقف عبد الكريم قاسم ـ قائد الثورة ـ ضد محاولات فرض الوحدة الفورية . ما أدى كل ذلك إلى حدوث شرخ كبير في الحركة الوطنية ، كاد يسبب المخاطر الكبيرة على الثورة ، مما دفع عبد الكريم قاسم إلى إعفاء عبد السلام من مناصبه ، وتعينه سفيراً في ألمانيا الغربية آنذاك .

وقد أدى ذلك الموقف إلى تقديم الوزراء البعثيين والقوميين استقالاتهم من الوزارة ، ولجوء تلك القوى إلى العنف كوسيلة للعمل السياسي ، ومن ثم تحول ذلك الصراع إلى مستويات أعلى فأعلى ، حتى وصل بهم الأمر إلى مرحلة التآمر لإسقاط حكومة الثورة ، كما حدث في محاولة عبد السلام عارف اغتيال عبد الكريم قاسم ، ومحاولة رشيد عالي الكيلاني الانقلابية ، ومحاولة العقيد عبد الوهاب الشواف الفاشلتين ومحاولة حزب البعث اغتيال عبد الكريم قاسم ، في رأس القرية .

ومما زاد في تدهور الأوضاع السياسية ، وانتكاسة الثورة ، اتباع عبد الكريم قاسم سياسة " التوازن " و " فوق الميول والاتجاهات " **!!**، تلك السياسة التي ثبت فشلها فيما بعد ، والتي شجعت العناصر المتربصة بالثورة وفسحت لها المجال واسعا ً، للعمل على إسقاطها .

وبدلاً من أن يتعظ عبد الكريم قاسم بما جرى له أثناء محاولة الاغتيال ، وقبلها محاولة الشواف الانقلابية في الموصل ، ويصحح سياسته ، وأسلوب تعامله مع القوى الهادفة لإسقاطه ، واغتيال الثورة ، فإنه بادر إلى شن حملة شعواء ضد الحزب الشيوعي الذي سخر كل قواه وامكاناته لحماية الثورة والذود عنها ، وصيانتها ، واستمر في سياسته الانتحارية هذه حتى وصل به الأمر إلى حالة من الانعزال التام عن الشعب وقواه التقدمية ، وفي المقدمة منها الحزب الشيوعي ، وبذلك مهد السبيل لانقلابي ٨ شباط ١٩٦٣ لتوجيه الضربة القاضية للثورة وقيادتها .

وفي الوقت الذي كان الوطنيون والشيوعيون يتصدون للانقلابيين يومي ٨ ،٩ شباط ببعض الأسلحة الخفيفة والسكاكين ، والحجارة ، والعصي ، وهم يوجهون النداء تلو النداء لعبد الكريم قاسم لتوزيع السلاح عليهم لمقاتلة الانقلابيين ، رفض قاسم كل تلك النداءات ، مدعيا أنه سوف يقضي على قوات

الانقلابيين خلال ساعات ، وكان أمله في تلك العناصر الانتهازية والخائنة ، التي إئتمنها واعتمد عليها ، وسلمها قيادات القطعات العسكرية ، بعد أن أزاح كافة القيادات الوطنية المخلصة حقاً والمدافعة بإيمان وعزم وتصميم عن الثورة (١).

بالرغم من أن الجمهورية الأولى سعت إلى إنجازالكثير من المهام الوطنية السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية ، إلا أن مسار تطورها التأريخي تلازم وانعدام الديمقراطية السياسية وما نتج عن ذلك من تعرضها لنزاعات سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية ، مما أدى إلى اللجوء إلى العنف في حل التعارضات الوطنية .

.....

١- (حامد الحمداني /صفحات من تأريخ العراق الحديث – الكتاب الثاني / فيشونميديا كرونبري/ ٢٠٠٥ السويد / ص ١٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : - الأحزاب السياسية في العهد الجمهوري:

١. الحزب الوطني الديمقراطي:

يعتبر الحزب الوطني الديمقراطي امتداداً لجماعة الأهالي التي ظهرت في الثلاثينات ، وضمت عناصر وطنية واعية ، كانت صحيفة الأهالي في تلك الفترة تلعب دوراً بارزاً في الحركة الوطنية ، حيث الحريات السياسية وحرية الصحافة مقيدة ، ولا يسمح بصدور أي صحيفة يسارية فكانت الأهالي هي صحيفة كل الوطنيين المثقفين .

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية حدث نوع من الانفراج السياسي في البلاد ، حيث قررت الحكومة في ٢ نيسان ١٩٤٦ السماح بتأليف الأحزاب والجمعيات .

وعلى أثر ذلك تقدم كامل الجادرجي بطلب تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي ، وقد ضمت هيئته المؤسسة كل من " محمد حديد ، يوسف الحاج ألياس ، عبد الكريم الأزري ، حسين جميل ، عبد الوهاب مرجان ، هديب الحاج حمود ، عبود الشالجي ، صادق كمونه " .

أما أهداف الحزب فكانت ترمي إلى إجراء إصلاح شامل لجميع نواحي الحياة السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، وفق دراسة علمية لتطوير البلاد ودفعها إلى الأمام ، للوصول إلى مصاف الدول المتقدمة .

كان للحزب دور فاعل وحيوي في إقامة الجبهة الوطنية عام ١٩٥٤ لخوض الانتخابات البرلمانية ، وفي قيام جبهة الاتحاد الوطني عام ١٩٥٧ والتي كان لها دور فاعل في نجاح ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، وكان للحزب أكبر عدد من المقاعد في أول وزارة تم تشكيلها بعد نجاح الثورة ، وكان عبد الكريم

قاسم على صلة بالجادرجي قبل الثورة ، وكان يأمل في إشتراكه في الوزارة ، وإسناد وزارة الاقتصاد إليه ، إلا أن الجادرجي رفض المشاركة المباشرة في وزارة يقودها العسكريون .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ - حزب الاستقلال:

يعتبرحزب الاستقلال من الأحزاب التي كانت تسعى للتخلص من النفوذ البريطاني ، وتأريخها يعود إلى نادي المثنى الذي كان يجمع العديد من العناصر القومية التي كانت تسعى للتخلص من الاستعمار البريطاني ، وتدعو للوحدة العربية . ولم يركز نادي المثنى اهتماماته حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية ، بل كان جلّ همه قضية الوحدة العربية وسبل تحقيقها .

وفي عام ١٩٤٦ وإثر قرار الحكومة إجازة الأحزاب السياسية ، تقدم محمد مهدي كبه بطلب تأسيس حزب الاستقلال ، وكان أبرز أعضاء هيئته المؤسسة كل من " صديق شنشل ، فائق السامرائي ، داود السعدي ، خليل كنه ، اسماعيل الغانم ، عبد المحسن الدوري ، فاضل معلة ، علي القزويني ، عبد الرزاق الظاهر ."

ويعتبر حزب الاستقلال حزباً قومياً برجوازياً ، حيث أن كافة مؤسسيه من الطبقة البرجوازية ، ولذلك فقد كانت قاعدته الحزبية ضعيفة جدا ، حيث لم يكن له برنامج إصلاحي شامل ، كما كان للحزب الوطني الديمقراطي ، وكان نشاطه السياسي يعتمد في الغالب على تقديم المذكرات ، والاحتجاجات إلى البلاط الملكي والحكومات المتعاقبة على سدة الحكم .

تعاون الحزب مع بقية الأحزاب الوطنية في النضال ضد الحكومات المتعاقبة على الحكم ، والتي انتهكت الدستور وحقوق وحريات المواطنين ، وكانت أداة طيعة بيد المحتلين البريطانيين .

كما كان أحد الأحزاب المشاركة في الجبهة الوطنية عام ١٩٥٤، لخوض الانتخابات النيابية ، وكذلك جبهة الاتحاد الوطني التي قامت عام ١٩٥٧، وكان للحزب دور مشهود في ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، وكان أمين سر الحزب صديق شنشل على صلة وثيقة بسكرتير اللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار، واشترك الحزب في أول حكومة بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، بشخص صديق شنشل ، كما تم اختيار زعيمه محمد مهدي كبه عضواً في مجلس السيادة . إلا أن الحزب اتخذ له موقفاً آخر من ثورة ١٤ تموز وقيادتها إثر إعفاء عارف من مناصبه .

لعب الحزب دوراً في حدوث الأنقسام في الصف الوطني ، وتخريب جبهة الاتحاد الوطني بالتعاون مع حزب البعث ، بسبب الموقف من الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة الذي طرحته القوى القومية ، واستقال ممثله في الوزارة السيد صديق شنشل .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣ . الحزب الشيوعي العراقي :

يعتبر الحزب الشيوعي العراقي من أكثر أحزاب المعارضة العراقية عمقاً وتنظيما ، وأكثرها اندفاعاً في معارضته للسلطة الحاكمة في العراق ، وأوسعها من حيث القاعدة الجماهيرية والحزبية .

في ٣١ آذار ١٩٣٤ انعقد مؤتمر تأسيسي للحزب ، وضم عدداً غفيراً من الوطنيين من مختلف أنحاء البلاد ، وقرر المؤتمرون تكوين تنظيم مركزي باسم (لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار) وتم انتخاب أول لجنة

مركزية ، وأصبح " عاصم فليح " أول سكرتير للحزب ، فيما أصبح " فهد " عضواً في اللجنة المركزية.

وفي أواخر صيف عام ١٩٥٣ نجحت العناصر المعتدلة ، بزعامة الشهيد حسين محمد الرضي (سلام عادل) في دفع الحزب إلى اتخاذ مواقف معتدلة . وبالفعل صدر بيان عن الحزب في ٢ أيلول يدعو إلى حكومة وطنية ديمقراطية ، تخدم السلام ، وتحقق طموحات الشعب . وفي عام ١٩٥٧ قام الحزب بدور فعال في تكوين جبهة الاتحاد الوطني ، كما كان له دور بارز في التهيئة والأعداد لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

فقد كان له تنظيم عسكري خاص به هو " اللجنة الوطنية للضباط الأحرار " التي كانت تصدر نشرة

باسم (حرية الوطن) وكان للتنظيم المذكور دور هام في نجاح الثورة ، حيث وصلت أولى الدبابات التابعة

للتنظيم إلى دار الإذاعة وكان عددها ٧ دبابات ، ثم وصلها عبد السلام عارف وبصحبته دبابتين ، وتمت السيطرة على دار الإذاعة حيث أذاع عبد السلام عارف البيان الأول للثورة ، والذي كان بمثابة ساعة الصفر لتحرك قوى الثورة صبيحة ١٤ تموز ١٩٥٨.

وما بين عامي ١٩٥٨. ١٩٥٩ شهد الحزب الشيوعي نمواً وتطوراً هائلاً ، لم يسبق له مثيل ، وأصبح الحزب القوة الكبرى على الساحة السياسية في البلاد حتى وقوع انقلاب ٨ شباط عام ١٩٦٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4 . حزب البعث العربي الاشتراكي :

يعتبر حزب البعث العربي الاشتراكي من الأحزاب القومية التي كان يضم فئات من البرجوازية الصغيرة ، وهو فرع من حزب البعث الذي أسسه (ميشيل عفلق) في سوريا ، حيث سعى عفلق إلى تأسيس فروع للحزب في الأقطار العربية ، واتخذ له شعار (الوحدة والحرية والاشتراكية) ودعا الحزب إلى الوحدة العربية ، وكان نشاطه في جميع الأقطار العربية سرياً عدا سورية ، وقد لعب الحزب دوراً كبيراً في حكم سورية ، وكان له الدور الأكبر في إقامة الوحدة السورية المصرية عام ١٩٥٨. تأسس الحزب في العراق عام ١٩٥٢، وأصبح أحد فروع الحزب ، حيث كونت الفروع (القيادة القومية) وسميت قيادة الفرع (القيادة القطرية) .

لم يكن لحزب البعث دور بارز على الساحة السياسية في العراق قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، فقد كان عدد أعضائه قليلاً ، وتركز نشاطه في مناطق محدودة في بغداد والموصل ، وعند قيام جبهة الاتحاد الوطني كان الحزب أحد المشاركين فيها ، وكان يقود الحزب المهندس (فؤاد الركابي) الذي كان يعمل موظفاً في وزارة الإعمار، لكنه فُصل من الخدمة في عهد نوري السعيد ، وعند قيام ثورة ١٤ تموز عين وزيراً للإعمار . غير أن الحزب ما لبث منذ اليوم الأول للثورة ، يدعو إلى الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة ، واضعاً كل ثقله إلى جانب عبد السلام عارف ، واستطاع جذب عدد كبير من العناصر القومية حوله . أدى الحزب بسياسته تلك إلى شق جبهة الاتحاد الوطني ، والشعب العراقي ، ولم يمض على قيام الثورة سوى بضعة أيام حتى دخل في صراع حاد مع الحزب الشيوعي وكانت صحيفة (الجماهير) التي أصدرها عبد السلام عارف ، وتنازل عنها لحزب البعث لعب دوراً خطيراً في تخريب جبهة الاتحاد الوطني ، مما اضطر عبد الكريم قاسم إلى إعفاء فؤاد الركابي من منصب وزير الإعمار وتعيينه وزيراً بلا وزارة .

وما لبث أن استقال من الوزارة بعد إعفاء عبد السلام عارف من مناصبه ، واتخذ الحزب طريقه نحو النشاط السري ، والتآمر على الثورة وقيادتها ، واشترك في محاولة عبد الوهاب الشواف الانقلابية الفاشلة. كما قام الحزب بمحاولة اغتيال عبد الكريم قاسم في شارع الرشيد عام ١٩٥٩، وأخيراً انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ ، وما تلاه من أعمال إجرامية ، وتصفيات جسدية ، وتعذيب حتى الموت لخصومه السياسيين ، مركزاً حملاته على الحزب الشيوعي ورفاقه حتى بلغ عدد الذين استشهدوا على أيدي البعثيين خلال تسعة اشهر من حكمهم وقبل أن يقوم عبد السلام عارف بالانقلاب ضدهم في ١٨ تشرين من نفس العام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الألوف من أبناء الشعب العراقي ، ناهيك عن عشرات الألوف من المعتقلين الذين لاقوا شتى أنواع التعذيب الجسدي والنفسي على أيدي عصابات ومرتزقة الحرس القومي .

٥ . الحزب الديمقراطي الكردستاني :

الحزب الديمقراطي الكردستاني من الأحزاب القومية الكردية التي جرى تشكيله على يد عدد من العناصر الكردية المثقفة ، وعلى رأسهم (إبراهيم أحمد) مؤسس الحزب . مارس الحزب نشاطه بصورة غير رسمية ، وكان موضع ملاحقة الحكومة في العهد الملكي ، وقد اعتقل زعيم الحزب ، إبراهيم أحمد ، قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وفرضت عليه الحكومة الإقامة الجبرية في كركوك .

اتخذ الحزب في البدأ الماركسية اللينينية نظرية له ، وكان على علاقة وثيقة بالحزب الشيوعي ، رغم التنافس والتناقض الذي كان يحصل بينهما على الساحة الكردستانية ، حاول الحزب الدخول في جبهة

الاتحاد الوطني عام ١٩٥٧ ، لكن حزب الاستقلال رفض قبوله عضواً في الجبهة ، مما دفع الحزب الشيوعي إلى تكوين تحالف ثنائي بين الحزبين ، خارج إطار جبهة الاتحاد الوطني .

وبعد قيام ثورة ١٤ تموز، وصدور العفو عن القائد الكردي (مصطفى البارزاني) ورفاقه الذين كانوا قد لجأوا إلى الاتحاد السوفيتي بعد فشل الثورة الكردية في كردستان إيرأن عام ١٩٤٥، عاد البارزاني إلى العراق ، وتولى رئاسة الحزب ، وساهم بنشاط جنباً إلى جنب مع بقية القوى السياسية الوطنية .

غير أنه لم يمضِ وقت طويل على علاقة الحزب بالسلطة حتى بادر الحزب إلى المطالبة بالحقوق القومية للشعب الكردي في الحكم الذاتي ، وأدى ذلك إلى حدوث تصدع في العلاقة بين الحزب وعبد الكريم قاسم ، وأخذ التوتر بين الحكومة والحزب يتصاعد يوما بعد يوم حتى وصل إلى مرحلة الصدام المسلح عام ١٩٦١، واندلاع الحرب في كردستان ، والتي استمرت حتى وقوع انقلاب ٨ شباط الفاشي عام ١٩٦٣، على أيدي البعثيين ، غير أن البعثيين ذوي الأفق القومي المتعصب ما لبثوا أن أشعلوا الحرب ضد الأكراد من جديد بعد أربعة أشهر من وقوع ونجاح انقلابهم (١) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أدركت القوى والاحزاب السياسية استحالة تغيير الأوضاع في البلاد من دون تعاونها المشترك ومشاركتها الفعلية ، ونتيجة المساعي المبذولة من قبل الأطراف ، جرت لقاءات بين الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال والحزب الشيوعي وحزب البعث العربي الاشتراكي والعديد من الشخصيات الوطنية المستقلة . وتم خلال تلك اللقاءات مناقشة الوضع الراهن واتخاذ السبل الكفيلة لإنقاذ الشعب العراقي من الزمرة الحاكمة التي ربطت البلاد بالهيمنة الاستعمارية .

أسفرت تلك الجهود عن تشكيل جبهة الاتحاد الوطني في شباط عام ١٩٥٧، وتم تشكيل لجنة عليا تضم ممثلين عن تلك الاحزاب باستثناء الحزب الديمقراطي الكردستاني، التي رفض مشاركته الحزبين القوميين حزب البعث وحزب الاستقلال (٢).

في ١٩ آذار ١٩٥٧ صدر البيان التأسيسي لجبهة الاتحاد الوطني ، واستعرض البيان أسباب تأسيس الجبهة وأهدافها المتمثلة بحل المجلس النيأني ، وإسقاط حكومة نوري السعيد ، وخروج العراق من حلف بغداد ، وإجراء انتخابات ديمقراطية حرة ، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ، وإعادة المفصولين إلى وظائفهم ، وتحسين وضع البلاد السياسية والاقتصادتة والاجتماعية ، وتعزيز الروابط بين العراق والدول العربية وبقية دول العالم .

لم تكد تمر سوى أيام قليلة من عمر الثورة التي باركها الشعب العراقي بكل قواه السياسية الوطنية حتى ظهرت بوادر الانشقاق في صفوف الحركة الوطنية. فقد كانت خطب عبد السلام عارف تتناقض كليا مع توجهات الثورة وأهدافها في إجراء التغييرات الضرورية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما سبب تلك الخطابات هيجانا وتنافرا كبيرين في صفوف أبناء الشعب والقوات المسلحة ، وإحراجا لحكومة العراق أمام مختلف الدول العالم .

.....

١-(حامد الحمداني / صفحات من تاريخ العراق الحديث – الكتاب الأول / مصدر سابق / ص ٢٧٣ وما بعدها)

٢ - (حامد الحمداني / ثورة ١٤ تموز نهوضها وانتكاستها واغتيالها / مصدر سابق / ص ٧٣)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"ففي ظل الظروف التي سادت العراق منذ عام ١٩٥٩ عندما بدأت الأنتكاسات في العلاقات بين القوى السياسية الوطنية والديمقراطية وبين عبد الكريم قاسم ، تلك الانتكاسة التي تتحمل مسؤوليتها كافة القوى والأحزاب السياسية الوطنية وكذلك عبد الكريم قاسم نفسه ، عندما اتخذ سياسة التسامح والعفو عن المتآمرين على الثورة (سياسة عفا الله عما سلف)، كما غلب كل حزب مصالحه الذاتية على المصلحة العليا للشعب والوطن "(١).

اشتد التنافر بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف ، وحدث شرخ كبير بين القوى السياسية. لقد وقفت القوة الديمقراطية والشيوعية بكل ثقلها إلى جانب عبد الكريم قاسم ، بينما وقفت الأحزاب القومية وحزب البعث إلى جانب عبد السلام عارف ، الذي تمرد وتهور من خلال إلقاء خطاباته السياسية الغير مبرمجة والمدروسة من قبل القيادة السياسية ، والمتنافية مع أهداف الثورة ومستقبل العراق السياسي ، ما أدى إلى إقصائه من مناصبه الرئاسية كافة .

لقد تبنت القوى القومية والبعثية عبد السلام عارف ودعمته تحت شعار الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة ، دون مراعاة اختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين البلدين ، ودون مراعاة التكوين القومي للمجتمع العراقي . كما اتهمت تلك القوى بقية القوى السياسية الوطنية بالشعوبية والقطرية وغيرها من الاتهامات . من جانبها استغلت الامبريالية وحلفاؤها من الإقطاعيين والرجعيين الذين تضررت مصالحهم إثر قيام ثورة ١٤ تموز١٩٥٨، ووجدت الامبريالية ضالتها المنشودة في تمزيق وحدة الشعب العراقي وقواه السياسية ، مستغلة الشعارات التي رفعتها تلك القوى ، لكي يسهل عليها تمرير مؤامراتها الهادفة إلى اسقاط الثورة ومنجزاتها .

لقد غيرت ثورة ١٤ تموز مظاهر الأشياء كلها ، وتغير الكثير من المقدمات السياسية ، وتغيرت معها الأهداف والأمزجة والعلاقات المتبادلة بين القوى والأحزاب السياسية المختلفة على الساحة العراقية. وكان لابد لعدم التوافق بين المصالح الحياتية للقوميين والبعثيين من جهة والديمقراطيين والشيوعيين من جهة ثانية أن يبرز إلى السطح عاجلا أم آجلا ، ولكن الواقع أن حالات عدم التوافق هذه ظهرت بأكثرصورها حدة خلال الأسابيع الأولى من عمر الثورة ، عندما طرح البعثيون والقوميون مدفوعين من الخارج ، مسألة الاندماج أو الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة كمهمة ملحة . وكان هذا بحد ذاته كافيا لخلق شيء من الارتباك بين الشيوعيين والديمقراطيين (٢).

بدأ الصراع يتصاعد في الشارع العراقي من خلال مظاهرات بعثية وقومية تهتف بالوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة ، وأخرى شيوعية وديمقراطية تهتف بالديمقراطية والفيدرالية . وأخذ الصراع يتصاعد في الشارع العراقي ويزداد تعمقا يوما بعد يوم ، ويتحول تدريجيا نحو العداء السياسي والمواجهات الدموية بين البعثيين والقوميين من جهة ، وبين الشيوعيين والديمقراطيين من جهة أخرى .

.....

١- (حامد الحمداني / ثورة ١٤ تموز في نهوضها وانكاستها واغتيالها / مصدر سابق / ص ٢٢٩)

٢ - حنا بطاطو / العراق – الكتاب الثالث / مصدر سابق / ص ١٣٩)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أن دخول الجمهورية العربية المتحدة بكل ثقلها السياسي إلى جانب القوميين والبعثيين ، وعدم فهم جمال عبد الناصر آنذاك أن أولئك الذين رفعوا شعارات القومية ونادوا بالوحدة العربية لم يكونوا جادين في أقوالهم ، بل أرادوا أن يكون تقربهم به سلما يصعدون بواسطته سلم الحكم في العراق لاغير .

لقد انساق عبد السلام عارف وراء اندفاعه الشخصي دون علم عبد الكريم قاسم وبلا تفويض من الحكومة الجديدة ، فقد بدء بطرح مسألة الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة منذ وقت مبكر جدا، يعود إلى بداية أيام الثورة ١٨ تموز ١٩٥٨، عندما التقى للمرة الأولى بجمال عبد الناصر في دمشق . واستنادا إلى رواية عارف نفسه، فإن عبد الناصر اتخذ الموقف القائل بأن على الثورة أن تثبت أقدامها قبل أي شيء آخر . وهذا ما يتفق مع التصريح الذي أدلى به عارف لدى عودته إلى بغداد ، إذ قال " إن العلاقة بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق تستند إلى وحدة الهدف ووحدة الشعوب ". ولم يذكر عارف شيئا حول الاندماج أو حول أي ارتباط آخر من طبيعة دستورية (١) .

وبالرغم من أن عبد الكريم قاسم كان ليبراليا مؤمنا بالديمقراطية أكثر من إيمانه بالآراء التي كان يروج لها حزب البعث أو الأحزاب والحركات القومية العربية ، وهو أمر أدى إلى صراع مستمر بينه وبين العناصر البعثية والقومية حتى وصل الأمر بالبعثيين إلى تدبير مؤامرة لاغتياله يوم ٧ تشرين الأول ١٩٥٩، وقد باءت المؤامرة بالفشل . وفي ٨ شباط ١٩٦٣ قاد البعثيون بالتحالف مع تيارات قومية انقلابا عسكريا وسيطروا على مقاليد الحكم، ونفذوا حكم الاعدام بعبد الكريم قاسم غدرا بعد استسلامه لهم (٢).

المطلب الثالث: - الإجراءات السياسية والاقتصادية :

كان على حكومة الثورة ١٤ تموز أن تقوم بالعديد من الإجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تخدم الشعب العراقي بكل مكوناته ، وإن منجزات تلك الثورة رغم قصرعمرها الزمني كان دليلا على أنها ثورة حقيقية هدفها وغاتيها النهوض بواقع البلد نحو التقدم والازدهار ومن أجل تحسين الوضع المعاشي والفكري والتنموي والنهضوي . ومن أهم تلك الإنجازات الذي حققتها حكومة الثورة والتي لايمكن تجاهلها وعلى جميع الأصعدة :

١ – إلغاء الحكم الملكي وإقامة النظام الجمهوري .

٢ - قانون الاصلاح الزراعي وتحرير الفلاح من الإقطاع .

٣ – تشريع قانون الأحوال المدنية رقم ١٨٨ لعام ١٩٥٩ الذي ضمن حقوق المرأة ومساواتها بالرجل في الميراث ، وشهادتها في المحاكم ، وحقوقها في المجتمع .

.....

١- (حنا بطاطو / العراق – الكتاب الثالث / مصدر سابق / ص ١٢٩)

٢- (جواد هاشم / مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام / مصدر سابق / ص ٤٦)

٤ - ضمان حقوق العمال والموظفين من خلال قانون شرعته الثورة من تقليل ساعات العمل وزيادة رواتبهم ، وتطبيق قانون الضمان الاجتماعي للعمال ، وتوزيع الأراضي السكنية لذوي الدخل المحدود

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتقديم كافة المساعدات لبنائها ، وتخفيض إيجار السكن والمحلات التجارية ، وتخفيف الضرائب ، مع وضع حد لتهرب كبار الرأسماليين من دفع الضرائب .

٥- الاهتمام بالتربية والتعليم من خلال إنشاء الجامعات والمعاهد والمدارس ودور الايتام والأحداث ، وإرسال البعثات الطلابية سنويا للخارج لإتمام دراساتهم العليا في مختلف المجالات .

٦ - اهتمت حكومة الثورة بتوسيع وتطوير الخدمات الصحية من بناء المستشفيات والمراكز الصحية ، وبناء الطرق والجسور، والاهتمام بالمرافق العامة من بناء الحدائق والمتنزهات .

٧ – تشجيع استثمار رأس المال الوطني في المشاريع الصناعية بدلا من رأس المال الأجنبي ، وبدلا من الاستثمارات والمضاربات العقارية . وحماية الصناعة الوطنية أمام منافسة الصناعات الأجنبية .

8 – توسيع مجال الاستيراد والتصدير لجميع الفئات البرجوازية الوطنية بعد أن كانت في العهود السابقة حكرا على كبار الرأسماليين المرتبطين بالأنظمة الحاكمة ، مع رفع معدلات تصدير الحبوب والجلود والتمور وغيرها .

٩ - قانون النفط المرقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذي حرر العراق من هيمنة الشركات الاحتكارية والذي ينص على تحديد مناطق استثمار شركات النفط الأجنبية وتأمين مايزيد على 99,5% من هذه الشركات الاحتكارية . وبذلك وضعت الأسس الرئيسة لتأميم النفط لاحقا ، كما سنت حكومة الثورة قانون تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية .

١٠ - خروج العراق من منطقة العملة الاسترلينية وتحرير الاقتصاد العراقي من قيود التبعية البريطانية، وتحسين وضع الدينار العراقي في الأسواق المالية العراقية والعالمية .

١١ - إصدار قانون رقم ١٥ لعام ١٩٥٨ من خلال المادة الثالثة والتي تنص على " أن يقوم الكيان العراقي على أساس التعاون بين المواطنين كافة ، واحترام حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية ". والتأكيد على شراكة العرب والأكراد في الدولة العراقية ، مع ضمان حقوق جميع القوميات الأخرى في المواطنة الكاملة. والغاء التمييز الطائفي والمذهبي والعرقي ، واعتماد وتعزيز مقومات الهوية الوطنية العراقية .

١٢ – إصدار قانون الجمعيات والنقابات والاحزاب لسنة ١٩٦١ والذي بموجبه أجيزت المئات من الجمعيات والنقابات من ممارسة أعمالها بحرية ، وبذلك رفع مستوى الوعي لدى الجماهير بحقوقها وواجباتها ، وأجيز القانون الأحزاب السياسية المؤمنة بالعملية الديمقراطية .

١٣ – إعفاء السجناء السياسيين ، وتخفيف عقوبات السجناء الغير سياسيين إلى خمس المدة مع إلغاء تكبيل السجناء بالحديد .

١٤ – الحفاظ على كيان جمهورية العراق وسيادته الوطنية الكاملة وتعزيز استقلاله السياسي، والانسحاب من الأحلاف العسكرية ، وفي مقدمتها الأنسحاب من حلف بغداد في ٢٤ آذار ١٩٥٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتحرير العراق من التبعية السياسية والعسكرية الامبريالية ، كما تم إلغاء جميع المعاهدات الدولية الذي أبرمتها الحكومة الملكية ، منها إلغاء القواعد العسكرية البريطانية الموجودة في قاعدتي الشعيبة والحبانية .

١٥ – اقترح قائد الثورة عبد الكريم قاسم ، تأسيس الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، لكن واجه هذا الاقتراح معارضة شديدة من الحكام العرب . كما واصلت حكومة الثورة دعمها للثورة الجزائرية ، وكذلك نضال الوطنيين اللبنانيين. كما ساهم العراق بدور فعال في تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).

١٦ – توقيع معاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية .

رغم الإنجازات الذي حققتها ثورة ١٤ تموز إلا أنها لم تستمر لأسباب عدة أهمها ، اعتماد عبد الكريم

قاسم على ذهنية عسكرية ولم يكن ذا خبرة سياسية معتمدا على مستشاريين سياسيين أو قوى سياسية وطنية . من جانب آخر لا ينكر اخلاصه وحبه للوطن ، وكان جل اعتماده على الجانب العاطفي في قيادته ، فضلا عن أنه كان يواجه وضعا معقدا وقوى سياسية متناقضة الأفكار والأهداف والمطالب ، لايمكن أن يجابهها وحده ، وكان من المفترض أن يحشد القوى الوطنية والديمقراطية الساندة للثورة ويجعلها دعما للثورة لكنه أدار ظهره لتلك القوى واعتمد على حب الشعب ، وهذا ما استغله أعداء الثورة ، كما أن اصراره على إقصاء ومن ثم القضاء على التنظيمات الجماهيرية المساندة له ، حرمها من الوسائل التي ربما كانوا يستطيعون الدفاع بها عنه (١).

لقد فرقت سياسة عبد الكريم قاسم القوى الوطنية والديمقراطية ، وبدورهم انتهج الانقلابيون منذ أيام الأولى من ثورة ١٤ تموز سياسة تمزيق الوحدة الوطنية ، واتضح بعد انقلابهم في ٨ شباط ١٩٦٣ بأنهم أشد أعداء لوحدة القوى الوطنية والديمقراطية من عبد الكريم قاسم (٢).

المبحث الثاني: - الطبيعة السياسية للنظام السياسي منذ ١٩٦٣ إلى ٢٠٠٣:

إن فترة البعث الثانية هي امتداد لفترة البعث الأولى من حكمه وتعميق نهجه الفاشي الدموي . في هذه المرة عاد البعثيون عبر انقلابين، أولهما ١٧ تموز والثاني ٣٠ تموز ١٩٦٨. تخلصوا في الانقلاب الأول عبر تصفية عبد السلام عارف بالتحالف مع معاونيه الأقرب ، وتخلصوا في الثاني من الخصم السهل عبد الرحمن عارف ونفيه خارج العراق . ولقد فازوا في الحالتين بالدهاء أكثر من فوزهم بالقوة .

.....

١-(حنا بطاطو / العراق الكتاب الثالث / مصدر سابق / ص ٢٧٧)

٢-(ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد / سلام عادل سيرة مناضل - الجزء الثاني / دار الرواد / الطبعة الثانية ٢٠٠٤ بغداد / ص ١٧٠)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الجمهورية الثانية (٨ شباط ١٩٦٣) والجمهورية الثالثة (١٧- ٣٠ تموز ١٩٦٨) هي سلطة حزب البعث السياسية ، حيث أن البعثيين هم من صنعوا انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ وأطاحوا بالجمهورية الأولى ، بعد أن فشلت محاولتهم عام ١٩٥٩ لقتل عبد الكريم قاسم واستلام السلطة ، وما نتج عن تلك المحاولة من اعتقال معظم ناشطي الحزب ، وتفكيك منظمات الحزب ، وهروب قادته إلى سورية ، وبقيت خلايا قليلة نائمة داخل العراق .

تأسس في أوائل ١٩٦٠ في دمشق جهاز خاص سمي " مكتب العراق " مهمته مساندة وتنشيط خلايا الحزب وإيقاف الحزب على قدميه في العراق . بحلول عام ١٩٦٢ توسعت قاعدة الحزب وتحولت إلى نواة موجهة لتجمع أوسع نطاقا ، هو(الجبهة القومية) التي ضمت إلى جانب البعثيين ، ضباطا قوميين متحالفين وبقايا حزب الاستقلال وأعضاء الاتحاد الوطني للطلبة واتحاد المعلمين وجمعيات مهنية أخرى . وتمكن الحزب من تأسيس (قيادة القطر العراقي) وبدأ فورا بتحضير قوى الحزب للانقلاب على الحكم . وفي غضون شهور أنشأت القيادة في المدن العراقية الهامة ، وخاصة في بغداد ، شكلت (لجان الإنذار)، والتي سميت فيما بعد (الحرس القومي) الذي كان مهمته النزول إلى الشوارع عند تلقي إشارة الحزب بأسلحتهم ، متخفين بملابس مدنية ، وأن ينتظروا الأوامر المكلفة إليهم (١).

لم تكن المهمة الرئيسة للمكتب العسكري توسيع موطىء قدم البعث داخل الجيش فقط ، بل كانت تركز على كسب أكبر عدد من الضباط للوحدات العسكرية الضاربة لإسقاط نظام الحكم ، بغض النظر عن مشاعر هؤلاء الضباط تجاه النظرة الاجتماعية للحزب . وكانت خطة العمل التي تبناها المكتب العسكري هي تحديد أهداف العملية للانقلاب بالتخلص من عبد الكريم قاسم وقواته الدفاعية ، وكان وسائل تنفيذ هذه المهمة فرضها التوزيع الدقيق القائم للإسناد الذي يعتمد عليه حزب البعث في داخل الجيش .

وبدأ تنفيذ خطة الانقلاب فعلا في ٢٤ كانون الأول ١٩٦٢ بإعلان إضراب الطلاب القوميين بمبادرة من حزب البعث ، وشمل الإضراب المدارس والمعاهد والجامعات ، وكانت الغاية الحقيقية من الإضراب هي تحويل انتباه قاسم عن الجيش والتستر على الانقلاب القادم ، واستمر الاضراب كما كان مقررا حتى يوم الانقلاب ٨ شباط ١٩٦٣.

وفي جانب آخر حذرت القوى الوطنية ، وخاصة الشيوعيين الحكومة ، عندما شعروا أن أمرا ما يتم في الخفاء . وتابع الشيوعيون توجيه نداءاتهم إلى الحكومة لتطهير الجيش من العناصر المشبوهة ، ودعوا الجماهير الشعبية أن تكون مستعدة للرد على عملاء الامبريالية ، علما بأنهم أنفسهم لم يتخذوا أي اجراء ملموس لمواجهة الانقلابيين (٢).

.....

١-(حنا بطاطو / العراق الكتاب الثالث / مصدر سابق / ص ٢٨٣)

٢ - (تعميم شيوعي داخلي صادر عام ١٩٦٧ بعنوأن " محاولة لتقييم سياسة الحزب الشيوعي العراقي في الفترة تموز ١٩٥٨ – نيسان ١٩٦٥ " / ص ٢٣) أنظر (حنا بطاطو / العراق الكتاب الثالث / مصدر سابق / ص ٢٨٧)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حدد الانقلابيون يوم ٢٥ شباط أول أيام عيد الفطر المبارك ، لكن قاسم استلم تنبيها من قبل القوى الوطنية وأدرك شخصيا بأن خطراً ما قادم ، فأحال إلى التقاعد مزيدا من الضباط ، وقبض على مجموعة أخرى من قادة البعث ، وخوفا من المزيد من الاعتقالات ، قرر القادة الذين مازالوا طلقاء تنفيذ ضربتهم يوم الجمعة ٨ شباط . وبعد أن شلوا حركة الجيش الموالي للحكومة بضرباتهم الجوية والأرضية للأهداف المرسومة ، تمكن الانقلابيون من احتلال مبنى الاذاعة والتلفزيون ، وفي الساعة ٣٠ : ٩ صدر البلاغ رقم ١ لزعماء الانقلاب الذين سموا أنفسهم (المجلس الوطني لقيادة الثورة) .

وبعد مواجهات واشتباكات في عدة جهات ومواقع ، تم اعتقال عبدالكريم قاسم في ٩ شباط الساعة ٣٠ : ١٢ وكان معه بعض ضباطه ، منهم فاضل المهداوي وطه الشيخ أحمد . وبعد مواجهة قصيرة مع أعضاء مجلس القيادة الثورة حاول عارف خلالها ، دون جدوى ، الحصول منه على اعتراف بأنه هو وحده أي عارف نفسه خطط لانقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨، بعدها أجريت لقاسم ورفاقه محاكمة ميدانية عسكرية وحكم عليه بالإعدام رميا بالرصاص من قبل فرقة الاعدام . وتم تنفيذ الحكم عند الساعة ٣٠ : ١٣.

لم يكتف الانقلابيون بإعدام قاسم واستلام السلطة ، فقد كلف قادة الوحدات العسكرية والشرطة والحرس القومي بالقضاء على الشيوعيين والموالين وعلى سكان المناطق الذين ساندوا حكومة عبد الكريم قاسم ، وانتشرت قوات الحرس القومي ووحدات من القوات المسلحة تمشط البيوت ، وجرى إعدام كل شيوعي حقيقي أو مفترض لإبدائه مقاومة أو لمجرد الاشتباه بنيته المقاومة ، واستمرت هذه الأوضاع بدرجة أو بأخرى خلال الأشهر التي كان البعث يمسك فيها زمام السلطة (١).

إن التعاون بين حزب البعث والمخابرات الأمريكية ليس غريبا ، وقد أكد ذلك عبد الستار الدوري، عضو قيادة حزب البعث في العراق عام ١٩٦٣، بأنه سمع من القيادي البعثي علي صالح السعدي بأنهم جاؤوا بقطار أمريكي إلى الحكم في العراق عام ١٩٦٣(٢).

ولعل السعدي كان يقصد بذلك علاقة البكر وعماش ب (ليكلاند) الملحق العسكري الأمريكي ببغداد (*).

إن الانشقاق الذي حصل بين البعثيين والناصريين العراقيين بعد مرور شهرين على الانقلاب ومن ثم

.....

١- (حنا بطاطو / العراق الكتاب الثالث / مصدر سابق / ص ٢٩٦).

٢- (جعفر الحسيني / على حافة الهاوية / دار الحكمة / ٢٠٠٣ لندن / ص ١٨)

*- ومن خلال مقابلة رئيس تحرير صحيفة الأهرام أنذاك محمد حسنين هيكل مع الملك حسين ملك الأردن في فندق (كربون) فيباريس، أن ما جرى في العراق في ٨ شباط، قد حظي بدعم الاستخبارات الأمريكية، ولا يعرف بعض الذين يحكمون بغداد اليوم هذا الأمر، ولكني أعرف الحقيقة، لقد عقدت اجتماعات سرية عديدة بين حزب البعث والاستخبارات اكمركزية الامريكية، وعقدت أهمها في الكويت. كما أن إذاعة سرية تبث إلى العراق كانت تزود يوم ٨ شباط رجال الانقلاب البعثيين بأسماء وعناوين الشيوعيين هناك للتمكن من اعتقالهم واعدامهم (صحيفة الأهرام القاهرية / ٢٧ أيلول ١٩٦٣) أنظر(حنا بطاطو / العراق الكتاب الثالث / مصدر سابق / ص ٣٠٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في تموز مع عبد الناصر، واستئناف الحرب مع الأكراد في حزيران بعد أن توقفت مع الانقلاب ، برز إلى حد كبير شعور البعثيين بالعزلة ، الأمر الذي أدى بهم أن يصبحوا أكثر عنفا اتجاه أعدائهم ، وارتكبوا المجازر .

في ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٣ تشكلت وزارة مؤقتة في العراق برئاسة أحمد حسن البكر الذي أصبح وزيرا للداخلية ، إضافة إلى منصبه كرئيس للوزراء ، واستلم صالح مهدي عماش وزارة الخارجية إضافة إلى منصبه كوزير للدفاع . وفي اليوم التالي ١٨ تشرين الثاني ، قاد عبد السلام عارف وأحمد حسن البكر، وطاهر يحيى ، تعاونهم مجموعة من البعثيين المدنيين والعسكريين ، انقلابا آخر ضد جناح حزب البعث المتطرف بقيادة صالح السعدي وحمدي عبد الحميد . تولى عبد السلام عارف منصب رئيس الجمهورية ، تسانده في ذلك مجموعة من الضباط الموالين له ، بينما تولى أحمد حسن البكر منصب نائب رئيس الجمهورية دون أن تكون له سلطات حقيقية .

وبعد المحاولة الانقلابية الفاشلة الأولى لعارف وعبد الرزاق في أيلول ١٩٦٥، والتي شارك فيها كبار ضباط الاستخبارات العسكرية ، وعلى رأسهم العقيد هادي خماس مدير الاستخبارات ، فعهد إليه عبد السلام عارف ، لكونه من عشيرته بالسيطرة على مديرية الاستخبارات وتطهيرها من مؤيدي الانقلاب . في تلك المرحلة اتجه عبد السلام عارف إلى الاعتماد على العشيرة والقرابة والبلدة في إسناد المناصب المهمة بصرف النظر عن الكفاءة والقابلية . وأصبح عارف والضباط من أفراد قبيلته الجميلة ، وهم الحكام الوحيدين في الدولة . وفتح باب التطوع بصورة استثنائية على وحدات الحرس الجمهوري، ووحدات موقع بغداد ، واقتصر التطوع على أبناء محافظة الأنبار فقط (١).

استمر حكم عبد السلام عارف حتى مقتله في ١٣ نيسان ١٩٦٦ في حادث سقوط طائرته العمودية بين مدينتي البصرة والقرنة ، وبعد ثلاثة أيام تم تعيين شقيقه عبد الرحمن عارف رئيسا للجمهورية ، وأن التعيين قد تم في اجتماع مشترك لمجلس الوزراء ومجلس الدفاع القومي . وكان عبد الرحمن قبل استلام منصبه الجديد رئيسا لأركان الجيش .

في ٦ أيلول ١٩٦٧ قاد حزب البعث مظاهرات صاخبة في بغداد ضد نظام عبد الرحمن عارف، وكان على رأس المظاهرات مجموعة من العسكريين المتقاعدين، منهم أحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش وحردان التكريتي. وفي ١٧ تموز قاد حزب البعث مع مجموعة من العسكريين غير البعثيين منهم عبد الرزاق النايف وإبراهيم الداوود وسعدون غيدان انقلابا عسكريا - مدنيا اطاح بحكم عبد الرحمن عارف الذي اقتيد إلى مطار بغداد وأجبر على الرحيل على متن طائرة عسكرية إلى تركيا.

في ٣٠ تموز القي الجناح المدني لحزب البعث القبض على عبد الرزاق نايف ، وتم ترحيله إلى المغرب ، و بهذا سيطر حزب البعث سيطرة كاملة على مقاليد الحكم ، وقد لعب صدام حسين دورا بارزا في اعتقال النايف ، وبدأ يتعاظم نفوذه الحزبي والأمني من خلف الستار (٢).

.....

١- (جعفر الحسيني / على حافة الهاوية / مصدرسابق / ص ٤٧)

٢- (جواد هاشم / مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام / مصدر سابق / ص ٣٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمد صدام إلى رسم الكيانات الحزبية التي أنشأت تدريجيا ، منذ انقلاب ٣٠ تموز ١٩٦٨، مستهدفا بذلك زعزعة المؤسسات الادارية للدولة العراقية ، وحصر جميع الصلاحيات بيده شخصيا، سواء خلال مسؤوليته كنائب لرئيس مجلس قيادة الثورة، أو حين تسلمه المواقع الأولى في الدولة رئيسا للجمهورية ورئيسا للوزراء وقائدا عاما للقوات المسلحة والأمين العام للقيادة القطرية لحزب البعث .

كانت الخطوة الأولى لصدام تشكيل المكاتب الاستشارية في نطاق أعلى سلطات البلاد (مجلس قيادة الثورة)، وأول مكتب تم تأسيسه هو (مكتب العلاقات العامة) وتحول هذا الملكتب بعدئذ إلى دائرة المخابرات العامة، وكان هذا المكتب مرتبطا بصدام مباشرة، والذي أصبح فيما بعد ليقوم بحماية النظام ومن ثم حماية صدام شخصيا . كما تم إنشاء عدة مكاتب : (مكتب الشؤون الاقتصادية ، مكتب الشؤون القانونية ، مكتب شؤون الشمال ، مكتب الشؤون العربية ، المكتب السياسي ، المكتب العسكري ، المخابرات العامة ، مجلس الأمن القومي) واستمر مجلس قيادة الثورة في إنشاء المكاتب الاستشارية، وضمت تلك المكاتب في عضويتها كوادرمتقدمة من الحزب أوفنيين غير حزبيين من أصدقاء صدام (١).

ويمكن القول، إن مجلس قيادة الثورة، وصدام حسين بالذات، غيرا كثيرا من مفاهيم إدارة الدولة وأسسها بإحداث هذهالمكاتب، وتحولت تدريجيا مكاتب مجلس قيادة الثورة إلى أدوات فعالة في استخدام أساليب العمل السري محل أساليب الإدارة العلمية. ولم يعد لمجلس الوزراء وجود فعلي بعد أن توقفت اجتماعاته الدورية.

إن نظرة فاحصة إلى تركيبة المكاتب والمجالس ، ترينا بوضوح الأسلوب الذي اتبعه صدام حسين في الهيمنة التدريجية على جميع أجهزة الدولة ومؤسساتها . وضاعت نتيجة لهذا الأمر، أسس التمييز بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية (٢).

المطلب الأول : ـ مجلس قيادة الثورة وسيادة الحزب الواحد:

بخلاف دول العالم المتقدمة التي اعتمدت أنظمتها السياسية على أسس النهج الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية ، نجد أن معظم دول العالم الثالث قد شهدت تجارب حزبية متعددة ما بين تجارب تعددية حزبية حقيقية ، وأخرى مقيدة او مشوهة ، وأخرى أحادية توتاليتارية .

والانتقال من تجربة حزبية إلى أخرى كان يرتبط بدوافع داخلية وخارجية ، بعضها يتعلق بطبيعة المجتمع وقواه السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وآخر يرتبط بدور العوامل الإقليمية والدولية .

واذا كان العهد الملكي في العراق قد شهد ولادة التعددية الحزبية وإن كانت مقيدة ومرتبطة بالاستعمار البريطاني ، فأن العهود التي تلت هذا العهد ازدادت سوءا وتراجعاً خطيراً لصيرورة التجربة الحزبية التي تعترض تراكم الخبرات وتراتب الخطوات . ففي هذه العهود شهد العراق قطعاً للصيرورة وتشويهاً

.....

١- (جواد هاشم / مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام / مصدر سابق/ ص ٢٥٣)

٢- (جواد هاشم / مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام / مصدر سابق/ ص ٢٥٧)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خطيراً لها توضحت بشكل جلي منذ العام ١٩٦٣ وبلغت ذروتها في العام ١٩٦٨ وحتى عام ٢٠٠٣ ، إذ سيطرت على الحياة السياسية العراقية مظاهر سلبية عديدة ، ومنها سيادة نمط الحزب الواحد ، وليعيش العراق حالة فريدة من نوعها كان لها إفرازات خطيرة في نتائجها وتداعياتها .

إن حكم البعث منذ عام ١٩٦٣ حتى عام ٢٠٠٣ يوم سقوط النظام ، الفترة التي سلبت فيها آمال وأمنيات الشعب العراقي بكل مكوناته ، الحقبة التي أصبحت في تحطيم مؤسسات الدولة والمجتمع أسلوباً لترسيخ الرذيلة الذي جسد تاريخها بعث الاستبداد . وبهذا يكون العراق قد مر بمرحلة عمرها أربعون سنة هي مرحلة " العقود المظلمة ، التي تشكل بمعايير التاريخ السياسي ، مرحلة ماضية ، وبمعايير الرؤية الأيديولوجية حقبة بائدة ، وبمعايير الثقافة همجية خالصة ، وبمعايير الجمال قبحا تاما ، وبمعايير الأخلاق رذيلة لا مثيل لها ، وهي أحكام سليمة "(١).

نشأ حزب البعث العربي الاشتراكي من خلال ثلاث مجموعات ، ظهرت المجموعة الأولى عام ١٩٣٩ في لواء الاسكندرونة السوري ، من الطلاب والمعلمين بزعامة السيد (زكي الأرسوزي) وشكل الأرسوزي تنظيمه الأول تحت اسم (الحزب التقدمي العربي) الذي تأسس عام ١٩٣٨ حيث استطاع أن يجمع حوله أعدادا كبيرة من الطلاب والمعلمين الذين كانوا يمثلون جزءا من الآلاف المهاجرين السوريين من لواء الاسكندرونة إلى سوريا بعد ضمها إلى تركيا عام ١٩٣٩.

أما المجموعة الثانية فكانت بزعامة (ميشيل عفلق) و (صلاح الدين البيطار) اللذين شكلا تنظيما أطلقا عليه اسم (الإحياء العربي) وصدر أول بيان له في شباط عام ١٩٤١، وكان موجها لدعم الإضراب العام ضد الاحتلال الفرنسي . وبعد عام وبعد أن توسع نشاط تنظيمهما بانضمام رفاق الأرسوزي إليه ، جرى تغيير اسم التنظيم إلى (البعث العربي) .

أما التنظيم الثالث فتمثل بمجموعة (أكرم الحوراني) التي نشأت في الأساس في (حماة) تحت شعار محاربة الإقطاع الذي كان سائدا في المجتمع آنذاك ، وتراكم الثروة لدى الإقطاعيين في حين كان الفقر يلف الجانب الأكبرمن أبناء الشعب (٢).

إن الشعارات التي استخدمها حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق عند قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ (الوحدة والحرية والاشتراكية) لم تكن إلا وسيلة للوثوب إلى السلطة ولشق جبهة الاتحاد الوطني ، واللجنة العليا للضباط الأحرار، وتثبيت حكمهم والسيطرة على المرافق العامة للدولة العراقية السياسية والعسكرية ، وفرض نظام حكم الحزب الواحد ، وتقليص دور شركائهم القوميين ، مما أدى إلى التوتر والصراع بين الجانبين .

واعتمد البعثيون في تحقيق آمالهم وأهدافهم هذه على قوات الحرس القومي، التي أعدوها قبل الانقلاب، وجرى توسيعها واعطاؤها صفة رسمية بعد الانقلاب .

.....

١- (ميثم الجنابي / العراق ومعاصرة المستقبل / مصدر سابق / ص ٦)

٢- (حامد الحمداني / سنوات الجحيم / فيشون ميديا / ٢٠٠٧ السويد / ص ١٩)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن نمط نظام الحزب القائد الذي تذرع به حزب البعث العربي الاشتراكي منذ استيلائه المباشرعلى السلطة عام ١٩٦٨ لايمكن درجه ضمن التصنيفات الأكاديمية للحزب السياسي لكون هذا النظام يمثل نمطاً تبريرياً أكثر من كونه يمثل تصنيفاً اكاديمياً. لقد حاول حزب البعث العربي الاشتراكي الفاقد للقاعدة الشعبية والجماهيرية إيجاد مثل تلك القاعدة ، وانتهاجه إجراءات القمع التعسفي وإشاعة روح العنف في الداخل ، او اللجوء إلى مغامرات أشد خطورة في الخارج ساهمت في إبقاء النظام بدون رصيد جماهيري يذكر، بل زادت من عزلته .

لقد سعى نظام البعث منذ استيلائه على السلطة إلى ترسيخ نظرية المؤامرة في وعي المجتمع العراقي بدلاً من نظرية الاستيعاب والحوار والمناقشة ، حيث كان يبرر ذلك تحت ذريعة أن العراق يتعرض لمؤامرة من قبل القوى الامبريالية والرجعية . وقد ترجم هذه التوجهات داخلياً في استمرارية حالة التوتر الاجتماعي والسياسي ، وفي عسكرة المجتمع عبر تشكيل هياكل عسكرية وأخرى مدنية ذات طابع عسكري سعى من خلالها إلى ضمان ديمومة حكمه. والمسوغ ذاته وظفه في تبرير موقفه المناوئ للديمقراطية ، فقد تم حظر جميع الأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية الأخرى ، كما حرم الشعب من أبسط مظاهر المشاركة السياسية أو إبداء الرأي بدافع أن البلد يتعرض لـ " مؤامرة عدوانية "، وما ترتب على ذلك من اتهام كل من لايسير في طريق البعث بـ " التآمر " و " العمالة " و " الخيانة ".

إن انعدام علاقة التفاعل بين نظام البعث والمجتمع بفعل انعدام المشاركة السياسية ، وعجز النظام عن إنجاز التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية قادت إلى أن تسقط كافة ادعاءات النظام حول شرعيته من جانب، وإلى انعدام الاستقرار السياسي في البلد من جانب آخر بحكم المعادلة الطردية في العلاقة بين المشاركة السياسية وشرعية النظام السياسي .

فالشرعية الثورية التي كان يستند اليها النظام تحولت عملياً إلى " شرعية " عصبوية أهلية مستندة إلى القبلية والعشائرية والطائفية التي تقع الأسرة في قمة هرمها السياسي وعلى الرأس منه القائد الحاكم .

إن المجال السياسي العصبوي (القرابي) الضيق لنظام البعث في العراق جعل منه نظاما كابحاً للديمقراطية ، وحامياً للاستبداد السياسي .

ففي ظل التسلط والهيمنة واحتكار السلطة والرأي والقرار، ومصادرة حقوق الآخرين تعرض نسيج المجتمع العراقي للتشوه ، وتضررت منظومة القيم الاجتماعية والاخلاقية . كما أفرزت تلك السياسات ولادة ثقافة جديدة هي ثقافة الخضوع والخنوع كبديل عن ثقافة المساهمة والمشاركة .

لقد قادت سياسات النظام البعثي إلى آثار سلبية جسيمة انعكست تداعياتها على جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وأدت إلى كوارث حقيقية دفع ثمنها الشعب العراقي وعلى مدى اجيال . وعليه يمكن القول ، إن السلطة البعثية هي سلطة ديكتاتورية استبدادية فردية مطلقة ذات طبيعة شوفينية اعتمدت ممارسات وأساليب طائفية وعرقية في الحكم ، واتسمت بنزعة عدائية وتوسعية إزاء دول الجوار، حيث مثل نظام البعث في العراق محو المحنة التي عانى منها الشعب العراقي وأساسها ، وكانت عاملاً اساسياً في جميع الأزمات التي تعرض لها ، وكان آخرها الاحتلال العسكري الأميركي للعراق .

إن النظام الحزبي الذي طبق في ظل حكم حزب البعث العربي الاشتراكي منذ استيلائه لأول مرة على السلطة عام ١٩٦٣ ومن ثم عام ١٩٦٨ وحتى سقوطه عام ٢٠٠٣ لم يكن نظاما تنافسياً ديمقراطياً ، بل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نظاما أحاديا سلطويا ً. وأن استمرارية هذا النظام لم تكن نتاج قناعات شعبية حقيقية ، بل نتاج استخدام النظام لأدوات غير سلمية وقمعية سواء في تعامله مع القوى الحزبية الأخرى أو مع شرائح المجتمع كافة على اختلاف أطيافهم ومذاهبهم . كما إن هذا النظام الحزبي التوتاليتاري ، السلطوي غير التنافسي ، قد انزوى تدريجياً ليحل محله حكم الدكتاتور الواحد السلطوي والذي كان من نتاجاته جلب الكوارث ليس للعراق فقط ، بل وللدول المجاورة أيضاً .

فبعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ أصبحت لحزب البعث سلطة واسعة النطاق ، تركزت خيوط الحكم الرئيسية كلها بيده عندما سيطر على (المجلس الوطني لقيادة الثورة) الذي شكل قلب السلطة الفعلية للنظام الجديد. فقد حصل البعثيون على ١٦ مقعدا من مجموع ١٨ في مجلس القيادة . وكان للمجلس الحق في إصدار القوانين وتعيين مجلس الوزراء وإقالته ، وأن يتصرف كقيادة عليا للقوات المسلحة ، وقيادة عليا للشرطة والحرس القومي ، والإشراف العام على شؤون الجمهورية بما فيها الاستخبارات العسكرية والأمن (١).

إن أربعة عقود من الاستفراد الكلي لحزب سياسي واحد في السلطة واستبداد شامل وانتهاك كامل لكل الحرمات التي يتنافى لأدنى المعاييرالاخلاقية والرؤية السياسية العقلانية والإنسانية ، أدى هذا التهورإلى صنع همجية بعثية هي النموذج الأكثر سوءا وعنفا في التاريخ العراقي المعاصر، لما لا يستحق الوجود. حيث مارس بصورة وحشية القتل والاعتقال والسجن وإهانة الكثير من أبرز الشخصيات الوطنية السياسية والاجتماعية. فالعقود المظلمة الأربعة من فترة حكم التوليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية تعبر عن غياب النضوج الفكري والحكمة السياسية في التاريخ العراقي ككل .

تميزت المنظومة السياسية للدولة العراقية بهيمنة الحزب الواحد (حزب البعث) وفرض قيادته السياسية على المنظمات النقابية والمهنية . ورسخت سلطة البعث بتعاقب كتلتها السياسية الحاكمة حكم الأقلية المتجسدة أنذاك . فرضت الطغمة الحاكمة أيديولوجية البعث القومية ذات التوجهات اليمينية والشوفينية المتطرفة ، ومنعت وجود أي أفكار أو أحزاب سياسية أخرى بجانبها. وكانت تصريحات المسؤولين البعثيين وعلى رأسهم صدام حسين ، لامكان لغير فكرة البعث في العراق . وفي ضوء ذلك أصبحت الأيديولوجية القومية البعثية هي السائدة في دوائر الدولة ومؤسساتها وأجهزتها المدنية والعسكرية وكذلك النقابات والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني .

إن الهيمنة الأيديولوجية لحزب البعث الحاكم أدت إلى المصادرة التامة لحرية إبداء الرأي المخالف. وشكل مجلس قيادة الثورة لجاناً حزبية حكومية خاصة لمراقبة الصحافة وأجهزة الإذاعة والتلفزيون والسينما والمسرح ، ومراقبة المناهج الدراسية المدرسية والجامعية ، ومجالات الثقافة والنشر، وكانت وزارة الاعلام تصدر بين الحين والآخر قوائم طويلة تضم أسماء مئات الكتاب العراقيين والعرب والعالميين من مختلف الاختصاصات الذين منعت تداول كتبهم بالبيع والشراء والقراءة وقامت بمصادرتها من المكتبات العامة والخاصة واتلفتها .

.....

١- (حنا بطاطو / الكتاب الثالث / ص ٣١٧)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد عاش العراقيين تحت وطأة المصادرة الكاملة لحرية الكلمة وحرية الاطلاع على ما ينشر في دول العالم . كما إن حزب البعث من حيث أفكاره الشوفينية ونهجه الدكتاتوري قد توافق على ممارسة جوهرية يقوم فحواها في تجاهل واحتقار منطق العقل ولغة الحقيقة والاخلاق والمبادىء ، مقابل اليقين المبني على الجهل بحقائق التاريخ ومتطلبات التطور المتجانس للدولة والمجتمع . من هنا يجب أن ندرك أن حزب البعث لم يكن تاريخه في العراق أكثر من تاريخ تدمير البلد برمته .

لقد برهنت الأحداث التاريخية على أن النهج الديكتاتوري يؤدي بالضرورة إلى كل ما يتنافى ويتعارض ويتضاد مع القانون والعدالة الاجتماعية . أما النتيجة الطبيعية لانتهاك القانون فتقوم في سيادة العنف والارهاب المنظم ، وذلك لأن تغليب الحزب والحزبية يقلص تدريجيا القاعدة الاجتماعية للحزب السياسي نفسه ويحوله إلى مجموعة معزولة عن المجتمع وبالتالي عن الدولة بالمعنى الحقيقي للكلمة ، ومع ما يترتب على ذلك من محاولات حثيثة لإدراج كل مكونات الدولة والمجتمع تحت قبضة الاستحكام المطبق للحزب . وهي صيغة جسدها حزب البعث . إذ لم يعد في الواقع أكثر من يافطة لعائلة صدام ، وصدام يافطة لجهاز قمعي خارج على كل قانون وشريعة إنسانيـة . وهي الحصيلة التي أدت إلى خراب العراق سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وعلميا وثقافيا وأخلاقيا (١).

إن بقاء حزب البعث طيلة أربعـة عقود له تأثيره وجذوره من حيث بروزه وسقوطه. وإن البيئة الفكرية والأرضية السياسية والمحيط الاقليمي والسياسة الدولية ، كانت السبب في بروزه ووصوله . لقد اجتمعت عوامل عدة مكنت حزب البعث من الظهور في السلطة والتحكم والاستمرار . فالإرث التاريخي كان موجودا ومجربا . كما أن الفكر البعثي جاء منسوجا بآلية دكتاتورية تقليدية ، ولكن خيوط هذا النسيج استخلص من ثقافة وبيئة عراقية وعربية خالصة .

وقد نجح البعث في أن يقرأ كل هذا ويطرز به نسيجه الإداري والسياسي طوال كل فترة حكمهِ ، وجاءت المصالح الدولية والإقليمية متوافقه مع نجاح البعث في تأمين مصالحها .

المطلب الثاني : - سيادة العشيرة الواحدة:

إن نظام البعث في العراق كان نظاما شمولياً ارتكز على نظام الحزب الواحد وتمثل بازدياد تمركز السلطة بيد مجموعة طغت عليها الولاءات العشائرية والقبلية ، حيث وصل ضيق الجماعة القرابية ذروته بعد استحواذ صدام حسين على الموقع الأول في الهرم السياسي والحزبي عام ١٩٧٩.

لقد شهدت فترة حكم حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق (١٩٦٣-٢٠٠٣) سيطرة النظام الشمولي القائم على نظام الحزب الواحد والذي تمثل بازدياد تمركز السلطة بيد مجموعة قرابية طغت عليها الولاءات العشائرية والقبلية ، حيث شهدت باستمرار تنامي الصراعات بين أطرافها ، واحتدام التناقضات داخل اركان الحكم عموماً ليسير العراق نحو مزيد من الخضوع لحكم استبدادي فردي اختزل فيه صدام حسين العراق بشخصه وتحول إلى مركز للعبادة الشخصية .

.....

١- (ميثم الجنابي / العراق ومعاصرة المستقبل / مصدر سابق / ص ٥٦)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لم يتمكن حزب البعث العربي الاشتراكي من تحقيق أهدافه في العراق ولو في حدودها الدنيا ، فبدلاً من الوحدة سادت روح التجزئة وتغذية النعرات الطائفية والعرقية ، وبدلاً من الحرية كان هنالك طابع الاستبداد في الداخل والانتقاص من سيادة العراق في الخارج ، وبدلاً من الاشتراكية انتشر الفقر والعوز لدى الغالبية من بناء الشعب العراقي مقابل تخمة فارهة للنخبة الحاكمة .

لقد حدثت تحولات كبرى في مسار الدولة العراقية ، وخاصة عندما سادت الشعارات الأيديولوجية والفكرية في حل الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، حيث جرى ترسيخ السمات الطائفية العشائرية للحكم فضلا عن حدوث تغيرات في التشكيلة الاجتماعية .

إن شخصية صدام الدموية تعاونت على تشكيلها عائلة مشردة ، وطفولة انعزالية معذبة ، وبيئة ريفية قاسية ، ما يدل على وضعه النفسي الذي كان سببا أساسيا في كل ما أصاب العراق من ويلات ومـآس . كما إن الجانب الآخر من شخصيته ، الذي لا يقل أهمية عن وضعه النفسي ، والذي يبدو واضحا من سلوكه وتصرفاته وهو تمسكه بالعقلية الريفية ، القائمة على القسوة والثأر والانتقام ، ولأن شخصيته ارتبطت بأعمال العنف والقتل ، فإنه لم يكن شخصية مقبولة في المجتمع العراقي (*).

بالرغم من سيطرة الشعارات القومية وسيادة الحزب الواحد ، إلا أن تطور الدولة العراقية أفضى إلى سيادة العشيرة الواحدة وتحكمها في توجهات النظام السياسي ومفاصل الدولة العراقية . ولقد تعزز بناء الأجهزة السيادية والمراكز الادارية على أساس المواقع الحزبية والتي تحولت في مجرى الإقصاء والاندماج إلى سمات عشائرية معتمدا على المقربين . إذ منح صدام أقرباءه المباشرين من الريف ، أعلى مناصب الدولة ، وأعلى الرتب العسكرية ، والشهادات الجامعية ، وأصبحوا سلطة فوق الحزب والدولة والشعب . وبالإضافة إلى المقربين من صدام والذين منحهم أعلى المناصب السياسية والعسكرية في الدولة ، ولهذا فأن هناك العشرات من أبناء العشيرة ، والذين شغلوا مناصب مهمة في الحزب والدولة ، وقد شاركوا جميعا في أعمال قتل وتعذيب واغتصاب ونهب (١).

إن الثقافة الريفية والتي يقع تحت تأثيرها على غالبية الشعب العراقي ، هي مصيبة العراق الكبرى (٢). وتقوم هذه الثقافة على إعلاء قيم القوة والعصبية ، حيث يسود الجهل والنفاق والحسد ، ويغيب العقل والحوار . ويكون القتل والنهب فضائل لمن يبدع فيها ، ومنقصة لمن يتردد عنها (**).

.....

*- وقد ظهر في أول صورة علنية له، بعد انقلاب ١٧ تموز مع البكر حاملا بندقية رشاشة، وفي يوم ٣٠ تموز ١٩٦٨، تصورهكثيرون أنهمجرد حارس البكر، ولكنهفاجأ الجميع، إذ سيطر على البكر وأخذ منهالسلطة الفعلية وأنفرد بها.

١- (جعفر الحسيني / على حافة الهاوية / مصدر سابق / ص ١٢٠)

٢- (د. علي الوردي / لمحات اجتماعية من تأريخ العراق الحديث – الجزء الثاني / الطبعة الثانية / ص ٥)

**- يورث الآباء لأبنائهم الاعتزاز بقيم القتل والعصبية. ويطري على الحرامي بأنه " دواس ليل "، والقاتل بأنه " رجل ". والذي تزداد مكانته كلما كثرت ضحاياه. ويتناقل المجتمع الريفي بتفاخر حكايات المعارك العشائرية، رغم أنها تثور لأتفه الأسباب وبأي لحظة. ولا أحد يناقش الأسباب أو يعترض عليها. إنما العار يلحق أولئك الذين جلسوا في بيوتهم، ولم يشاركوا في "الفزعة " (جعفر الحسيني / على حافة الهاوية / مصدر سابق / ص ١١٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جاء صدام من هذا الوسط الريفي معبأ بثقافته معتزا بتقاليده ، حتى يمكن القول إنه خلاصة " العقلية الريفية " ونتائجها . وقد استعار صدام الكثير من ثقافة الريف التكريتي ، في حكمه للعراق (*).

وبتأثير العادات الريفية ، فقد أصدر قوانين تبيح القتل ثأرا أو غسلا للعار . ابتداء من النصف الثاني من السبعينات ، أصبح صدام حسين الرجل الأقوى في السلطة ، وهو يمسك بقوة بأزمة الحكم ، وأصبح (أحمد حسن البكر) رئيس الجمهورية ، أسيرا له ، منفذا كافة أوامره . لقد استغل صدام ضعف بكر وبدأ يتعامل معه بتخويفه واستفزازه . وأخذ يجمع كل السلطات في يد البكر ليمارسها هو فعليا . استسلم البكر لصدام وحاول الانسحاب مبكرا من المسرح السياسي . إذ قدم استقالته أمام المؤتمر القطري الاستثنائي عام ١٩٧٦ متذرعا بأحواله الصحية ، واشترط صدام لعودته عنها ، وبعدها فقد البكر السلطة تماماً .

وضيق صدام الخناق على البكر، وقام بتصفية عدة أفراد من عائلته ، ممن كانوا يبادلونه العداء . إذ قتل زوج ابنة البكر، وابن بكر الأوسط مع زوجته وأطفاله في حادثتي سيارة . كما وتوفيت زوجة البكر في هذهالفترة . لقد عاش البكر أواخر حكمه وحيدا بين أحزانه ، حتى سكرتيره العميد حميد التكريتي ، قتل من خلال إطلاق النارعليه من النافذة وهو يتناول الطعام في بيته (**).

المبحث الثالث : - السياسة الداخلية والخارجية للدولة العراقية :

بعد الحرب العالمية الأولى تدخلت القوى الدولية في اللعبة السياسية في العراق . وكانت الأسباب التي دفعتهم لهذا كثيره ، والسلوك الذي استخدموه في الماضي والحاضر القريب لم يكن مختلفا عما عرف

العراقيون من فكر سياسي وأنظمة حكم . لربما كان تولي العرش من قبل ملك غير عراقي هو أحد مؤشراته الواضحة ، وكذلك الاهتمام الدولي تعاظم بعد اكتشاف أحد مصادر الطاقة الحيوية في العراق والتي تحتاج إلى قوة تحميه وتؤمن تدفقه بصوره مستمرة للأسواق العالمية ، قوة يمكنها أن توازن كل هذه الصراعات والخلافات الداخلية والإقليمية والدولية .

فالصراع الإقليمي كان ومازال موجودا ، والعامل الدولي كان ملهوفا متحمسا متسرعا لتأمين مصالحه الأستراتيجية . لايختلف اثنان على شمولية الفكر البعثي ، ولايعجز المرء في تحديد الملامح العامة التي زينت فترة حكم البعث هذه الملامح والمبادئ كانت مستمدة من مبادئ الدكتاتورية الصدامية والتوتاليتارية البعثية ، كما ابتكرتها الإنسانية في يوم من الأيام كالفردية والشمولية والمركزية الشديدة في صنع القرار .

*- وهناك أمثلة كثيرة على ذلك. فالقتل في الريف على الهوية العشائرية، حيث يتم قتل أقارب العدو ثأرا أو انتقاما، طبقه صدام، معاقبا أقرباء وأصدقاء ضحاياه، إلى حد إبادة اسرة أو قبيلة بأكملها، انتقاما من أحد أفرادها، وغير ذلك الكثير.

**- مع صعود صدام ازداد نفوذ فرع العشيرة الذي ينتمي إليه، وبرز في هذه الأثناء المقدم عدنان خير الله، شقيق زوجة صدام وابن خاله، وزوج ابنة البكر، ورغم أن خبرته العسكرية لا تتجاوز خبرة ملازم أول في الجيش، وهي رتبة أيام الانقلاب، عين وزيرا للدفاع برتبة فريق أول طيار ركن. لقد أصبح صدام قادرا على إبعاد البكرعن الرئاسة متى ما شاء. وأصبح البكر نفسه زاهدا في الحكم ومستعدا أن يغادره متى طلب منه ذلك (جعفر الحسيني / على حافة الهاوية / مصدرسابق / ص ٤٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكذلك الاستخدام المتعسف والوحشي للقوة والسلطة إلى أدلجة الأقتصاد والمجتمع والإعلام والثقافة العامة بأيدولوجية الحزب وتبذيره للمال العام ، وذلك بمنح بعض الدول والمنظمات والأحزاب السياسية والأشخاص والصحف العالمية والعربية أموالا طائلة وكوبونات نفطية مقابل شراء ذممهم وضمائرهم وكسب مواقفهم وتأيدهم له ولنظامه الجائر وللتغطية على جرائمه وانتكاهاته الفضيحة ضد شعبه وجيرانه. وتحويل العراق من إحدى أغنى دول العالم إلى أفقر دول العالم وخاصة بعد غزوه للكويت ووقوعه تحت العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه من قبل مجلس الأمن الدولي ، وقيامه بتهريب النفط العراقي عبر الدول الإقليمية وخاصة أثناء الحصار المفروض على العراق في فترة التسعينات من القرن الماضي ، حيث حصل على مبالغ مالية ضخمة من تلك العمليات وقام بيوديعها في جيبه الخاص دون علم أو اشعار وزارة النفط بذلك وذا ما سبب ضررا كبيرا للاقتصاد العراقي وهدرا كبيرا للمال العام (١).

فبرنامج (النفط مقابل الغذاء) كان القصد منه توفير الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي . والتي جرى تنفيذه في سياق نظام العقوبات . وضع هذا البرنامج ، حينما ساور مجلس الأمن المخاوف ، في شأن استمرار معاناة الشعب العراقي، نتيجة الحصار والعقوبات الدولية التي فُرضت على العراق في آب ١٩٩٠، بسبب غزوه للكويت ، فأصدر مجلس الأمن في نيسان ١٩٩٥ القرار رقم ٩٨٦ ، الذي يتضمن صيغة النفط مقابل الغذاء ، بصفتها تدبيراً مؤقتاً لتوفير الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي .

وكان كل أعضاء مجلس الأمن الدائمين قد قللوا من قيمة العقوبات المفروضة على العراق . وحتى الولايات المتحدة قامت بمساومة عندما استثنت التجارة غير المشروعة عبر تركيا والأردن من قانون كان له أن يوقف مساعدة الولايات المتحدة للدول التي تنتهك العقوبات المفروضة على العراق .

وكانت روسيا إلى جانب العراق وأقوى حليف في مجلس الأمن . وقد أعاقت عددا من المساعي الأميركية والبريطانية لتشديد القيود على واردات العراق، وكانت تبلغ حكومة صدام حسين مسبقا عن مواعيد وأماكن حدوث عمليات التفتيش عن الأسلحة التي كان يقوم بها مفتشو الأمم المتحدة.

فعندما فرضت الأمم المتحدة أول مرة العقوبات على العراق عام ١٩٩٠ اشتكت تركيا والأردن من أن العقوبات يمكن أن تلحق الضرر باقتصادهما الذي يعتمد على النفط العراقي . ولهذا سمحت الولايات المتحدة وبقية أعضاء مجلس الأمن وبهدوء للعراق بتصدير النفط الى جيرانه مقابل النقد أو مبادلة السلع التجارية . واكتشفوا فيما بعد، ان تلك السلع غالبا ما كانت تحتوي على تجهيزات عسكرية.

أدى برنامج النفط مقابل الغذاء الى توسيع هائل لتجارة العراق، وسرعان ما اصبح استثناء تركيا والأردن القاعدة بالنسبة للجيران. وراحت ايران والبحرين والامارات العربية المتحدة ومصر وسورية تتلقى النفط العراقي خارج برنامج النفط مقابل الغذاء .

وكان برنامج النفط مقابل الغذاء يتميز بوجود ثغرة كان صدام حسين يسعى الى استثمارها ، وهي انه سمح للعراق باختيار شركائه التجاريين . وأصر صدام على أن الحفاظ على تحكم البلاد في انفاقها هو مسألة ذات علاقة بالسيادة، وتمسك بذلك الى أن وافق مجلس الأمن على ذلك في حزيران ١٩٩٦.

.....

١ - (داؤد السليفاني / الأيام السوداء / مصدر سابق / ص ١٦٤)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي نموذج ترددت اصداؤه في السنوات التالية دعمت روسيا وفرنسا والصين حق صدام في اتخاذ القرارات الخاصة ببلاده .

ومنح ذلك البرنامج العراق وسائل جديدة للاحتيال، وتشير الدلائل الى أن الثغرات لم تكن مصادفة . " وكان صدام حسين على دراية جيدة بمصالح الأطراف المختلفة وكيفية استغلال لعبة التعارضات في هذه المصالح . وارتباطا بهذه التعارضات، أعد صدام حسين والموالين له قائمة بالشخصيات البارزة من السياسيين ورجال الدين والصحافيين والشخصيات الاجتماعية التي اعتقدوا انهم يمكن أن يؤثروا على الدول الأعضاء في مجلس الأمن لدعم العراق خلال المفاوضات. ومنح من في القائمة كوبونات يمكن أن يبيعوها الى شركات نفط أو وسطاء لقاء أرباح كبيرة. وضمت القائمة أسماء عشرات من الشخصيات الروسية والفرنسية والبريطانية والأمريكية . وقد نفى الجميع صلتهم بذلك "(١) .

وقال احد الدبلوماسيين الروس ممن كانوا على صلة بالبرنامج إن "كل طرف مارس لعبته. وكل طرف استخدم الطرف الآخر. والجميع اتفقوا على أن يغلقوا عيونهم قليلا ".

لقد تميز النظام السياسي لفترة البعث بسيادة النزعة البوليسية بعد رفعها إلى مستوى السياسة الرسمية للسلطة العراقية . وبعد سيطرتها على الوظائف الخدمية والأنتاجية وهيمنة السلطة الحاكمة على الثروات الوطنية وما نتج عن ذلك من ربط الحركة السياسية للقوى المنتجة بقرارات السلطة التنفيذية وتوجهاتها السياسية . لقد استخدمت السلطة البعثية العنف الاقتصادي والسياسي الهادف إلى تغيير التركيبة الاجتماعية عبر عمليات التهجير والتبعيث ومصادرة ملكية قوى اقتصادية في التشكيلة الاجتماعية العراقية تحت شعارات قومية ونزعات طائفية .

المطلب الأول : - هيمنة الدولة على الاقتصاد :

لقد احتكر حزب البعث سلطة الدولة للثروة الوطنية وتوظيفها في خدمة المصالح الخاصة والتوجهات السياسية للأقلية الحاكمة ، واحداث تغيرات طبقية جديدة في التشكيلة العراقية أدت إلى إضعاف البرجوازية الوطنية عبر هيمنة الدولة الغير شرعية على القطاعات الإنتاجية الأساسية وكذلك على التجارة الخارجية والداخلية . وظهور قوى اجتماعية وشرائح طبقية متنفذة مترابطة والجهاز البيروقراطي - العسكري للدولة مهيمنة على معظم المواقع الإنتاجية والخدمية .

"إن الإجراءات التي اتخذها حزب البعث الحاكم أفضت إلى نتائج بالغة الخطورة على الدولة وتشكيلاتها الاجتماعية تجسدت باحتكار الدولة وسلطتها القمعية بعد اكتسابها رداءا طائفيا وعشائريا . كما احتكر حزب البعث الحاكم سلطة الدولة للثروة الوطنية وتوظيفها في خدمة التوجهات السياسية والاجتماعية للأقلية المرتبطة بالطغمة الحاكمة "(٢).

.....

http://aawsat.com/details.asp?section=4&article=281007&issueno=9565

١ - صحيفة الشرق الأوسط / ٤ شباط ٢٠٠٥ العدد ٩٥٦٥

٢ - (لطفي حاتم / الدولة العراقية وسمات بنيتها الطائفية /الحوار المتمدن / العدد ٢٥٨٧ في ١٦-٣-٢٠٠٩)
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=165903

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهنا يمكن القول أن تلك الإجراءات قد سارت بالاقتصاد العراقي في اتساع القطاع العام وزيادة فعالياته بحيث أصبح جزء كبير من النشاط الاقتصادي يدار بواسطة أجهزة الدولة ، واستحدثت لذلك مجموعة كبيرة من المؤسسات الحكومية . وقد رافقت هذا التنظيم صعوبات عديدة من الناحية التطبيقية ، أهمها تدخل الكوادر الحزبية في التعيينات التي تمت لإشغال الوظائف العليا في المؤسسات والمنشاة ، وملء تلك الوظائف بعناصر بعثية (١).

لقد حاول صدام حسين تحقيق نصر سياسي كبير يثبت من خلاله موقعه داخل العراق ، لينطلق منه إلى الوطن العربي بأنه البديل الأوحد لقيادة العرب . وبالرغم من أن المناخ السياسي في السبعينات من القرن الماضي لم يكن مهيأ لنصرعسكري . فكان لابد من البحث عن مجال آخر للنصر . وقد وجد صدام هذا المجال متاحا في الجانب الاقتصادي وخاصة النفط ، لذلك أشرف بنفسه على المراحل التي سبقت التأميم ، والمراحل التي أعقبته .

وبعد عشر سنوات من قرار التأميم ، عقد حزب البعث في العراق مؤتمره القطري التاسع في حزيران ١٩٨٢، وبحث موضوع تأميم النفط في العراق ودور صدام حسين فيه ، وخرج التقرير الخاص بذلك المؤتمر ليقول : إن الرفيق صدام حسين هو القائد السوقي والتعبوي لعملية تأميم النفط التي تعتبر من أكبر المنجزات الوطنية والقومية والتأريخية .

كانت مؤسسة كولبنكيان البرتغالية تمتلك ٥% من امتيازات نفط العراق ، وقد شمل تأميم النفط في ١حزيران ١٩٧٢ هذه الحصة أيضا . قرر صدام حسين بعد تأميم هذه الحصة باسم " قيادة الثورة " الاحتفاظ بعوائدها السنوية في حساب مستقل في الخارج لكي تكون لقيادة الحزب ، وبهذا الصدد قال صدام لمجموعة من قادة حزبه ، إن مبالغ كافية من المال ضروري لاستخدامها في العودة إلى الحكم في حال وقوع انقلاب ، أو في حالة وقوع غزو خارجي ، فلا بد من وجود مصدر مالي ضخم لديه خارج العراق .

وأصدر مجلس قيادة الثورة قانونا خصص بموجبه ٥% من عوائد العراق النفطية سنويا للحزب ، وتودع في حساب خاص في الخارج تحت إشراف صدام حسين . وحسب تقدير المختصين فأن العوائد المتراكمة من هذه النسبة قد بلغت في نهاية عام ١٩٨٩ حوالي عشرة مليارات دولار أمريكي . وعلى افتراض استثمار تلك المبالغ في ودائع مصرفية ثابتة ، وبعائد سنوي بنسبة ٨، ١٨% فإن المبلغ المتراكم في نهاية عام ١٩٩٠ يصل إلى ٣١ مليار دولار (٢).

.....

١-- (جواد هاشم / مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام / مصدر سابق / ص ١٥٤)

٢-(جواد هاشم / مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام / مصدر سابق / ص ١٤٩) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : - الاضطهاد العرقي والديني والحروب الخارجية للنظام :

حكمت العراق العديد من الأنساق الاجتماعية كالعشائرية والقبلية ومن بعدها الأنظمة السياسية الشمولية والاستبدادية والدكتاتورية والديمقراطية ، وبات تغييرالحكومات التي حكمت العراق ليس بتغيير جوهري ولم يجلب بالجديد ، لأنها أفرزت وأورثت النزعات العرقية والإثنية وحولتهما لأيديولوجيتين فكريتين سياسيتين . لقد عاش العراق أربعة عقود في ظل حكم البعث التوتاليتاري بدون دستور دائم ، وبدون مؤسسات شرعية دستورية منتخبة من قبل الشعب في انتخابات ديمقراطية حرة نزيهة .

فمنذ البدء ، لم يستند إلى الشرعية الدستورية في استلامه للسلطة السياسية وطريقة ممارسته للحكم . وكان الحاكم الفعلي هو " مجلس قيادة الثورة " الذي ترأسه حاكم مطلق . احتكر مجلس قيادة الثورة سلطات البلاد الثلاث ، التشريعية والتنفيذية والقضائية . ويقرر الدور القيادي لحزب البعث في الدولة والمجتمع . وإذا كان الحكم قد بدأ بهيمنة حزب البعث ، لكنه بعد فترة غير طويلة تحول إلى سيادة وهيمنة فرد واحد هو صدام حسين .

إن حكم البعث في العراق لم يستند إلى أسس ديمقراطية ، ومنها التداول الديمقراطي للسلطة وفق دستور ديمقراطي وبرلمان ديمقراطي حر، ولم يلغ الحزب الحاكم حرية الأحزاب والكتل السياسية العلنية والسرية ويطاردها في الغربة وحسب ، بل وجه اضطهاده أيضاً ضد أعضاء ونشطاء حزبه الذين عارضوا سياساته أو الذين اختلفوا معه أو شك في ولائهم له .

لقد سخر صدام حسين حزب البعث بالكامل لأغراضه مباشرة ، سواء كان في التجسس على الناس ، أو في ممارسة القمع الدموي والقهر السياسي والاجتماعي ، أم في الدعاية له وترويج أفكاره المتخلفة والبائسة والعنصرية ، أم في التعبئة لحروب النظام وسياساته الخاطئة (*).

قبل وصول البعثيين للسلطة كانت لهم علاقة بكلا الجناحين الكرديين للحزب الديمقراطي الكردستاني وكانوا يزعمون في كل الاجتماعات بأنهم لا ينوون تولي مهام السلطة في العراق وحدهم ، بل ينبغي تشكيل حكومة وطنية تشارك فيها جميع القوى السياسية العراقية ، وكانوا يقولون إذا ما وصلنا إلى السلطة ستكون مهمتنا الأولى حل " القضية الكردية " سلميا ، وزعموا أن الحرب بين الأشقاء هي ضد مصلحة الجميع، وبعد أن استلامهم السلطة في العراق ، ابتعدوا عن الحزب الديمقراطي الكردستاني " بحجة أن البارزاني انضم إلى نظام الشاه الإيراني لمعاداتهم . واغتنموا هذه الفرصة للتقرب من جناح " الطالباني " كسبا للوقت ، وحاولوا كسب أفرادهم وتفكيك صفوفهم .

لقد أدرك الطالباني وحزبه نية البعث اتجاههم ، وجرى تحذير البعث عواقب سياسة الكسب والتفكيك . ولكن البعث ظل يمارس سياساته ، وازداد الخلاف بين البعثيين وجماعة الطالباني عندما أراد البعثيون تشكيل طرف ثالث من رؤساء العشائر الكردية الوطنيين .

.....

(*)إن المجموعة الانقلابية الثانية في ٣٠ تموز ١٩٦٨ كرست كل وجودها في الحكم واحتفاظها بالسلطة، مارست التصفية الجسدية لمجموعات عديدة من البعثيين وممن شارك في الانقلابين من قادة الحزب الحاكم، ومن أعضاء مجلس قيادة الثورة والقيادتين القومية والقطرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الأيديولوجية البعثية لم ولن تقبل بمشاركة سياسية حقيقية للقوى السياسية الوطنية والديمقراطية العراقية ، وكان الحزب عازما على الانفراد بالحكم ، بكل الوسائل القمعية والشوفينية (**).

وفور سقوط الكويت بأيدي القوات العراقية قام الطاغية صدام بتعيين ابن عمه المجرم (علي الكيمياوي) حاكما عاما على الكويت بسبب كفاءته الاجرامية وخبرته الطويلة في عالم الإجرام والقتل والتعذيب والدمار الشامل ، حيث أن سجله حافل بالجرائم والانتهاكات البشرية الصارمة وله خبرة طويلة في هذا المجال لا يضاهيه أحد ليس في العراق وحسب بل وحتى في العالم أجمع حيث سبق وأن قتل أكثر من (٥٠٠٠) إنسان كردي برىء معظمهم من الأطفال والنساء في مدينة حلبجة بأسلحة كيمياوية محظورة، وقتل أكثر من (١٨٢) ألف كردي آخر في حملات الأنفال سيئة الصيت عام ١٩٨٨ (١).

لقد ارتكب صدام حسين جرائم عديدة لا تعد ولا تحصى قبل تسلمه السلطة ، وخلال استلامه السلطة كنائب للرئيس ومن ثم كرئيس للجمهورية . ومن جرائمه الوحشية وانتهكاته الشنيعة ضد شعبه :

١ – إقصاء الأحزاب السياسية العراقية غير حزب البعث العربي الاشتراكي من ممارسة العملية السياسية ، وتدمير مقراتهم وتصفية المعارضين من القوى الوطنية والتقدمية من خلال اغتيالهم وزجهم في السجون والمعتقلات .

٢ - عمليات تطهير السجون العراقية من السجناء السياسيين وذلك بقتل الآلاف من االمعتقلين السياسيين المعارضين لحكمه داخل السجون والمعتقلات .

٣ – اغتيال العديد من الرموز الدينية والشخصيات السياسية والأكاديمية والعلمية المعارضة لنظامه الدموي داخل وخارج العراق .

٤ – إخماد وقمع انتفاضة الشيعة في الجنوب عام ١٩٩١ بطرق وحشية وقتل الآلاف من المواطنين الأبرياء إضافة إلى تدمير القصبات والقرى والمراقد الدينية الشريفة في النجف وكربلاء .

٥ – إجبار الآلاف من اليزيدية والشبك والأرمن والكلدوآشوريين والتركمان بتغيير قومياتهم إلى القومية العربية (١).

١- (داؤد السليفأني / مصدر سابق / ص ١٦٢)

.....

** - لقد مات تحت التعذيب البعثي الكثيرمن العراقيين الوطنيين الشرفاء من مختلف الأعمار، ومن مختلف القوميات والطوائف والمذاهب والأديان، ومن نجى منهم بقي يعاني كابوس تلك العذابات سنوات طويلة، أو أصبح معاقا أو مريضا نفسيا.

١ - (داود السليفاني / الأيام السوداء / منشورات كتابي أرزان / ٢٠١٠ السويد / ص ٣٣٦)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما ما يخص الأكراد فقد مارس صدام حسين بحقهم جرائم كبرى فاقت التصورات والتوقعات الإنسانية من خلال جرائم منظمة ومدروسة ومطبقة على مراحل زمنية مختلفة من خلال حروبه المستمرة ضد القوى الكردية الوطنية والديمقراطية . وقتل وتعريب وتبعيث وترحيل المواطنين الأكراد من خلال تغيير الواقع الديموغرافي للمدن الذي يسكنها الغالبية الكردية ككركوك وخانقين وسنجار وغيرها من المناطق وتوطين العرب فيها. اعتقل وقتل النظام أكثر من ١٨٢ ألف مواطن كردي معظمهم من الأطفال والنساء خلال عمليات الأنفال عام ١٩٨٨، حيث تم العثور على البعض منهم في القبور الجماعية في مناطق مختلفة من العراق بعد صقوط النظام الدكتاتوري عام ٢٠٠٣.

واستخدم نظام صدام حسين الأسلحة الكيمياوية والغازات السامة المحرمة دوليا عام ١٩٨٨ ضد الشعب الكردي في مدينة حلبجة ، ما أدى إلى قتل أكثر من ٥٠٠٠ إنسان كردي معظمهم من النساء والأطفال وجرح أكثر من ١٠٠٠٠ إنسان، وإصابة العديد بأمراض نفسية وعاهات جسدية وتشوهات خلقية وأمراض مزمنة كالسرطان والعقم وأمراض البصر والأمراض الجلدية وغيرها .

إن النهج العدواني التوسعي التي تميز به النظام البعثي والتحري بما يسمى " المجال الحيوي " للنظام الدكتاتوري ، قد بدأت بتنقية وتأمين الأجواء الداخلية لأهداف ومشاريع النظام والتي اقترنت بتصفية الأحزاب السياسية ، وبعد أن حقق تسليحا عاليا يفوق كثيرا متطلبات الدفاع الوطني في المنطقة .

في أيلول عام ١٩٨٠ شن صدام حسين حروبه الإقليمية التوسعية التي بدأت بحرب الخليج الأولى أو الحرب العراقية الإيرانية ، عندما دفع القوات العراقية لمهاجمة إيران ، وليزج البلاد في حرب طاحنة استمرت ثماني سنوات ، خلفت مئات الآلاف من القتلى والجرحى والمعوقين من الطرفين (*).

وكان حكام الخليج يدفعون الأموال الطائلة لمساعدة صدام حسين ، ولشراء الأسلحة والمعدات العسكرية ، بعد أن استنفذ دكتاتورالعراق كامل احتياطات البلاد من المال والبالغ ٣٦ مليار دولار، واستنفذ كل الموارد العراق النفطية والبالغ ٢٥ مليار دولار سنويا ، بالإضافة إلى إغراق العراق بالديون والتي جاوزت ٦٠ ميار دولار (2).

كانت تقارير الإدارة الأمريكية عن الرئيس العراقي صدام حسين تدور حول ثلاث محاور رئيسية : أولا قدرته ورغبته أن يصبح الزعيم الحقيقي للعالم العربي ، وثانيا إعجابه الشديد بجمال عبد الناصر وسحر زعامته وحبه أن يكون مثله ، وثالثا تقاربه مع الغرب ، وكانت هذه النقطة برأي الإدارة الأمريكية الأكثر أهمية . فعندما هاجمت القوات العراقية إيران عام ١٩٨٠ كان النظام العراقي يعتبر من أقوى حلفاء موسكو في المنطقة . وبعد توقيع اتفاقيات كامب ديفد ١٩٧٨ رأس العراق جبهة الرفض التي استهدفت عزل القاهرة ومعاقبتها على تقاربها مع الدولة اليهودية . وفي ذلك الوقت كان العراق ملجأ لأكثر الجماعات الفلسطينية .

.....

*- لقد حاول صدام امتصاص غضب الشعب واستيائه من الحرب وكثرة الضحايا برشوة ذويهم، وذلك بتقديم قطعة من الأرض وسيارة ومبلغ من المال.

2 - (حامد الحمداني / صفحات من تاريخ العراق الحديث – الكتاب الثاني/ فيشون ميديا / ٢٠٠٥ السويد / ص ٣١٠)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خرج العراق من حرب السنوات الثمانية مع إيران أقرب إلى الغرب من أي وقت مضى . وكان اقتصاده مرتبطا بالدول العربية أكثر منه بالاتحاد السوفيتي ، وفي ترسانة أسلحة من الغرب لاتقل حجما عن الأسلحة السوفيتية . ودفع هذا كله الأمريكيين إلى المجازفة بأموالهم في العراق بوصفه قوة ضخمة تعمل على الاستقرار في المنطقة . واستقبل صدام حسين المبعوث الأمريكي جون كيلي في شباط ١٩٩٠، وكانت المقابلة الأولى مع أحد الرسميين الأمريكيين منذ زمن بعيد.

وبادر المبعوث الأمريكي مضيفاً خلال تبادل التحيات ، بقوله " أنتم قوة اعتدال في المنطقة وتتمنى الولايات المتحدة إقامة أوثق العلاقات مع العراق ". لقد سر صدام بهذا الاطراء وغمره شعور بالفخر، كما قال لدى سماعه ذلك ، وقام بعد ساعات من المقابلة بنقل ما دار فيها إلى عدد من زعماء الدول العربية .

وبهذا أبلغ كيلي الرسالة الأولى من سلسلة الرسائل المبهمة والمتناقضة التي سوف تكون لها نتائج خطيرة (١).

يعتبر الحرب الإيرانية العراقية أطول نزاع عسكري في القرن العشرين وواحداً من أكثر الصراعات العسكرية الدموية' وهدر موارد البلاد الاقتصادية على تلك الحرب ، ولشراء الأسلحة وبناء المصانع الحربية المختلفة ، لإنتاج صواريخ وأسلحة كيمياوية وجرثومية وذرية ، ليخرج العراق من تلك الحرب محطم الاقتصاد ومثقلاً بالديون . وأثرت الحرب في المعادلات السياسية لمنطقة الشرق الأوسط وكان لنتائجها بالغ الأثر في العوامل التي أدت إلى حرب الخليج الثانية والثالثة .

حاول صدام حسين أن يعوض عن خسائره في تلك الحرب ، بمهاجمة الكويت والاستحواذ على نفطها ، ففي الثاني من آب ١٩٩٠ بدأ الغزو العراقي لاحتلال الكويت ، واستمرت العملية العسكرية يومين وانتهت باستيلاء القوات العراقية على كامل الأراضي الكويتية وضمها إلى العراق بالقوة ، واعتبارها المحافظة التاسعة عشرة في العراق ، لاغيا سيادتها كدولة مستقلة ، متحديا بذلك العالم أجمع والأمم المتحدة وقراراتها وقوانينها المتعلقة باحترام سيادة وصيانة الدول وحقوق الإنسان .

احتل نظام صدام الكويت مدة ٧ شهور، انتهى الاحتلال بتحرير الكويت في ٢٦ شباط ١٩٩١ بعد حرب الخليج الثانية ، التي كلف الشعب العراقي الكثير من الخسائر الجسدية والمادية والمعنوية . وساهم في خلق التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، وسمح بوقوع المنطقة كلها تحت الهيمنة الأمريكية ، وإضعاف التوازن بين العرب وإسرائيل .

أدى الغزو الأمريكي للعراق سنة ٢٠٠٣ إلى احتلال العراق عسكريا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ومساعدة دول مثل بريطانيا واستراليا وبعض الدول المتحالفة حسب تعريف مجلس الأمن لحالة العراق في قانونها المرقم ١٤٨٣ في ٢٠٠٣.

.....

١- (بيار سالنجر و إيريك لوران / حرب الخليج / شركة المطبوعات للتوزيع والنشر / ١٩٩١ بيروت / ص ١٣)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد أدت حروب النظام الدكتاتوري إلى خسائر هائلة في أرواح العراقيين وأرواح المواطنين من الدول المجاورة والصديقة. إضافة إلى الخسائر المادية والحضارية وتدمير البنى التحتية وتلوث البيئة العراقية ، وصرف النظام مئات المليارات من الدولارات الأمريكية على شراء واقتناء الأسلحة والأعتدة وكذلك لإنتاج أسلحة الدمار الشامل ، كما خصص مبالغ طائلة لشراء التقنيات الضرورية والخبرات الفنية لإنتاج السلاح النووي .

إن دكتاتورية صدام حسين هي واحدة من أقسى وأشد الأنظمة الشمولية تجردا من المبادىء والقيم الأخلاقية في العالم . نظام الحزب التوتاليتاري الواحد المستند إلى العبادة الشخصية . لقد سيطر هذا الرجل وأسرته وأقاربه على كافة القوى والأجهزة الأمنية والعسكرية . كما إن جميع وسائل الاعلام هي تحت سيطرة النظام وليس هناك أية فرصة لحرية التعبير . فالتنظيم السياسي مقتصر على حزب البعث فقط ، والعضوية في أي حزب للمعارضة تكون عقوبتها الموت .

وأي انتقاد للرئيس تكون عقوبته الموت ، والتعذيب هو المعيار الروتيني اليومي المعمول به . والنظام الأمني قوي ومتكامل من كل النواحي ويتمتع بسلطات غير محدودة (١).

ولقد قاد النهج الذي اتبعه نظام البعث عبر اعتماده أساليب الدمج والصهر القسريين ، وانتهاجه إجراءات القمع التعسفي في الداخل ، او اللجوء إلى مغامرات أشد خطورة في الخارج إلى آثار سلبية جسيمة انعكست تداعياتها على جميع مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وادت إلى كوارث حقيقية دفع ثمنها الشعب العراقي . ولقد مثل نظام البعث محور وأساس المحنة التي عانى منها العراق وكان آخرها الاحتلال العسكري الأميركي ٢٠٠٣ .

.....

١- (كون كوغن / صدام الحياة السرية / منشورات الجمل / ٢٠٠٥ بغداد / ص ٢٠٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الاحتلال الأمريكي للعراق وبناء الدولة الجديدة

أعد الساسة الأمريكيون والبريطانيون عدة سناريوهات عن تأسيس دولة عراقية جديدة موحدة ، تخدم المصالح الغربية في المنطقة . وعلى الرغم من أن الاختلافات العرقية والإثنية التقليدية تتطلب نقل بعض صلاحيات السلطة المركزية إلى الأقاليم ، خاصة في الشمال الكردي والجنوب الشيعي .

الا أن عدم وضوح شكل بناء الدولة التي فكر بها الأمريكيون والبريطانيون ، وعدم وجود خطة للتعامل مع الأحزاب السياسية وغياب التفكير بكيفية خوض التنافس على أساس الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة ترك بناء الدولة وسلطتها السياسية عرضة لاحتمالات عدة . لقد كان واضحاً أن الكثير من السيناريوهات كانت تتوقف على حجم الانتصار الأمريكي وسرعته ورد فعل الشعب العراقي على الاحتلال الأجنبي .

وطبيعة المقاومة ضد الغزو، فضلا عن كيفية المحافظة على وجود استراتيجي متوسع في المنطقة. إن مهمة تحقيق الأمن والاستقرار في العراق ليست أمرا سهلا ، وإن الولايات المتحدة لم تجهد نفسها في التفكير مليا في المشكلات الضخمة التي تنطوي عليها خلق دولة مستقرة .

بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ عقد كبار المسؤولين الامريكيين مع مستشاري مكتب السياسة الدفاعية اجتماعاً مغلقاً وضعوا فيه خطة لتوسيع الحرب على العراق وقالت صحيفة نيويورك تايمز، إنه في ١٩ سبتمبر ٢٠٠١ اجتمعت مجموعة من مسؤولي البنتاغون ، خبراء الدفاع خارج الحكومة لمناقشة نتائج هجوم ١١ سبتمبر والمجموعة معروفة باسم " لجنة ولفووتز " السرية ، وكان العراق بالنسبة لبوش يشكل أكثر من مشكلة جيوسياسية ، كون العراق يحتوي على ثاني مخزون نفطي بالعالم ناهيك عن كونه مفتاحاً لنجاح مشروع الشرق الأوسط الجديد .

إن تأكيد وزير الخارجية الأمريكي كولن باول ومسؤولين أمريكيين آخرين بارزين بأن الحملة العسكرية التي شنتها الولايات المتحدة ضد النظام العراقي ، ليس هدفها النفط وإنما الهدف هو إزالة النظام العراقي وتجريده من أسلحة الدمار الشامل ، لم يقنع كثيرا من المراقبين بما فيهم الموالون للحكومة الأمريكية والمروجون لأفكارها مثل (توماس فريدمان) الذين أكدوا عكس ذلك بل إن فريدمان كتب مقالا في منتصف ٢٠٠٣ نشرته " هيرالد تريبون" قال فيه :" إن النفط هو أحد أسباب الإعداد للحرب على العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإذا حاول أي شخص أن يقنعنا بغير ذلك فأنه قطعا لا يحترم عقولنا " لكن المسؤولين الأمريكيين يصرون على عدم احترام عقول الجميع بما فيهم المروجون لسياساتهم التوسعية (١).

لم يكن في حسابات البيت الأبيض أسلحة دمار شامل يملكها صدام حسين ولم تكن هناك ديمقراطية وحرية غابت عن أرض العراق ويراد لها أن تعود نب جديد . ولم تكن هناك صلات بتنظيم القاعدة وخلاياها الإرهابية المنتشرة في معظم دول العالم ويراد تصفيتها ضمن الحملة العالمية على الإرهاب (2).

بل كانت في حسابات السياسية الأمريكية تطوير مصالحها الاستراتيجية المرتكزة على التوسع والعدوان.

إن الحرب على العراق جاءت وسط أجواء تضاربت فيها المواقف والآراء في الأمم المتحدة ، فقد كانت هناك أغلبية رأت أن القرار ١٤٤١(*) لا يخول الولايات المتحدة وحلفاءها شن الحرب على العراق دون قرار دولي جديد من مجلس الأمن ، وكان على الحلفاء أن يوفقوا في الحصول على مثل هذا القرار، لغرض إضفاء صورة الشرعية الدولية على عدوانهم . وكما كان متوقعا استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أن تحققا إجماعا في مجلس الأمن حول القرار ١٤٨٣(**) بعد أن حققتا ذات الإجماع على قرار ١٤٤١.

.....

١-(أحمد منصور / قصة سقوط بغداد / الدار العربية للعلوم / الطبعة السادسة ٢٠٠٤ بيروت / ص ٧٢)

٢ - (محمد حسنين هيكل / الامبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق / الشركة المصرية للنشر العربي والدولي/ الطبعة الثامنة ٢٠٠٩ القاهرة / ص ٢٤٠)

*- (وفق قرار مجلس الأمن ١٤٤١ الصادر عام ٢٠٠٢ يحق للجنة االتفتيش الدولية استئناف عملها في العراق، ويحدد لها سلطات واسعة تتمثل في تفتيش أي منشأة في أي مكان وفي أي وقت داخل العراق بما فيها القصور الرئاسية، كذلك يتيح للجنة وللوكالة الدولية للطاقة الذرية استجواب أي عراقي داخل أو خارج العراق دون حضور مندوب عن الحكومة العراقية في ما يتعلق ببرنامج التسلح العراقي).

* *- (وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٨٣ الصادر عام ٢٠٠٣ تعتبر الولايات المتحدة وبريطأنيا دول محتلة للعراق،ولم يشرعن هذا الاحتلال أو يقر بقانونيته اطلاقا، وكل ما فعله هو الإقرار بالأمر الواقع الناجم عن الغزو الأميركي للعراق والسيطرة الفعلية عليه، وبالتالي الاعتراف بصفة المحتل لهذه القوات واعطائها بعض الصلاحيات لإدارة الاقليم المحتلة دون أية حقوق تتعلق بالسيادة عليه).

المطلب الأول: - الاحتلال وانهيار الدولة العراقية :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"أدى الاحتلال الأمريكي للعراق إلى انهيارشامل ومفاجيء لجميع قواعد ومؤسسات الدولة المركزية، وأحدث انهيارا شاملا لجميع مرافق الدولة العراقية عبر نهب القطاعات الخدمية والإنتاجية للدولة العراقية وما نتج عنه من تخريب المكونات الطبقية الأساسية للمجتمع العراقي فضلا عن تبعثر القاعدة الاجتماعية للسلطة الدكتاتورية الحاكمة بعد تفكيك سلطة الحزب التوتاليتاري البعثي الاستبدادي ونشوء ملامح دولة تعددية . لقد ترافقت هذه التغيرات وقرارات سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية متسرعة لسلطة الاحتلال هادفة إلى إعادة بناء الدولة العراقية بمواصفات تتلاءم والاستراتيجية الامريكية في المنطقة "(١).

إن السمات الأساسية لطبيعة النظام السياسي في الدولة العراقية قبل الاحتلال لم يستطيع الصمود أمام الغزو الأمريكي ، بسبب فقدانه المصداقية من قبل المجتمع العراقي . الأمر الذي أدى إلى عدم تحول قوى المجتمع السياسية إلى قوة فاعلة تستطيع قيادة البلاد الأمر الذي أدى إلى نشوء الفراغ الأمني ، وما نتج عنه من تدمير بقايا نظام الدولة عبر عمليات النهب والسلب والتدمير، وانهيار مؤسسات الدولة الأمنية والدفاعية .

إن جانباً كبيراً من تعثر البناء الديمقراطي للتشكيلة السياسية العراقية وتفتت الوعي الوطني في عهد الدكتاتورية ، كان بسبب الممارسات الطائفية للحكم ، واستبعاد الأكثرية من قوى المجتمع (الشيعة والأكراد وبقية مكونات الشعب العراقي ، والقوى الوطنية والديموقراطية) عن المشاركة الفعلية في

أجهزة ومؤسسات الدولة ، لم تسد روح المواطنة في الدولة العراقية بل جرى تقسيم المواطنة العراقية على أساس الولاء السياسي وارتباطاته العشائرية .

ومن جانبه عجز الاحتلال الأمريكي عن بناء سلطة بديلة عن السلطة المنهارة تعيد تركيب الدولة التي جرى تفكيكها، وهذا ما أفسح المجال لإشعال النعرات الطائفية والإثنية الهادفة إلى جرالبلاد إلى المزيد من الفوضى والاضطرابات .

ويبدو أن المحتل الأمريكي لا يعير إهتماماً كبيراً للفوضى التي خلقها ما دام يطمئن على مشـــروعه الأستراتيجي القاضي إلى إعادة بناء الأمن الإقليمي على قاعدة الحماية العسكرية الأمريكية ، وهيمنة شركاتها على الاقتصاد والتحكم في آليات إنتاج الطاقة وتصديرها ، وما دام أمن الجميع قد أرتبط بوجود إمبراطوريته .

.....

١- (لطفي حاتم / الدولة العراقية وسمات بنيتها الطائفية / مصدر سابق).

المطلب الأول: - إجراءات الاحتلال وتفكك سلطة الدولة :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد إعلان الحرب واحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ، أقدمت الإدارة الأمريكية على حل الجيش العراقي والمؤسسات العسكرية والأجهزة الأمنية ومؤسسات الدولة الحيوية الأخرى ، كما أنتج التدخل العسكري الأمريكي للعراق خراباً اقتصادياً وتفككاً اجتماعياً ، وعمت البلاد الفوضى والكثير من الكوارث السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد أن تحولت الدولة ونسيجها الاجتماعي إلى مجموعة من السلطات تتحكم فيها الكتل السياسية الطائفية والعرقية. وأصبح العراق دولة ناقصة السيادة، دولة تفتقر لحكومة قادرة على فرض النظام والأمن فضلا عن إعادة مؤسسات البلاد الخدمية .

وبدلا من أن يدفع الوضع الجديد العراق إلى الأمام، جرى إرجاعه إلى ماقبل مرحلة صدام بكثير. وهذا ما تريده وتتمناه الكثير من الجهات الإقليمية والدولية التي لا تريد للعراق مستقبلا زاهرا ، بل تتمنى للعراق مستقبلا تمزقه الصراعات العرقية والإثنية . وجدت الإدارة الأمريكية في العراق هدفا سهلا ومغريا لتفتح عصرا جديدا من العلاقات الدولية ، يعود بالعالم إلى قرون سابقة عندما كانت الدول الكبرى ، تحدد الهدف ثم تبحث عن السبب أو تخلق الذريعة للتدخل في شؤونه واحتلاله .

إن الإدارة الأمريكية بتأثير القوة العسكرية الضخمة التي تمتلكها وبالتغيرات الهائلة في التخطيط الاستراتيجي ، تحولت استراتيجيتها العسكرية من سياسة الردع السريع والاحتواء إلى سياسة الحرب الاستباقية ، وإلى اعتماد سياسة خارجية تدخلية تسميها (سياسة أمريكية دولية خاصة) .

إن قرار احتلال العراق لم يكن سهلا ، وإن السيطرة عليه ، تبقى مهمة صعبة أمام القوات الأمريكية ، حتى إذا كانت أمريكا قادرة اليوم على تجاوزالدول الرافضة لاستراتيجيتها رغم أن العراق عاش ثلاثة عقود من الحروب والحصار، سياسيا ، اقتصاديا ، اجتماعيا ، وانفلات الأوضاع الأمنية ، ناهيك عن أربعة عقود من الفاشية والقتل والتعذيب ، وما ينسجم عن ذلك من ثأر وانتقام واقتتال.

إن احتلال العراق وسقوط نظام صدام ، أعاد ترتيب الأولويات عند الشعب العراقي ، وأصبح الاحتلال قضيته الأولى ، خاصة في ظل أوضاع سياسية لن تتحسن لفترة طويلة من الزمن، وما أفرزته السياسة الأمريكية في المنطقة من ردود أفعال متناقضة بين مؤيد ومعارض .

"إن أمريكا وكعادة أية قوة محتلة كبرى، لن تحاول أن تمكن الشعب من حكم نفسه وتقرير مصيره، فهي تحاول التفكير نيابة عنه، وتشكل مصيره كما تراه هي لا كما تطمح إليه الشعوب. فالقوى الكبرى لاتحترم مصالح الشعوب المحتلة وإرادتها "(١).

اتخذت الإدارة الأمريكية قرارات سياسية واقتصادية متسرعة هادفة إلى إعادة بناء الدولة العراقية ما بعد صدام بمواصفات تتلاءم والاستراتيجية الأمركية، وإنشاء نظام حكم عراقي يتسم بسمات طائفية /عرقية موالية لها، بعد أنهاء فترة سلطة البعث وهدم أركان النظام السابق .

.....

١- (جعفر الحسيني / على حافة الهاوية / مصدر سابق / ص ٤٦١)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد شهر من احتلال العراق أقرت الولايات الميحدة الأمريكية وللمرة الأولى، بصفتها قوة احتلال في العراق وتعهدت بالالتزام بجميع الواجبات المفروضة عليها، وذلك لدى مطالبتها مجلس الأمن الدولي بالموافقة على قرار برفع العقوبات المفروضة على العراق منذ عام ١٩٩٠ ويعطي المحتلين الأمريكيين والبريطانيين السيطرة على الموارد العراق الاقتصادية وفي مقدمتها النفط . وكانت الولايات المتحدة قد تجنبت خلال الفترة الماضية تعبير سلطة احتلال، وعوضا عن ذلك تطلق على نفسها قوة تحرير العراق.

وهكذا تكون الولايات المتحدة قد اعترفت رسميا بالواجبات المترتبة عليها بموجب معاهدة جنيف بصفتها قوة احتلال في العراق، بحسب صيغة جديدة لمشروع القرار. ويبدو هذا الاعتراف بمثابة تنازل من واشنطن للدول التي عارضت الاحتلال الأمريكي للعراق مثل روسيا وفرنسا (١).

"لم يقف الأمريكيون أمام التحذيرات الذي أطلقها الكثير من ساسة الغرب ومفكريه من مغبة احتلال العراق، وتفكيك مؤسساته وتدميرشعبه، ولم يتعمق الأمريكيون طويلا في التأريخ العراقي، ربما لأنهم لا يهتمون كثيرا بالتاريخ. فالشعب العراقي لن ينسى ما فعله الاستعمار البريطاني بهم قبل ما يقارب القرن من الزمن، حين احتلوا بلدهم، ودمروا مدنهم، وتلاعبوا بحدودهم، وأذلوا شعبهم، وقتلوا أبناءهم، وفرضوا عليهم زعماء لم يكونوا من اختيارهم "(٢).

المطلب الثاني : أنهيار بنية الاقتصاد العراقي وتفكك قاعدة النظام الاجتماعية :

أدى الغزو الأمريكي للعراق إلى انهيار النظام الدكتاتوري البعثي وتفكك القوى الطبقية المرتبطة بالنظام، ونهوض شرائح طبقية جديدة تتداخل أنشطتها مع عمليات النهب والسلب التي رافقت انهيار الدولة العراقية، واتخذت طابعا منظما، حيث تعرضت للنهب ممتلكات ومؤسسات الدولة الإنتاجية والخدمية، واتسمت عمليات النهب والسلب بطابع واسع النطاق ساهمت فيها قوى متعددة الأهداف والنوايا (محلية واقليمية ودولية) وساهمت التشكيلات السياسية المهيمنة مساهمة ملحوظة في بناء وتشكل الشرائح الطبقية، حيث عمدت بعض التيارات السياسية إلى توسيع ملكيتها التجارية والخدمية الأمر الذي وفر لها شروطا لتحول بعض أنشطتها الحزبية إلى فعاليات اقتصادية. وفي هذا الاطار نشير إلى أن أغلبية الاحزاب المهيمنة على الحياة السياسية في العراق رغم تمايز توجهاتها الفكرية والاقتصادية تشترك في غياب الرؤية الوطنية لمواجهة اقتصاد السوق ونتائجه التخريبية.

ومن جانبها شكلت الشركات الأمريكية اللاعب الأساس في التطورات الاقتصادية في العراق، حيث معها، وانتهاء بشبكات تجنيد المرتزقة، ورجال الحماية الخاصة فضلا عن التعاقدات المتعلقة بتزويد الجيش الأمريكي بإمداداته اللوجستية. تسيطر هذه الشركات على مفاصل الثروة الوطنية، ولم يعد خافيا النهب العلني لثروة البلاد وبشتى الطرق، بدأ من تصدير النفط العراقي وتحول أرصدته إلى تلك الشركات والقوى العراقية المتعاونة معها، وانتهاء بشبكات تجنيد المرتزقة، ورجال الحماية الخاصة فضلا عن التعاقدات المتعلقة بتزويد الجيش الأمريكي بإمداداته اللوجستية.

.....

١- (حسين شرف الدين/ يوميات الحرب على العراق/ المكتبة الحديثة للطباعة والنشر/ ٢٠٠٣ بيروت/ ص ٣٩٥

٢- (حسين شرف الدين / يوميات الحرب على العراق / مصدر السابق/ ص 394)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

" تتصف مرحلة الاحتلال الأمريكي للعراق بسمات تخريبية ارتكزت على تهديم الدولة العراقية وبنيتها الطبقية وإعادة بنائها ضمن مصالحها الاقتصادية،حيث يعاني الاقتصاد العراقي من مشاكل كثيرة بدءاً من انهيار البنية التحتية وضعف الشريحة الوسطى وصولا إلى الفساد الاداري وغياب النزاهة وتحكم عناصرغير أكفاء بسياسة البلاد الاقتصادية.
" إن واقع الاقتصاد العراقي (يترافق مع وجود عملية سياسية مشلولة مبنية على المحاصصة الطائفية والعرقية، عاجزة عن بناء دولة عراقية مبنية على الديموقراطية والتعددية " (١).
واستنادا إلى حجم المصاعب الاقتصادية والإشكالات الاجتماعية التي خلفتها النظام الدكتاتوري السابق

وعمقها الاحتلال الأمريكي للعراق فإن استنهاض الاقتصاد الوطني ومعافاته تتطلب جملة من الإجراءات

الوطنية العاجلة وأهمها :

١ - الوقوف ضد التوجهات الساعية لنهب ثروات العراق النفطية وحمايتها من عمليات الاستنزاف والنهب وإناطة إدارتها بشركات وطنية اختصاصية تتمتع بحماية وإشراف الدولة وسلطاتها المتخصصة.
٢- الأخذ بمبدأ تنشيط وظائف الدولة الاقتصادية والخدمية بهدف تقليص حجم البطالة والحد من عملية التهميش الجارية في المجتمع العراقي.

٣- وضع برنامج اقتصادي ورؤى مستقبلية للأحزاب الحاكمة بهدف، اتخاذ إجراءات فعلية هادفة إلى الحد من النهب والسلب للثروة الوطنية.

4- تحديد الوضع القانوني لعمل الشركات والمؤسسات الأجنبية الناشطة في العراق لغرض معرفة توجهاتها الاقتصادية وترابط تلك التوجهات بنهوض الاقتصاد العراقي (٢).

أدى الغزو الأمريكي للعراق إلى انهيار وتفكك البنية السياسية والاجتماعية للنظام والمتمثل بحزب البعث الحاكم، وشمل الانهيار الروافد الأساسية التي شكلت القاعدة الاجتماعية لحزب البعث المتشكلة في أجهزة الدولة العسكرية، فضلا عن تبعثر القوى الحزبية والمنظمات المهنية والتجمعات الشعبية.
لم تقتصر إجراءات المحتلين على إسقاط النظام فقط، بل أدت إلى انهيار شامل لكل مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والأمنية، ما أدى إلى فقدان الأمن والنظام، وانتشار عصابات الجريمة المنظمة، بالإضافة إلى بقايا النظام الأمنية السياسية والتي عملت على تخريب وتدمير مرافق الدولة الحيوية تحت شعارات مكافحة الاحتلال . إن القرار التي اتخذه (بول بريمر) الحاكم المدني الأمريكي في العراق بعد المشاورات التي أجراها مع وزير الدفاع الأمريكي (رامسفيلد) وموافقة الرئيس (بوش) بحل الجيش العراقي وكافة الأجهزة الأمنية، وإلغاء وزارتي الدفاع والداخلية، من الأخطاء الذي ارتكبتها الإدارة الأمريكية، وهذا ما أكده الجنرال (جيمس كونواي) قائد قوات المارينز في العراق الذي صرح لشبكة (US News) في آذار ٢٠٠٧ من

.....
١ - (لطفي حاتم / سلطة الشرعية الانتخابية ومسار السياسة الاقتصادية / الحوار المتمدن / العدد – ١١٢١ في ٢٦-٢-٢٠٠٥)
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=32404

٢ - (لطفي حاتم / المصدر السابق)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأخطاء الكبيرة التي ارتكبتها الإدارة الأمريكية في العراق هو تفكيك القوات المسلحة العراقية، التي أدى إلى أن تعم الفوضى في البلاد ويتحول معظم عناصرها . تلك المؤسسات . إلى أعداء للقوات الأمريكية وخاصة في محافظات بغداد والأنبار وديإلى وتكريت والموصل.

أما الدكتور (نوح فيلدمان) أستاذ القانون الدولي في جامعة نيويورك والذي عمل مستشارا لشؤون الدستور في سلطة الاحتلال، وشارك في إعداد قانون إدارة الدولة في المرحلة الانتقالية، فقد قال في كتابه (ماذا ندين للعراق : حرب وأخلاق وبناء دولة) إن ما اقترفته الولايات المتحدة في العراق من حل الجيش والأجهزة الأمنية من الأخطاء التي أدت إلى تسيب أمني كبير، وتمت بعشوائية ودون مسؤولية نتج عنها غضب قطاع كبير من العراقيين وخاصة من الطبقة الوسطى (١) .

لم يقتصر الغزو الأمريكي البريطاني للعراق على القوات العسكرية والأمنية، بل ركزت الهجمات على سائر المرافق المدنية، فلم تترك مرفقا اقتصاديا أو خدميا إلا ودمرته، كما تعرضت أعداد كبيرة من العاملين في قطاع الدولة الاقتصادية والخدمية إلى البطالة والتهميش بعد تدمير الملكية العامة للدولة وما أفرزه ذلك التدمير من اعتماد الكثير من الأسر العراقية على المساعدات المالية والعينية، وتفكك شرائح واسعة من الطبقة الوسطى خاصة العاملة منها في قطاع الخدمات بسبب انهيار معظم مؤسسات الدولة العراقية (٢) .

.....

١ - (حامد الحمداني / حرب الخليج الثالثة / مصدر سابق / ص٨٢)

٢ – (لطفي حاتم / السلطة والتغيرات الاجتماعية في العراق / الحوار المتمدن / العدد ٣٠٢٦ – ٦ / ٦ / ٢٠١٠)
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=218208

٣_(لطفي حاتم/ الاحتلال الامريكي للعراق وأنهيار بنية الخطاب الوطني الديمقراطي/ الحوار المتمدن /العدد ١٤٢٤– ٨/١/ ٢٠٠٦
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=54280

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أدى الغزو الأمريكي للعراق إلى انهيار قاعدة النظام الاجتماعية بعد أن تعرض البلد إلى استنزاف شامل في مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتجسدت تلك المصاعب في محاور عديدة يمكن الإشارة إلى البعض منها :

١ – انهيار أركان الدولة العراقية وتحولها إلى سلطات متعددة الشرعيات.

٢ – أدى الغزوالأمريكي إلى تفكيك البنية الطبقية للدولة العراقية، الأمر الذي أفضى إلى فصل التيارات السياسية عن قواها الاجتماعية.

٣ – السلطة التي أقامها الاحتلال الأمريكي والتي اتسمت بتجاهل سلطة الشرعية الانتخابية والتدخل في الحياة السياسية للدقولة العراقية.

٤ – هيمنة القوات الأمريكي على المؤسسات الأمنية والعسكرية والاقتصادية ومشاركته الفعلية في الصراعات الوطنية.

٥ – انفراد الإدارة الأمريكية بمعالجة الشؤون العراقية بما يخدم مصالحها، وتجاهلها للشرعية الدولية ومواثيق الأمم المتحدة.

٧ – سعي الإدارة الأمريكية إلى تفكيك التشكيلة الطبقية للدولة العراقية واستبدالها بتوازنات طائفية – عرقية، لمنع ظهور قوى وطنية جديدة قادرة على أن تكون المحرك التأريخي الضامن لوحدة الصف ووحدة البلاد الوطنية.

٨– تهديم الدولة العراقية وبنيتها الطبقية استنادا إلى مضامين الليبرالية الجديدة الهادفة إلى تفكيك الدول الوطنية وإعادة بنائها ضمن مسار حركة الشركات الاحتكارية الكبرى ومصالحها الاقتصادية (٣).

إن التطهير الثقافي للعراق بعد الاحتلال الأمريكي كان مقصوداً، ولم يحدث بشكل عشوائي أو اعتباطي جرّاء الفوضى والانفلات الأمني. بل كان الهدف منه إعادة تشكيل العراق كدولة ضعيفة موالية للولايات المتحدة، وتمكين واشنطن فتح الطريق أمام فوضى ودوامة سياسية من خلال تقاسم السلطة وفق المحاصصة الطائفية والعرقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد عرض الاحتلال المئات من أساتذة الجامعات، الأطباء، والعلماء العراقيين للاغتيالات، الخطف، القتل أو النفي، وأن الولايات المتحدة وحلفاءها عززتا جرائم إهلاك المفكرين والمثقفين العراقيين، لأنهم يمكن أن يشكلوا بؤرة مقاومة الإحتلال الأمريكي.

لقد افتقد الشعب العراقي بعد الاحتلال الأمان والاستقرار، كما افتقد سائر الخدمات الأساسية، والعناية الصحية والاهتمام بالقضايا الاجتماعية والثقافية، وخسر العراق معظم عقوله العلمية والثقافية أما قتلا أو هربا إلى خارج العراق، من دون أن يتم الكشف عن من يقف وراء اغتيال العلماء وكوادر العراق ومثقفيه.

إن الولايات المتحدة قصدت عمداً وعن سابق إصرار تدمير هوية العراق الوطنية، وتهميش الفئات المتعلمة، باتجاه محو لائحة العراق الوطنية النظيفة الهادفة، بغية إعادة بنائها من نقطة الصفر وخلق كينونة عراقية تكون تابعة للولايات المتحدة.

المبحث الثاني: - الاحتلال وبناء الدولة العراقية الجديدة:

أحدث الاحتلال الأمريكي للعراق انهيارا شاملا لبناء الدولة العراقية وسلطتها السياسية من خلال تفكيك الشرائح الطبقية الأساسية والقاعدة الاجتماعية للسلطة الدكتاتورية الحاكمة وتفكيك تشكيلتها الاجتماعية من خلال تفكيك سلطة الحزب التوتاليتاري البعثي ونشوء ملامح دولة تعددية وتهميش الطبقة العاملة بعد تفكيك ونهب القطاعات الخدمية والإنتاجية للدولة العراقية.

إن هذه التغيرات ترافقت وقرارات سياسية واقتصادية واجتماعية متسرعة لسلطة الاحتلال هادفة إلى إعادة بناء الدولة العراقية بمواصفات تتلاءم والاستراتيجية الامريكية في المنطقة. فبالرغم من المسار الديمقراطي المصاحب للعملية السياسية إلا أن النتائج الملموسة أشارت إلى أن إعادة بناء الدولة العراقية اتسم بسمات طائفية وعرقية كرستها الممارسة السياسية حيث اتجهت الشرعية الانتخابية تقاسما لمراكز الدولة السيادية تجسدت بتقاسم الرئاسات الثلاث (رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء والبرلمان) بين الأحزاب والقوى السياسية المتصدرة للعملية السياسية، وتوزع المراكز الأساسية في السلطة التنفيذية بين قوى الشرعية الانتخابية. أما المراكز الأساسية للسلطة التشريعية (البرلمان) فتوزعت على أسس طائفية وعرقية، حيث اعتمد مبدا التوافق لإرضاء كافة الأطراف السياسية (١).

تشكلت الحكومة العراقية الانتقالية في العراق عقب غزو قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعراق في ٢٠٠٣ والتي أدت إلى الإطاحة بالنظام الدكتاتوري السابق حيث حلت هذه الحكومة محل الحكومة العراقية المؤقتة في ٣ آذار ٢٠٠٥ وتم التصديق على هذه الحكومة من قبل مجلس النواب العراقي المؤقت في ٢٨ نيسان ٢٠٠٥.

.....

١-(لطفي حاتم / الاحتلال الأمريكي للعراق وانهيار الدولة العراقية / مصدر سابق / ص٢٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول : - الدستور وبناء الدولة الجديدة:

بعد الضغوطات التي مارستها القوى والاحزاب السياسية العراقية من جهة، والاستنكار العالمي الواسع النطاق للاحتلال الأمريكي للعراق من جهة أخرى، اضطرت الولايات المتحدة إلى إقامة سلطة عراقية مؤقتة تحت إشراف الحاكم الأمريكي بول بريمر، أطلقت عليها (مجلس الحكم) لادارة شؤون البلاد.

وقد حاول بعض القادة السياسيين العراقيين (الشيعة والأكراد) الضغط على بريمر مطالبين بعدم توسيع مجلس الحكم والاقتصارعلى قادة مجموعة السبعة، إلا أن بريمر رفض تلك الضغوط وأصر على توسيع المجلس، وذلك بضم عناصر من أحزاب أخرى ليصبح عدد أعضائه ٢٥ عضواً.

وعلى الرغم من تشكيل مجلس الحكم فقد بقي الحكم بيد بريمر، حيث يتمتع بصلاحيات مطلقة في حكم العراق، وقد جرى اختيار أعضاء المجلس المتكون من ٢٥ عضواً من قبله على أساس المحاصصة الطائفية والعرقية، حيث نالت أحزاب الإسلام السياسي الشيعية ١٤ مقعداً في حين حصلت الأحزاب القومية الكردية على ٥ مقاعد في المجلس، وبذلك أصبح لتحالف المجموعين أغلبية الثلثين بالمجلس.

وبعد أن تم تشكيل مجلس الحكم من قبل الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر جاءت الخطوة الثانية لتحدد العلاقة بين سلطة الاحتلال ومجلس الحكم من جهة، ولتحديد القانون السياسي الذي سيلتزم به مجلس الحكم في إدارة البلاد، وقد مثل هذا القانون السياسي المادي لدستور العراق الذي جرى تشريعة من قبل البرلمان فيما بعد (١).

قررت الحكومة العراقية المؤقتة بعد تشكيل مجلس الرئاسة والحكومة، إلغاء الدساتير التي أصدرها النظام السابق والتي لا تصلح أن تكون القاعدة القانونية التي يبنى عليها العراق ما بعد النظام البعثي. وكان أمام المجلس والحكومة تشريع دستوردائم للعراق، بموجبه يقرر مصير ومستقبل البلاد.

تم تشكيل لجنة صياغة الدستور من أعضاء الجمعية الوطنية الانتقالية التي تم انتخابها في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥ المكلفة بصياغة مسودة دستورية إلى تاريخ أقصاه نهاية شهر آب ٢٠٠٥، حيث يتم إعلان المسودة رسميا، وحدد فترة شهرين، يمكن للمواطن العراقي أن يحصل على نسخة المسودة الدستورية للتعرف عليها ومناقشتها وابداء رأيها.

.....

١- حامد الحمداني / حرب الخليج الثالثة / مصدر سابق / ص ١٠٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد مرور المهلة يجرى استفتاء على المسودة بتاريخ ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٥. إذا تم إقرار المسودة، تصبح بمثابة الدستور الدائم، ويتم إجراء انتخابات لمجلس النواب العراقي بتاريخ ١٥ كانون الأول ٢٠٠٥، بحيث تستلم الحكومة الجديدة وظائفها في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٥. لقد تم وضع الخطة الزمنية للعملية في قرار مجلس الأمن التابع لأمم المتحدة رقم ١٥٦٤ بتاريخ ٨ / ٦ / ٢٠٠٤ وقام قانون إدارة الدولة المؤقت باستقطاب هذه الفقرة من القرار .

تشكلت لجنة لصياغة الدستور، وكانت دائرة أعضاء الجنة مقتصرة على أعضاء الجمعية الوطنية في البداية، وكانت تركيبة اللجنة بناء على توزيع المقاعد في الجمعية الوطنية. ومن أجل إدخال المكون السني داخل اللجنة، بناء على نسبة عدد السنة بين الشعب العراقي، تم رفع عدد الممثلين السنة داخلها إلى ١٥ عضوا. وحسب المادة رقم ٦٠ من قانون إدارة الدولة المؤقت. وقرر اللجنة إنشاء صناديق لجمع مقترحات وآراء ومطالب المواطنية العراقيين حول الدستور.

1تنص المادة ٦١ من قانون إدارة الدولة المؤقت على ضرورة الموافقة المزدوجة على المسودة من أجل اعتبارها مقبولة (*) . ويحق للجنة صياغة الدستور بموجب المادة ٦١ من قانون إدارة الدولة المؤقت أن ترفع لرئيس الجمهورية طلب تمديد المهلة لتقديم المسودة، مدة أقصاها ستة أشهر، إذا وافق الرئيس على التأجيل يتم تأجيل موعد الاستفتاء الدستوري والانتخابات (1).

كان المطلوب من السلطة الجديدة التي ستتولى تشريع الدستور الدائم للبلاد، الإفصاح عن برنامجها السياسي، ومشاريعها المستقبلية فيما يخص الدستور الذي تطمح إلى تشريعه بكل شفافية. والحذر من محاولة فرض دستور (إثني – عرقي) لا يلبي متطلبات المجتمع العراقي كافة في الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، والذي لن يكون إلا مدخلا لصراعات طائفية خطيرة لا مصلحة للشعب فيها، والتي يمكن أن تؤدي إلى تفتيت النسيج الاجتماعي للشعب العراقي . وكان الشعب يتطلع إلى أن تسود الحكمة لدى القوى الفائزة في الانتخابات لكي تحافظ على الوحدة الوطنية، والسير نحو الديمقراطية الحقيقية ,والحرص على مشاركة كافة القوى الوطنية في السلطة، وفي صياغة الدستور بما يلبي طموحات الشعب العراقي بكل أطيافه.

وكان على السلطة الإفصاح عن موقفها من المرأة ومشاركتها دورها في الدولة العراقية الجديدة، وكذلك موضوع الفيدرالية والأقاليم وقانون المحافظات، وصلاحيات الأقاليم والدولة الاتحادية، وكان ما يثير المخاوف والقلق الشديد لدى الشعب ما كان يدور وراء الكواليس بين أعضاء لجنة كتابة الدستور المؤلفة أغلبيتها وفق المحاصصة الطائفية والعرقية (٢).

.....

*- (وفق المادة رقم ٦١ يكون الاستفتاء العام ناجحا ومسودة الدستور مصادقا عليها، عند موافقة أكثرية الناخبين في العراق، وإذا لم يرفضها ثلثا الناخبين في ثلاث محافضات أو أكثر، ستصبح المسودة هي الدستور العراقي الدائم، وتجري انتخابات برلمانية جديدة بناء على القواعد الدستورية الجديدة. أما إذا تم رفض مسودة الدستور في الاستفتاء، سوف تحل الجمعية الوطنية، وتجري انتخابات مبكرة لإفراز جمعية وطنية مؤقتة جديدة، وتشكيل حكومة انتقالية، وتشكيل لجنة صياغة دستورية جديدة يجري الاستفتاء عليها).

1- (د. منذر الفضل / الدستور العراقي الجديد في سؤال وجواب / مركز النور / ٢٦-٢-٢٠١٠).

2-(حامد الحمداني /حرب الخليج الثالثة / مصدر سابق / ص ٢٢٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد تم إعلان المبادئ الدستورية التالية أساساً لعملية صياغة الدستور في ٣٠ نيسان 2005:

1- مبدأ النظام الجمهوري
2- مبدأ الديمقراطية
٣- مبدأ الفدرالية و اللامركزية الادارية
٤- مبدأ تسمية الاسلام كدين الدولة الرسمي و كمصدرا للتشريع
٥- مبدأ المساواة في الحقوق و الواجبات
٦- مبدأ الفصل بين السلطات و استقلال القضاء
٧- مبدأ السلام في العلاقات الدولية و رفض العنف و الإرهاب
٨- مبدأ وحدة الشعب و الأراضي العراقية

9- مبدأ خضوع الجيش للسلطة المدنية
١٠- مبدأ استقلال و سيادة العراق
١١- مبدأ سيادة الشعب على الموارد الطبيعية
١٢- مبدأ الاعتراف بالتعددية القومية والدينية في العراق
١٣- مبدأ كون العائلة هي الوحدة الأساسية للمجتمع
١٤- الدستور و القانون فوق الجميع

١٥- دور منظمات المجتمع المدني في مراقبة مؤسسات الدولة
١٦- عند صياغة كل من الفقرة ٣ و ٤ يجب الاخذ بعين الاعتبار ما ورد في قانون إدارة الدولة المؤقت (١).

يقول بول بريمر الحاكم المدني الأمريكي في العراق في كتابه (عام قضيته في العراق) عشية كتابة الدستور الدائم، وتحديد هيكل الحكومة الجديدة وآلياتها، " كنت ألاقي صعوبات كبيرة أثناء مباحثاتي مع الشيعة والسنة والأكراد وإقناعهم بما لا يخالف استراتيجيتنا في العراق "، مثل استقلالية القضاء والسيطرة المدنية على القوات المسلحة.

وبقيت مع ذلك مجموعة من المسائل دون حل مُرض، كيف سيستجيب العرب للتسوية الناشئة بشأن الفيدرالية؟ وهل تقر الوثيقة الكردية كلفة رسمية، كما يطالب الأكراد؟ وماذا سيقول الدستور عن دور الاسلام؟ ودور المرأة في البنية السياسية العراقية ؟ إننا بحاجة إلى إجابات جادة عن هذه الأسئلة وغيرها لكي تتم المصادقة على القانون الإداري الانتقالي في موعدهالمقرر. فكلما تقدمنا خطوة رأيت أن هناك تهديدا حقيقيا يحدق بالهيكل السياسي المعقد الذي نسعى جاهدين لبنائه، كيف يمكنني أن أحمل العراقيين على تنفيذ اتفاق إذا لم تكن واشنطن ثابتة على مواقفها (٢).

جاء إعلان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق للنتائج النهائية للاستفتاء والتي أظهرت أن الدستور قد جرى إقراره من قبل الشعب حيث صوت ٧٩% من الناخبين بقبول الدستور(٣).

.....

١ - صحيفة الدستور / المبادىء الدستورية /٣٠ / ٧ / ٢٠٠٥http://www.dostoor.jeeran.com)صحيفة

٢ - (بول بريمر / عام قضيته في العراق / دار الكتاب العربي / ٢٠٠٦ بيروت / ص ٣٦٤)

٣ - (حامد الحمداني / حرب الخليج الثالثة / مصدر سابق / ص ٣٣٥)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الأول: - طبيعة الدستور العراقي الحالي:

بعد ٢٠٠٣ بدأ العراقيون المسيرة الدستورية، وتطبيق النظام الديمقراطي التعددي، وأصبح الحديث عن الدستور حديث الجميع ، السياسي وغير السياسي، المثقف والأمي، المختص وغير المختص ، إذ لم يكن هنالك دستور في العراق قبل سقوط النظام السابق ٢٠٠٣ بل كان هنالك قرارات يصدرها حاكم اسمه صدام حسين .

كان الشعب العراقي في زمن حكم النظام البعثي التوتاليتاري، من بين الشعوب التي ليس لديها ثقافة دستورية، وكانوا مغيبين تماماً عن شيء اسمه الدستور او الحق الدستوري، كل الانتخابات التي جرت في زمن النظام السابق كانت انتخابات صورية يفوز بها (القائد المنصور) صدام حسين بنسبة ١٠٠%!!. إن طبيعة المرحلة الانتقالية التي مر بها الشعب العراقي نحو مرحلة دستورية مستقرة تتطلب تشييد البناء على أسس واضحة المعالم لجميع مكونات الشعب العراقي بأطيافه وتياراته السياسية، ولا سيما وأن الكثيرمن أطراف الحركة الوطنية والاسلامية العراقية تحالفت سابقا فيما بينها لمناهضة نظام صدام الدكتاتوري .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كان مهمة المرحلة الانتقالية هي إعداد الدستور الدائم، والسير قدما في قيام حكومة منتخبة وفق دستور دائم . وتشكيل حكومة وحدة وطنية ، الأخذ بمبدأ المشاركة والتوافق وتمثيل المكونات العراقية مع الأخذ بنظر الاعتبار النتائج الانتخابية والسير قدما في سياسة الحوار الوطني، وتوسيع دائرة الاشتراك في العملية السياسية، والإجراءات لصياغة الدستور لكل المكونات والعناصر المقبولة والمتمثلة لأوساطها، والتي تنبذ الارهاب والتخريب دون تهميش أو غبن (١).

بعد إجراء الاستفتاء أعلنت المفوضية العليا للانتخابات في العراق نجاح مسودة الدستور بنسبة ٧٨,٥٩ % على الصعيد الوطني، وقالت الأمم المتحدة أن التصويت كان صحيحا بينما اتهم آخرون أن السلطات زورت النتائج في بعض المحافظات .

"وكان الهدف من الاستفتاء وضع العراق على سكة الديمقراطية الحقيقية لبناء مجتمع حضاري تتطابق مواصفاته مع ما هو موجود في العالم. وأن "مجموع العراقيين الذين شاركوا في عملية التصويت على الدستور بلغ تسعة ملايين و٨٥٢ الفا و٢٩١ شخصا منهم (٧٨،٥٩%) سبعة ملايين و٧٤٢ ألفا و٧٩٦ قالوا نعم للدستور. مقابل (٢١،٤١%) مليونين و١٠٩ آلاف و٤٩٥ قالوا لا للدستور" (٢).

لقد أثيرت حول الدستور كثير من المشكلات ، وقد نال في الاستفتاء العام نسبة أكثر من ٥٩،٧٨ % من أصوات العراقيين في انتخابات جرت في معظم مناطق العراق، كما رفض نصوصه كثيرون، بينما نادى العديد من الشخصيات السياسية وعدد من الخبراء الدستوريين والقانونيين بتعديل بعض نصوصه، وقد جرى فعلا تشكيل لجنة طبقا لنص المادة ١٤٢ من الدستور ووضعت مقترحات لتعديل بعض النصوص الواردة في الدستور.

لعل أهم مشكلات الدستور العراقي هو موضوع الفيدرالية والديمقراطية وتطبيق المادة ١٤٠ من الدستور وقضية كركوك والمناطق المتنازع عليها وقضية النفط والغاز والبيشمركة وحدود أقليم كوردستان وقضية اجتثاث البعث وغيرها. وكذلك تفسير العديد من النصوص الدستورية محل الاختلاف وغيرها من المواضيع المهمة في الدستور.

هناك تحفظات على مسودة الدستور بسبب نقص في قضايا حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية ونقص في الحقوق الدستورية للمرأة وعيوب في فن الصياغة القانونية وأهمال الاعتراف بالحقوق الدستورية للقوميات واتباع الديانات والمذاهب المختلفة في العراق وتعويض المتضررين منهم، حيث لا يجوز من الناحية الدستورية والقانونية معاقبة أي شخص بسبب قوميته أو دينه أومذهبه أو لونه أوأصله أوجنسه(٣).

.....

١ - (حامد الحمداني/ حرب الخليج الثالثة / مصدر سابق / ص ٢١٣).

٢ - (صحيفة الوسط البحرينية - العدد ١١٤٦ - في ٢٦ – ١٠ - ٢٠٠٥ (www.alwasatnews.com/1146/news/read/500479/1.html

٣ - (حامد الحمداني / حرب الخليج الثالثة / مصدر سابق / ص ٢٢٥)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

" الدستور العراقي الحالي رغم ما فيه من ثغرات ومطبات دستورية ورغم أنه بحاجة لإجراء تعديلات على عدد غير قليل من فقراته لكنه الأفضل من بين كل دساتير البلدان العربية، وللعراقيين الحق بالافتخار بدستورهم. ليس من العدل أبداً المطالبة برفض الدستور الحالي وكتابة دستور جديد للعراق لأن في يد العراقيين الآن دستوراً عرفوا كل الثغرات الدستورية فيه وكل النقاط الإيجابية التي فيه وذلك من خلال التطبيق العملي لبنود الدستور، هناك قائمة من التعديلات المتفق عليها وهنالك لازالت نقاط أساسية مختلف عليها، وإلغاء الدستور الحالي يعني إلغاء كل المشتركات التي تجمع مكونات الشعب العراقي "(١).

يؤشر البناء الفكري و السياسي لمسودة الدستور العراقي إلى تجاوزالعديد من المصادر في بنيتها الحقوقية والسياسية منها

- الشريعة الإسلامية.
- قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية.
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٨.
- الاعتماد على دستور الولايات المتحدة في بناء الشكل الفدرالي للدولة العراقية .
- الاستناد إلى تقرير أمريكي يدعو إلى تقسيم العراق على خمس ولايات اتحادية.
- في مجال شكل الحكم جرى الأخذ بالنظام البرلماني المستند إلى أغلبية حزبية لتشكيل الحكومة الوطنية. هذا الشكل البرلماني يمكن ملاحظته في دول مثل تركيا، إسرائيل، وغالبية الدول الأوربية .
- تنازع البنية الداخلية للنصوص الدستورية ونجد ذلك في العديد من المواد الأساسية لكننا نكتفي بالإشارة إلى تشكيل المحكمة الاتحادية العليا التي تتوزع مصادرها القانونية بين الفقه القانوني والشريعة الإسلامية الأمر الذي يضفي على فعاليتها الدستورية سمة التنازع .

تكريس الروح الانقلابية في مسودة الدستور المتمثلة في التأكيد على نزع البعث وقاعدته الحزبية من التشكيلة العراقية (المادة ٧) وما ينتج عن ذلك من استبعاد القوى البيروقراطية / العسكرية للدولة المنهارة وتواصل إقصائها من الحياة الوظيفية والسياسية.

- تقاسم السلطة والثروة بين الكتلتين السائدتين، أحزاب الإسلام السياسي الشيعي و الأحزاب القومية الكردستانية. وما يحمله ذلك من فتح الأبواب للصراع بين الكتل السكانية.
- عزل الدولة العراقية عن المستقبل العربي وتوزيع سياستها الخارجية على علاقات إقليمية مثل تركيا و إيران وإسرائيل.

- ارتقاء بنية مسودة الدستور القانونية إلى مستوى كونفدرالي وذلك لكثرة الضمانات والصلاحيات الدستورية الممنوحة للأقاليم والمحافظات.
- النبرة الطائفية وتمجيد المؤسسات الأهلية كما جاء في مقدمة مسودة الدستور والمادة العاشرة التي تؤكد على " الشخصية الحضارية للعتبات المقدسة والمقأمات الدينية ". كما تمجد المسودة دور العشيرة بهدف تكريس أعرافها في الحياة الاجتماعية كما جاء في المادة ٤٣.

.....

١ - (آدم الحسن / الدستور العراقي الحالي أساسه أفكار واقعية / الحوار المتمدن / العدد – ٣٠٧٦ / ٢٧ /٧ / ٢٠١٠)
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=223933

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة القول إن مسودة الدستور العراقي ورغم مضامينها المعبرة عن تقاسم السلطة بين الكتل القومية والإسلام السياسي الشيعي إلا أنها ـ المسودة ـ تحمل حتمية إعادة صياغتها الذي تشترطه مبادئ التوافق السياسي وتوازن مصالح الكتل السكانية ومصالح العراق المستقبلية (١).

إن الدساتير العراقية التي حكمت العراق، لم تتم صياغتها من قبل المختصين الوطنيين العراقيين ولم تحظ بإي حوارات أو نقاشات جادة تخدم مصلحة البلد. فالدستور الملكي عام ١٩٢٥ (القانون الأساسي) وضعت مسوداته في وزارة المستعمرات البريطانية والحكومة الموالية لهم، بما يخدم مصالحهم. والدساتير الجمهورية كلها صدرت بمعزل عن إرادة الشعب، وكانت الجهات التنفيذية التي تصدرها والمتمثلة " بمجلس قيادة الثورة " تعطي لنفسها حق النطق باسم الشعب العراقي.

والدستور العراقي الحالي، التي صدر عن " مجلس الحكم الانتقالي " في آذار ٢٠٠٤، بالرغم من أنها الأفضل بين الدساتير العراقية السابقة، إلا أنه لم يخرج عن هذه القاعدة، حيث أجريت اتصالات أولية من قبل الأطراف العراقية لكنها عجزت عن مواصلة عملها، بسبب الاحتلال، حتى صدر قانون إدارة الدولة بتكليفات خاصة أثارت الشكوك.

" وكانت شائعة قد طارت في حينها مفادها : أن المسودات الأولية كانت قد وضعت في واشنطن من قبل (نوح فيلدمان) الخبير في جامعة نيويورك والمنسوب إلى اليهودية الأرثوذكسية، وما ضاعف ذلك مسودات عديدة قد تم تداولها قبيل وبعيد الاحتلال " (٢).

الدساتير العراقية السبعة التي حكمت العراق :

١- ١٩٢٥ الدستور الملكي (في ضل حكم الاستعمار البريطاني).

٢ - ١٩٥٨ دستور الجمهورية الأولى (في ضل ثورة ١٤تموز ١٩٥٨).

٣- ١٩٦٣ دستور الجمهورية الثانية (في ضل حكم البعثيين والقوميين).

٤- ١٩٦٤ دستور الجمهورية الثانية (في ضل حكم القوميين).

٥-١٩٦٨ دستور الجمهورية الثالثة (في ضل حكم البعثيين).

٦-١٩٧٠ دستور الجمهورية الثالثة (في ضل حكم البعثيين).

٧- ٢٠٠٥ دستور الجمهورية الرابعة (في ضل حكم الاحتلال الأمريكي).

.....

١ - (لطفي حاتم / بناء الدولة العراقية وتنازع بنيتها الدستورية / الحوار المتمدن / العدد : ١٣١٥- في ١٢ / ٩ / ٢٠٠٥)
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=45308

٢ - (عبد الحسين شعبأن / معضلة الدستور العراقي / صحيفة الحياة اللندنية / ٢١ / ٦ / ٢٠٠٥)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد جاءت في المادة الأولى من الدستور اللعراقي الذي أجرى الاستفتاء عليه في ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٥ مايلي : " جمهورية العراق دولة مستقلة ذات سيادة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي اتحادي ". بينما وبعد مرور ٦ سنوات لم تطبق الديمقراطية والفيدرالية في العراق عمليا وفقا لما جاء في الدستور، لأن الديمقراطية الحقيقية هي توافق النظام السياسي المبني على مبدأ المواطنة مع دستور الدولة، والابتعاد عن المحاصصة الطائفية والمذهبية والعرقية، كما أن الدستور في الدول الديمقراطية هي عبارة عن مجموعة مبادىء تنظم السلطة السياسية. والديمقراطية تعني " سيادة الشعب " في دولة مستقلة تسودها السلم وغير خاضعة للاحتلال الأجنبي.

والسؤال الذي يطرح نفسه كيف يمكن للشعب أن يملك السيادة في دولة محتلة كالعراق؟ وكيف يمكن للشعب أن يمارس الديمقراطية ويساند قواه الوطنية والديمقراطية في دولة محتلة كالعراق؟ حيث أجواء الإرهاب والعنف والقتل وقوات الاحتلال والميلشيات المسلحة تحكم البلاد عمليا.

الفرع الثاني : - طبيعة النظام السياسي للدولة العراقية بعد الاحتلال:

من الملاحظ لكل الأحداث التي مرت في العراق منذ نشوء الدولة العراقية أن هناك عجزاً عن إيجاد مؤسسات راسخة وقوية لدى المجتمع العراقي، وأن السبب الحقيقي هو التناقض والتنافر بين الأنظمة السياسية المتعاقبة الذين حكموا العراق. فمنذ تأسيس الدولة العراقية الملكية في عام ١٩٢١ وإلى يومنا هذا مارست كل الأنظمة السياسية العراقية دون استثناء ولاتزال تمارس مختلف أساليب القمع والإرهاب السياسي من الاعتقال والاغتيال والتهجير والتشريد، إضافة إلى تنظيم الحملات العسكرية وشن الحروب الداخلية والخارجية، ومحاربة المجتمع لأسباب سياسية أو قومية أو دينية أو مذهبية أو فكرية.

وابتلى المجتمع العراقي بنظم سياسية قومية وطائفية مارست التمييز الديني والمذهبي والعرقي وعرضت بذلك حياة المواطنين إلى مخاطر الموت والمقابر الجماعية، وكل ذلك قد عرض النسيج الوطني العراقي إلى التمزق والانشقاق، كما حصل في فترات سابقة وتحديدا في عهد الدكتاتور صدام حسين وحزبه التوتاليتاري، أو كما يحصل اليوم بسبب سياسات التمييز المذهبي والعرقي والمحاصصة الطائفية، سواء أكان عبر أجهزة الدولة الرسمية أم ميليشيات طائفية مسلحة. إن التغييرات السياسية التي حصلت في العراق هي على أيدي العسكريين وليس على أيدي السياسيين أو الاقتصاديين أو الوطنيين المدنيين أو غيرهم، فكان الطابع العسكري والتربية القومية لها آثارها في حياة المجتمع العراقي الحديث حيث كانت هذهالتغييرات ذات خلفية عسكرية.

كما أدى تفكك منظومة العراق السياسية ومنظماته الشعبية إلى بروز أحزاب وتيارات سياسية جديدة باتت تؤثر بشكل مباشر على الحياة السياسية وتلعب أدوارا مختلفة، وتمتاز الأحزاب والتيارات الناهضة في حياة العراق السياسية خاصة الاسلامية منها بكثرة من السمات الجديدة بهدف بناء وتوسيع قاعدتها الاجتماعية التي تسعى من خلالها إلى كسب ولاء وتأييد المؤسسة العشائرية، وبهذا السياق نلاحظ بروز عنصرين أساسيين عند بعض الأحزاب والتيارات السياسية يتمثلان بأندماج المكون العشائري مع المكون الطائفي.

إن اندماج المكون العشائري والطائفي تزامن ونمو تشكيل طبقي جديد يستند إلى حماية المؤسسة الحزبية المتنفذة، الأمر الذي يؤشر مستقبلا إلى تحول الأحزاب والتيارات إلى قوى سياسية مدافعة عن شرائح طبقة ناهضة. وأدى اعتماد الحياة الحزبية على المؤسسة العشائرية إلى إحياء تقاليد المجتمع الأهلي وجعلها أساساً لحل الكثير من النزاعات الاجتماعية والشخصية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفكك القاعدة الاجتماعية للتيارات الليبرالية بسبب ضعف قاعدته الاجتماعية المتمثلة بالبرجوازية المتوسطة وأجزاء من الطبقة الوسطى لم يعد فاعلا في الحياة السياسية العراقية، لكونها نشأت وتطورت بفعل ترابطها مع السلطة الاستبدادية وطاقمها البيروقراطي. فقد تفكك قوى السلطة الاجتماعية وما نتج عن ذلك من هجرة أجزاء منها إلى الدول الجوار، فاقدة بذلك تأثيراتها السياسية المباشرة، فضلا عن احتفاظ التيار القومي العربي بإرثه الاستبدادي، الأمر الذي يعيق تطور فعاليته السياسية.

"وما يخص مواقع وأدوار أحزاب اليسار الاشتراكي، فقد واجهة الكثير من الاشكالات الفكرية والسياسية التي تحد من قدراته وفعاليته السياسية ، من خلال انهيار نموذج الدولة الاشتراكية وما أنتجه من تبعثر العدة الفكرية " السياسية والاقتصادية " السائدة لكفاح الأحزاب اليسارية، وتفكك القاعدة الاجتماعية السائدة لحركة اليسار الاشتراكي بسبب التهميش والبطالة، فضلا عن انتقال أقسام من الطبقة العاملة وأجزاء من الطبقة الوسطى إلى الاحزاب الإسلامية.

لذا نرى التشكيلة الاجتماعية للدولة العراقية لم تشهد استقرارا في بنائها الطبقي بل تعرضت إلى التحول والتغيير تبعا لسياسات السلطات الحاكمة، كما أفضت هشاشة التشكيلة العراقية وتبدلات بنيتها الطبقية إلى تحكم المستوى الأيديولوجي وروحه الراديكالية في حياة العراق السياسية. وإن إعادة المصالحة الوطنية بين الدولة ومكوناتها الاجتماعية يشترط إرسائها على أسس الشرعية الديمقراطية وحقوق المواطنة الدستورية "(١).

إن إعادة بناء الدولة العراقية التي أنهكتها النظام الدكتاتوري البعثي السابق، يعني بالدرجة الأولى إعادة بناء سلطاتها (التنفيذية، التشريعية، القضائية) وتحديد صلاحياتها الدستورية واستقلاليتها و ترسيخ مبادىء النظام الديمقراطي التعددي على أساس الشراكة الحقيقية بين مكونات الشعب العراقي فيما يتعلق بإدارة مفاصل الدولة، واتخاذ القرارات الاستراتيجية، والتوزيع العادل للثروات الوطنية، وتشكيل مؤسسات الدولة وفق الدستور والمعايير العصرية على أساس المواطنة والكفاءة، بعيدا عن التبعية والمحاصصة الطائفية والعرقية. وبهذا الإطار يمكن اعتبار قانون إدارة الدولة ونتائج الانتخابات الشرعية مقدمات دستورية لصياغة شكل الدولة العراقية وبناء نظامها السياسي.

عند الرجوع إلى الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، وفق المادة (٤٨) والمادة (٦٣) حددت صلاحيات (السلطات التشريعية) " مجلس النواب " و " مجلس اللاتحاد ". كما حددت صلاحيات (السلطات التنفيذية) "رئيس الجمهورية " و " رئيس مجلس الوزراء "، وفق المادة (٦٤) والمادة (٧٤).

وفي المادة (٤٦) تمارس السلطة الاتحادية مهماتها على مبدأ الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. لكن عند مراجعة الفقرة (أ) من المادة (٥٩) جاء مايلي: من صلاحيات مجلس النواب تعيين بعض العناوين الوضيفية الواردة فيما يلي: رئيس وأعضاء محكمة التمييزالاتحادية ورئيس الادعاء العام ورئيس هيئة الاشراف العدلي. إن هذا خرق قانوني للدستور العراقي، وهناك خروقات أخرى وصلاحيات تتجاوز الدستور العراقي من قبل السلطات التنفيذية والتشريعية.

.....

١ - (لطفي حاتم / السلطة والتغيرات الاجتماعية في العراق / مصدر سابق)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذا يجب تثبيت سلطة القانون وتعزيز مبدأ الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، واحترام استقلالية القضاء وتفعيل دور المحكمة الاتحادية بعيدا عن المحاصصة الطائفية والتدخلات السياسية.

وتحديد سلطة الأحزاب وتأطير أنشطتها بإعتبارها تنظيمات سياسية مجردة من الميلشيات المسلحة والأجهزة السرية الغير نظامية. في الفقرة الثانية من المادة (٣٧) من الدستور العراقي ٢٠٠٥ لايجوز اجبار أحد على الانضمام إلى أي حزب أو جمعية سياسية، أو إجبارهعلى الاستمرار في العضوية فيها. كما ينص الفقرة الأولى من المادة (٩) من الدستور : يحضر تكوين ميلشيات عسكرية خارج إطار القوات المسلحة. يعطي هذا دلالة تتمثل في إجازة تكوين ميلشيات عسكرية داخل القوات المسلحة. وكان المفروض أن ينص القرار على أنه (يحضر تكوين ميلشيات عسكرية داخل وخارج إطار القوات المسلحة).

إن المواد الدستورية التي تنص على اعتبار شكل الحكم جمهورياً ديمقراطياً برلمانياً، لابد أن تستمد شرعيتها من إلغاء حق نقض القوانين والقرارات التشريعية الممنوحة لمجلس الرئاسة، وإبعاد البلاد من دوامة النزاعات الدستورية وتعطيل بناء المؤسسات الرئاسية على أساس المحاصصة الطائفية والمذهبية، وحصر سلطة التشريع بالجمعية الوطنية باعتبارها الممثل الشرعي لمكونات التشكيلة العراقية وتياراتها السياسية.

كما إن قيادة القوى السياسية الحائزة على على أغلبية برلمانية للسلطة التنفيذية لا يعني انفرادها في تقرير مسار الحياة السياسية، بل عليها أن تستمد قوتها من دفاعها عن مصالح البلاد الوطنية وتوازن مصالح الكتل السياسية. وإعادة بناء دولة عراقية ديمقراطية تعددية، وقيام حكومة وحدة وطنية مبنية على أساس المواطنة.

الفرع الثالث : - بناء شكل الدولة والتحول من المركزية إلى الفدرالية:

كانت الفيدرالية في البدء مطلبا كرديا لبقائهم ضمن الدولة العراقية ، وأصروا عليه في كل المراحل سواء تلك التي سبقت سقوط النظام، أو تلك التي تلته، فقد كان الاعتراف بمبدأ الفدرالية كنظام حكم للعراق مطلبهم الأساسي في كل اجتماعات المعارضة العراقية وتم الاتفاق على هذا المبدأ في مؤتمرات المعارضة ولكن بما أنه لم تحدد نوع و ماهية هذه الفدرالية، فقد بقي باب النقاش و الجدل حوله مفتوحا.

وبعد سقوط النظام أصر الأكراد على مبدأ الفدرالية وبرروا إصرارهم هذا بخوفهم من تكرار الاضطهاد الذي لحقهم إبان الحكم البائد من جهة. وغنى المناطق الجنوبية بالنفط من جهة أخرى شجع المحافضات الجنوبية للمطالبة بإقليم يشبه إقليم كردستان، وقدمت بالفعل طلباً بذلك في أبريل / نيسان ٢٠٠٥ إلى الجمعية الوطنية. وهكذا أصبحت المطالبة بنظام فدرالي مطلباً كرديا وشيعياً على حد سواء وبقي فقط العرب السنة يرفضون إقامة نظام فدرالي في العراق. فالعرب السنة وبالرغم من أنهم يعترفون بخصوصية إقليم كردستان ينظرون إلى إقرار مبدأ الفدرالية كبادرة لتقسيم العراق على أساس قومي مرة، أي على العرب و الكرد، وعلى أساس مذهبي مرة أخرى، أي على الشيعة والسنة .

حاولت الأحزاب الكردية و الشيعية الرئيسة إدخال مبدأ الفدرالية في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية أولاً و في الدستور العراقي الجديد ثانياً، حاولت القوى السنية عرقلة ذلك و تحاول بكل الوسائل عرقلة إنشاء أقاليم فدرالية جديدة في الجنوب والوسط وترى في ذلك خطراً على مستقبل العراق كبلد موحد ذي سلطة مركزية قوية. وفي حال عدم استطاعتهم درء النظام الفدرالي وإعاقة تطبيقه فإنهم يرغبون في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تأجيل مسألة إنشاء أقاليم فدرالية جديدة في الوقت الحاضر، مبررين ذلك بالقول بأن الشعب العراقي لا يعرف هذا الشكل من الحكم و يجب توعيته بذلك أولاً.

تتفق غالبية القوى السياسية العراقية على إعادة بناء الدولة على أسس الديمقراطية الدستورية ، إلا أن الخلاف بين المشاريع الوطنية يتمحور حول صياغة شكل الدولة وبنائها الفدرالي، وبهذا المسار ينطلق الخلاف من مضامين الفدرالية، بمعنى هل هي فدرالية قومية أو فدرالية جغرافية إدارية وما هي صلاحيات تلك الفدرالية.

يرى الدكتور لطفي حاتم في كتابه (الاحتلال الأمريكي للعراق وانهيار الدولة العراقية) "إن إعادة بناء شكل الدولة يعني بالدرجة الأساسية إعادة بناء سلطاتها (التنفيذية والتشريعية والقضائية) وكذلك استقلاليتها وحدود صلاحياتها الدستورية. وبهذا الإطار يمكن اعتبار قانون إدارة الدولة وكذلك نتائج الشرعية الانتخابية مقدمات دستورية ناظمة لصياغة شكل الدولة العراقية وبناء نظامها السياسي ".

فقد احتشد انصار الفدرالية حول شعارات الحقوق القومية وتجنب الإبادة العرقية، بينما عزف الطرف الآخر على مخاطر التقسيم بسبب تلون وتعدد أطياف تشكيلة العراق المذهبية والعرقية والعشائرية، نتيجة لهذا الجدل الصاخب توصل مشروع (قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية) إلى صيغة وسطية تمثلت بتأجيل تحديد شكل الدولة إلى فترة لاحقة، ورغم أن هذا التأجيل لا يشكل حلا " جذريا" للمشكلة القومية

الا أنه يمنح القوى الوطنية والديمقراطية فرصة للحوار الوطني المتوازن. وانعكست النتائج الفعلية لتدمير الدولة العراقية وأنهيار وظائفها السياسية والاقتصادية والأمنية على البنية الاجتماعية الأمر الذي تجسد في تفكك التشكيلة الوطنية وظهور مؤسسات قبلية، طائفية تسعى لإشغال الفراغ السياسي بديلا " عن الأحزاب والتجمعات السياسية.

وإن الوقائع ألقت بظلالها على المرحلة الانتقالية ومهامها المتمثلة ببناء شكل الدولة العراقية ومضمون نظامها السياسي . وهنا لابد من التركيز على موضوعتين أساسيتين :

١ ـ تعكس الرؤى المتعددة لبناء شكل الدولة العراقية تجليات فكرية لحركات اجتماعية، سياسية تتطلب المسؤولية الوطنية حصرها في إطار الوحدة العراقية وعدم السماح لها بالتحول إلى تناقضات عدائية.

٢ ـالأخذ بسياسة المراحل المتسمة بالمرونة والحركة لتهيئة المستلزمات السياسية والاجتماعية القادرة على تطوير الوعي الديمقراطي المستند إلى الروح الوطنية والموازنة القومية، وذلك بالتركيز على بناء شكل الحكم وما يتطلبه من بناء مؤسسات دستورية يتقدمها البرلمان وتحديد صلاحياته التشريعية والتنفيذية .

إن شكل الحكم الديمقراطي ذات السلطة البرلمانية يخدم التنوع القومي والمذهبي في بلادنا ويرسي المجتمع العراقي على قاعدة الاستقرار السياسي التي تستمد واقعيتها من الموضوعات التالية : ـ أولا- يمهد بناء الدولة العراقية على قاعدة الديمقراطية البرلمانية كشكل للحكم الطريق لبناء شكل الدولة على أساس الفدرالية القومية، بمعنى أن الديمقراطية السياسية هي الوعاء الحاضن لولادة شكل الدولة الفدرالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا- تفضي سيادة الديمقراطية والتداول السلمي إلى خلق اجواء سياسية سليمة وديناميكية للحوار الوطني هادفة إلى تعزيز الوحدة العراقية على أساس الموازنة السياسية والقومية.
ثالثا- " يقود الاستقرار السياسي إلى نمو مصالح طبقية تجد صياغتها في مشاريع اقتصادية وتوجهات سياسية تحافظ على الموازنة القومية في أطر فدرالية ملموسة. إن الأراء السياسية والموضوعات الفكرية التي جرى استعراضها قادرة في الظروف التاريخية الملموسة على خلق تسويات موقتة بين مختلف المشاريع المتنازعة على صياغة مستقبل العراق السياسي "(١).

الفيدرالية تعني شكلاً من أشكال الحكم تكون السلطات فيه مقسمة دستورياً بين حكومة مركزية ووحدات حكومية أصغر (الأقاليم، الولايات، المحافظات غير الداخلة ضمن الأقاليم) ويكون كلا المستويين المذكورين من الحكومة معتمداً أحدهما على الآخر ويتقاسمان السيادة في الدولة، وتحدد النصوص الدستورية صلاحية كل وحدة.

كما تحافظ السلطات الاتحادية على وحدة البلاد واستقلاله ونظامه الديمقراطي، وفي الدستور العراقي فإن النظام الاتحادي في العراق يتكون من عاصمة وأقاليم ومحافظات لا مركزية وإدارات محلية، ويحق لكل ثلاث محافظات أو أكثر تكوين إقليم بناء على طلب بالاستفتاء عليه، أما بطلب من ثلث أعضاء كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الإقليم، أو بناء على طلب عشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الإقليم . وإذا كانت الفيدراليات تقوم على أساس الاتحاد الاختياري بين الولايات أو المجموعات البشرية التي تختلف أما بالقومية أو بالديانة أو اللغة أو الثقافة، لتكوين شخصية قانونية لنظام سياسي اتحادي، فكيف

يمكن تفسير تلك الفيدراليات التي تقوم على أساس طائفي؟ ما دام الشيعي والسني من المسلمين ومن ديانة واحدة، وإذا كانت مشكلة العراق في التأجيج الطائفي وتكريس مناهجه في الحياة العراقية التي يرفضها حتى من يتمسك بمناهج الطائفية اليوم، بعد أن توضح للعراقيين بشكل ملموس عقم هذا المنهج وسلبياته وتعارضه مع منهج العراقيين وسعيهم للحياة الكريمة والحرة وبناء المستقبل العراقي، حتى يمكن أن يكون العراق لجميع العراقيين بصرف النظر عن الدين أو القومية أو المذهب" (٢).

إن اقامة نظام فيدرالي اتحادي في العراق تعد انتصارا للشعب العراقي وخصوصا للاقاليم المضطهدة والمحرومة والمغيبة التي خضعت عقودا طويلة بل قرونا طويلة إلى أبشع الاحتكار والتسلط المذهبي والشعوبي والفيدرالية العراقية، وهي خروج إلى النور من نفق الظلام السياسي والقبلي والمتمثل باحتكار السلطة والاقتصاد العراقي يتعين عليه التوحد بالنظام الفيدرالي لا بالحكم المركزي (٣).

.....

1 - (لطفي حاتم / الاحتلال الأمريكي للعراق وانهيار الدولة العراقية /منشورات تموز/ ٢٠٠٧ السويد/ ص ٢٣

٢ - (زهير كاظم/ الفيدرالية العراقية من وجهة نظر أمريكية / الحوار المتمدن / العدد – ٢٠٦٢ / ٢٠٠٧/٧/٨)

www.ahewar.org/m.asp?i=8

٣ - (علي عبد مطلك العبادي / جوهر الفيدرالية في العراق / المصدر:جريدة الصباح- ١٠-٧-٢٠٠٦).

(www.iraqfuture.net/fedral/18.htmشبكة العراق المستقبل)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: - ركائز النظام السياسي في الدولة العراقية:

لم تجر إلى الآن أية جهود حقيقية لإعادة بناء الدولة ومؤسساتها في العراق، وذلك نتيجة لانشغال الجماعات السياسية بالصراع على السلطة، ولا يفسح ذلك المجال للشروع في عملية بناء الدولة المدنية، وهي مهمة تتطلب عملا سياسيا ودستوريا وقانونيا واجتماعيا تنظيميا دؤوبا. وقد أثبتت الفترات السابقة أن أسلوب المحاصصة الذي تم اللجوء إليه كطريقة للمشاركة السياسية هو أسلوب غير ناجح، مما يحتم البحث عن سبل جديدة لإنهاء أزمة الحكم في العراق، من خلال بناء الدولة المدنية.

إن بناء الدولة المدنية لا يرتبط بشكل بناء الدولة وطبيعة نظام حكمها، سواء أكان مركزيا، أم فيدراليا، كما لا يمنع من أن يظل الحكم ديمقراطيا توافقيا على أساس الحقوق والواجبات التي تكرسها مبادئ الدولة المدنية وعلى رأسها مبدأ المواطنة .

لقد أدى تعثر العملية السياسية الجارية والأزمات العديدة التي تلاحقها إلى مأزق وطني شامل، يشمل إمكانية نكوص العملية السياسية الحالية، وسقوط مشروع إعادة بناء الدولة برمته، ووقوع العراق في فخ النزاعات الأهلية المستدامة. ولا يمكن تفادي ذلك ما لم تتم إعادة النظر في الأسس السياسية والدستورية والقانونية التي وضعت تحت صيغة التوافق الوطني، والتي تحولت بالممارسة إلى مجرد نظام محاصصة لاقتسام السلطة والثروة بين أفراد الطبقة السياسية المتكونة بفعل الاحتكار والإقصاء والهيمنة والتبعية.
إن الاستقرارالسياسي لا يتحقق بالاستبداد والاستفراد بالقرار، بل بتطبيق الديمقراطية وصيأنة حقوق الإنسان وتوسيع المشاركة الشعبية القادرة على حفظ الأمن والاستقرار. وتأسيس العلاقات الداخلية ونظام الحقوق والواجبات على أساس مبدأ المواطنة في المحيط الاجتماعي والسياسي، ذلك لأن إدارة الدولة على أساس قبلي أو طائفي، لم يؤد إلا إلى المزيد من تشظي المجتمع العراقي.

لقد أنتجت البشرية عبر تاريخها الحديث الكثير من التجارب الناجحة والواعدة في بناء الدولة الديمقراطية الحديثة، مما يمكن أن يثري التجربة العراقية. وتعتبر التنمية الاقتصادية، والتوزيع العادل للثروة، وإيجاد فرص العمل وتقديم الخدمات وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال نظام للرفاه الاجتماعي، من المهمات الرائدة للدولة المدنية التي تهدف إلى تحقيق نهضة حقيقية

وفي هذا الإطار، تتولي الدولة المدنية مهمة العمل على القضاء على الفساد بكل أنواعه الذي أصبح إحدى العقبات الأساسية في عملية بناء الدولة العراقية، وإعادة ثقة المجتمع بها وبأجهزتها التي اهتزت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال سنوات الفوضي الأخيرة. لقد أظهرت الازمة السياسية المتواصلة في العراق الكثير من الحقائق عن طبيعة النظام السياسي الذي أقيم إثر الغزو الأمريكي للعراق وإسقاط النظام الدكتاتوري وانهيار دولة البعث التوتاليتارية الشمولية.إذ أن أهم ما أبرزته الأزمة السياسية هو فشل مشروع إعادة بناء الدولة العراقية المرتكز إلى نظام هجين للمحاصصة الطائفية والإثنية، وعلي أساس تقاسم وظيفي للسلطة والثروة بين أفراد الطبقة السياسية الجديدة، التي استلمت السلطة بمساعدة الاحتلال الأمريكي. بمعنى آخر لم تنجح

هذه الطبقة السياسية، التي تبنت مطالب الجماعات القومية والمذهبية، في تحقيق الشعار الذي تبنته بإقامة نظام ديمقراطي تعددي. بعد أن غابت التوافقية الحقيقية، باعتبارها أساس التعددية، واستبدلت بنظام المحاصصة الطائفية، مصحوبا بغياب الإرادة والمصلحة الوطنية، من ناحية أخري، ظهر انكشاف هشاشة مشروع بناء الدولة العراقية الجديدة أمام التدخلات الخارجية (الإقليمية والدولية) من خلال دورها في تشكيل الحكومات المتعاقبة، ومشاركتها عبر الأحزاب السياسية في توجيه مسار العملية السياسية في العراق، الامر الذي سيضع كامل مشروع إعادة بناء الدولة العراقية ونظامها السياسي تحت رحمة العامل الخارجي.

"إن هشاشة بناء السلطة والتدخلات الخارجية تترافق وخروقات واضحة ومتعمدة للدستور ولأسس العملية السياسية التوافقية ناهيك عن معارضتها لمفاهيم المصالحة والوحدة الوطنية، ولكل القيم والمبادئ التي تقام عليها مشاريع بناء الدول، خاصة تلك الخارجة لتوها من تجارب الغزو والاحتلال والدمار.

إن العوامل المشارإليها تتشابك معها عوامل أخرى منها التناغم بين سياسات الإدارة الأمريكية وقوى الإرهاب وقوى الاسلام السياسية ومنها ضعف الوعي العام لدى المواطنين العراقيين .

لقد لعبت كل العوامل المذكورة دورها في دفع الأمور باتجاه إقامة نظام سياسي يعتمد على مبدأ المحاصصة الطائفية السياسية ويتنكر لمبدأ المواطنة العراقية الحرة والمتساوية "(١).

إن الحرب الامريكية البريطانية على العراق لم يطح بالدولة من خلال تدمير ركائزها الأساسية كالحكومة والجيش والقوى الأمنية والعديد من المؤسسات الأخرى، بل ساعدت أيضا علي أنهيار المجتمع وتمزيق نسيجه الوطني، وتشظيه إلى هويات ثانوية متعددة على حساب الهوية الوطنية الجامعة.

إن نظام المحاصصة الطائفية – الإثنية الذي أقيم بعد الاحتلال كصيغة توافقية أدى إلى ترسيخ وضع طائفي صراعي، مزق وحدة المجتمع، كما حول الدولة إلى مشروع خدمي للواجهات الطائفية والإثنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي هيمنت على السلطة، بدلا من أن يقيم دولة وطنية حديثة ونظاما تعدديا تشاركيا، قائما على أساس الشراكة والعدالة والمواطنة ودولة المؤسسات والقانون.

تشكل الدولة المدنية حلا للأزمة الحالية المتمثلة في تعثر العملية السياسية الناشئة عن الاحتلال وتدمير الدولة والمجتمع، وما صاحبها من عنف وإرهاب. فالدولة المدنية هي ضمان وحماية للأمن والاستقرار، والسلم الأهلي والحرية وحقوق الإنسان والرفاهية التي هي جميعها عوامل رادعة للصراعات الطائفية والإثنية. يجب أن يبدأ مشروع إقامة الدولة المدنية من نقطة إعادة النظر والتخلص من نظام المحاصصة الطائفية السياسية.

كما يجب الأخذ بنظر الاعتبار مطالب الجماعات الطائفية والاثنية حقوقها بالمساواة السياسية في إدارة السلطة والثروة، ومصالحها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بمستوياتها المادية والرمزية. ويتطلب ذلك إقامة نظام ديمقراطي قائم علي الشراكة والمساواة الكاملة والتعددية وتبادل السلطة، وكذلك تعزيز قدرات الدولة على مواجهة النزعات الشمولية والاستبدادية لدى الجماعات والأفراد المشاركين في النظام السياسي .

وفي هذا الإطار، يمكن المواءمة بين متطلبات إقامة نظام قائم على اللامركزية ودرجة أكبر من تمثيل الجماعات الإثنية والعرقية وضمأن حقوقها، مع ضرورة بناء دولة قوية محصنة ضد التهديدات الداخلية والإقليمية والدولية. كما تتطلب مهمات مشروع الدولة المدنية ترسيخ جهود الاندماج المجتمعي ، وتعزيز الهوية الوطنية ، من خلال تأكيد مبدأ التنوع داخل الوحدة، وإدارة التعددية السياسية والثقافية، من خلال التقريب بين قدرات النظام السياسي وقدرات الجماعات الإثنية والطائفية وتنظيمها.

إن خاصية التنوع الديني والمذهبي والقومي في العراق تشكل عاملا مساعدا في تقليل فرص إقامة الدولة الدينية أو الشوفينية، وهو الأمر الذي يحتاج إلى دعمه بالتشريعات الدستورية والقانونية اللازمة، ويأتي على رأس هذه المهمات تعزيز معادلة الخصوصية مع الانتماء الأكبر للوطن، وردم الفجوات القائمة بين الهوية الصغرى والهوية الوطنية الكبرى، والسعي لتفكيك الحالة التصارعية بينهما، ويتطلب ذلك أيضا نشر ثقافة المواطنة، والتي تبدأ بترسيخ قيم الانتماء للوطن ووحدته والشراكة بين مكوناته، وذلك من خلال خطاب وأفكار وإعلام تعمل كلها على تطوير الثقافة الوطنية، بدلا من تعزيز الثقافة التي تدفع إلى التقوقع على الذات وعدم التفاعل مع الآخر وكراهيته.

.....

١ - (د.كاظم حبيب / ما هو النظام السياسي المناسب للعراق / الحوار المتمدن / العدد : ٣٣٠٨ – ١٧ / ٣ / ٢٠١١).
www.ahewar.org/m.asp?i=8

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الحاجة لبناء دولة مدنية في العراق هي ضرورة قصوي تتطلبها مهمة إيقاف موجات التعصب الطائفي والعنف المرافق له، فالدولة المدنية التي تبيح الحريات الأساسية، وتقيم نظام العدالة والمساواة والحريات هي أيضا الدولة القوية التي تقيم سلطتها وهيبتها في فرض النظام العام والأمن والاستقرار، وإنهاء حالة الانفلات الأمني والإرهاب، وتوفير الأرضية الملائمة لتحرر المجتمع من هيمنة وتدخلات الجماعات السياسية التي تمتلك قوى مسلحة وميليشيات. ولا تقتصر مزايا الدولة المدنية على أنهاء الصراعات السياسية والاحتمالات المتكررة للحرب الأهلية وحسب، بل أنها تطلق أيضا الطاقات الخلاقة لدى مواطنيها، وتجعلهم خاضعين للعدل والمساواة أمام القانون.

لقد أشاع نظام المحاصصة نمطا للحكم، غير مألوف في التجارب السياسية، مما أدى إلى انعدام تام للثقة لدى المواطن في الدولة ذاتها. لقد أدت تفاعلات القوي المتنفذة إلى حبس المواطن في مدارج الهواجس الطائفية والإثنية، وجعله مجرد أداة في الحشد الطائفي والعرقي، يلجؤون إليه فقط في الانتخابات التي يريدون من خلالها الوصول إلى السلطة، دون أن يكون شريكا حقيقيا فيها، مما أوصل المواطن إلى حالة اليأس . إن الدعوة إلى قيام الدولة المدنية في العراق لا تأتي في مواجهة الدول الدينية، بل إن هدفها أوسع وأشمل، وهو دحض مشاريع الدولة الطائفية والإثنية، ودولة الميليشيات، والدولة العسكرية الأمنية، وقطع الطريق على دولة التبعية الأجنبية.

إن خصوصية الوضع العراقي تتطلب أن تكون الدولة ضامنة للحريات الأساسية وحقوق الإنسان، بغض النظر عن دين مواطنيها ومذاهبهم، كما ينبغي ألا يتعارض دستورها القائم على أساس أن مصدرالسلطة هو الشعب، مع جوهر فلسفة الدين ومبادئه من خلال حمايتها حرية الضمير وحرية العبادة.

ومن خلال ركائز النظام السياسي في الدولة العراقية نحاول أن نلقي نظرة على: رئاسة الجمهورية، والبرلمان، والسلطة التنفيذية (مجلس الوزراء)، الأحزاب السياسية، وسمات النظام السياسي للدولة العراقية.

الفرع الأول: ـ رئاسة الجمهورية :

إن رئاسة الجمهورية هو أعلى منصب إداري في الدولة العراقية وفق الدستور الذي أجرى الاستفتاء العام عليه ٢٠٠٥ ، والذي ينص في مادتة السابعة والستين على إن رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن ، يمثل سيادة البلاد ، ويسهر على ضمان الالتزام بالدستور ، والمحافظة على استقلال العراق ، وسيادته ، ووحدته ، وسلامة أراضيه ، وفقا لأحكام الدستور . وفي المادة الثانية والسبعون من الدستور تحدد ولاية رئيس الجمهورية بأربع سنوات ، يجوز انتخابه لولاية ثانية فحسب .

وتنتهي ولاية رئيس الجمهورية بإنتهاء دورة مجلس النواب . ويستمر رئيس الجمهورية بممارسة مهماته الى ما بعد انتهاء انتخابات مجلس النواب الجديد واجتماعاته ، على أن يتم انتخاب رئيس جديد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للجمهورية خلال ثلاثين يوما من تأريخ أول انعقاد للمجلس . وفي حالة خلو منصب رئيس الجمهورية لأي سبب من الأسباب ، يتم انتخاب رئيس جديد لاكمال المدة المتبقية لولاية رئيس الجمهورية . ووفق المادة الثالثة والسبعون ، يتولى رئيس الجمهورية الصلاحيات الآتية:

اولاً :ـ اصدار العفو الخاص بتوصيةٍ من رئيس مجلس الوزراء، باستثناء ما يتعلق بالحق الخاص، والمحكومين بارتكاب الجرائم الدولية والارهاب والفساد المالي والاداري .

ثانياً :ـ المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، بعد موافقة مجلس النواب، وتُعد مصادقاً عليها بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمها.
ثالثاً :ـ يصادق ويصدر القوانين التي يسنها مجلس النواب، وتعد مصادقاً عليها بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمها.
رابعاً :ـ دعوة مجلس النواب المنتخب للانعقاد خلال مدةٍ لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات، وفي الحالات الاخرى المنصوص عليها في الدستور.
خامساً :ـ منح الاوسمة والنياشين بتوصيةٍ من رئيس مجلس الوزراء، وفقاً للقانون.
سادساً :ـ قبول السفراء.
سابعاً :ـ اصدار المراسيم الجمهورية.
ثامناً :ـ المصادقة على احكام الاعدام التي تصدرها المحاكم المختصة.
تاسعاً :ـ يقوم بمهمة القيادة العليا للقوات المسلحة للاغراض التشريفية والاحتفالية.
عاشراً :ـ ممارسة اية صلاحيات رئاسية اخرى واردة في هذا الدستور.

وتنص المادة الخامسة والسبعون :
اولاً :ـ لرئيس الجمهورية تقديم استقالته تحريرياً الى رئيس مجلس النواب، وتُعد نافذةً بعد مضي سبعة ايام من تاريخ ايداعها لدى مجلس النواب.
ثانياً :ـ يحل نائب رئيس الجمهورية محل الرئيس عند غيابه.
ثالثاً :ـ يحل نائب رئيس الجمهورية محل رئيس الجمهورية عند خلو منصبه لاي سببٍ كان، وعلى مجلس النواب انتخاب رئيس جديد، خلال مدةٍ لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تأريخ الخلو.
رابعاً :ـ في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية، يَحل رئيس مجلس النواب، محل رئيس الجمهورية في حالة عدم وجود نائبٍ له، على ان يتم انتخاب رئيسٍ جديد خلال مدةٍ لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ الخلو، وفقاً لاحكام هذا الدستور . إلا إن الواقع السياسي العراقي بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ أصبح ساحة لصدامات سياسية ، وأصبح يعاني من فراغ سياسي وأمني، وفقدان المؤسسات السياسية والعسكرية والأمنية والإدارية والخدمية ، وبهذا أصبح الوضع العراقي والقضية العراقية غاية الحساسية والتشابك . وإن دراسة الواقع السياسي العراقي الذي نحاول الاشاره إليه إنما يكون مدخلاً لمعرفة النظام السياسي المناسب له. إن التحولات السياسية الأخيرة التي تمثلت باحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وتغيير نظام الحكم العراقي بالقوة وإنشاء شكل جديد وطرق جديدة لإدارة النظام وشؤون الدولة وبالشكل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذي فتح الباب واسعاً أمام الروئ والأفكار المختلفة والمتضاربة في بعض الأحيان برزت إشكالية إدارة الشؤون السياسية وعبرأي نظام من أنظمة الحكم المعروفة عالمياً للتعامل مع التركه السياسية والاجتماعية والاقتصادية الثقيلة والوضع السياسي الجديد الناشئ عن طبيعة الاحتلال والبيئة السياسية الداخلية .

لعل من أبرز المؤشرات هو ظاهرة إنشاء الكثير من الحركات والأحزاب السياسية بعد أن كان نظام الحزب الواحد هو السائد ، أصبح واقع العراق يعاني من مشاكل اجتماعية برزت بشكل كبير قد تكون مكبوتة سابقاً لكنها ظهرت بعد سقوط نظام صدام حسين (١).

الفرع الثاني: - البرلمان:

بدأت الفترة الانتقالية والتي يقصد بها الانتقال التدريجي بالعراق إلى حكومة وبرلمان دائميين ، بانتخابات البرلمان العراقي المؤقت والذي يسمى أيضا الجمعية الوطنية العراقية المؤقتة في ٣٠ كانون الثاني٢٠٠٥ وكانت المهام الرئيسية لهذه الحكومة هي الأعداد لقيام الانتخابات العراقية لاختيار برلمان وحكومة دائمية في العراق مدتها ٤ سنوات والتصديق على مسودة الدستور الذي كتب من قبل الجمعية الوطنية العراقية في الحكومة العراقية الانتقالية وقد تم التصديق على مسودة الدستور في ١٥ حزيران ٢٠٠٥ في استفتاء شعبي وافق بالأغلبية على اقرار المسودة بمثابة الدستور العراقي الدائم .

للحكومات الديمقراطية صورا مختلفة لنظام حكمهم ، ومن ضمنها الحكومة النيابية ، وتكون الحكومة النيابية ديمقراطية عندما تختارالمواطنين الحكومة المناسبة عن طريق صناديق الاقتراع بصورة ديمقراطية، شفافة،غير مقيدة . وقد تكون حكومة غير ديمقراطية إذا كان المواطن مقيدا، وتكون عملية الأقتراع غير ديمقراطي . فالديمقراطية يجب أن يمارس الشعب السلطة بنفسه بأعتبارهمصدر السلطات . كما يقوم النظام النيابى على برلمان منتخب من قبل الشعب لمباشرة السلطة التشريعية نيابةعنه،والبرلمان من أجل أن يتمتع بصفته التشريعية لابد أن يكون منتخب من قبل الشعب ، لأنه صاحب الأختصاص فى التشريع وهنا يكمن دور الشعب فى تكوين وتقوية البرلمان عن طريق الأنتخابات المقررة .

.....

١ - (سعد ناجي جواد ضمن محمد جمال باروت/ ندوة احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً/ مجلة المستقبل العربي/ العدد٣٠٢/ بيروت٢٠٠٤ / ص ٣٩) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتمتع البرلمان بسلطات فعلية ويتمثل هذا في وظيفة السلطة التشريعية ، وتحدد مدة البرلمان بفترة زمنية ينص عليها دستور الدولة. كما إن عضو البرلمان يمثل الشعب بأجمعة وليس ممثلا عن ذاتهأو حزبه .

ان ما جرى استعراضه حول الديمقراطية وشكل الحكم النيابي . إلا أنه لاينطبق على الحكم في العراق، بالرغم من أن ممارسة السلطة من قبل حكومة منتخبة وبرلمان يتمتع بالسلطة التنشريعية ، تشكل نتيجة لإنتخابات عامة . إلا أن الولاءات الطائفية والقومية والاثنية طاغية على كل من السلطات (التنفيذية، التشريعية ، القضائية) فضلا عن الجهاز الإداري للدولة العراقية . لقد تحولت دولة العراق من الحكم المركزي الذي ميزها في مراحل تطورها التاريخي الى دولة غير مركزية بموجب نظام ديمقراطي توافقي يرتكز الى صيغة المحاصصة الطائفية وغياب الأنتماء

الوطنى وقصور الأحزاب والنخب السياسية لأدارة سلطة وعدم قدرتها على نقل العراق الى دولة مالكة لعناصر القوة دولة موحدة بهوية وطنية ، لهذا فان المستقبل الديمقراطي للعراق تكتنفه الضبابية وعدم والوضوح . إن التركيز على بناء شكل الحكم وما يتطلبه من بناء مؤسسات دستورية يتقدمها ـ البرلمان وتحديد صلاحياته التشريعية. ودعوة تبني صيغة النظام البرلماني بدلا من النظام الرئاسي الذي اعتمدها مشروع قانون ادارة الدولة . واناطة الوظيفة التشريعية والمصادقة على مشاريع رئاسة الوزارة بالبرلمان المنتخب ديمقراطيا .

" كما ان شكل الحكم الديمقراطي ذات الشرعية البرلمانية يخدم التنوع القومي والمذهبي ويرسي التشكيلة العراقية على قاعدة الأستقرار السياسي . وتخفيف الصيغة المركزية للحكم وتبني اللا مركزية في الحكم يمهد بناء الدولة العراقية على قاعدة الديمقراطية البرلمانية كشكل للحكم ، ولبناء شكل الدولة على أساس الديمقراطية والفدرالية. بمعنى ان الديمقراطية السياسية هي الوعاء الحاضن لولادة شكل الدولة الفدرالي تفضي سيادة الديمقراطية والتداول السلمي الى خلق اجواء سياسية سليمة وديناميكية للحوار الوطني هادفة الى تعزيز الوحدة العراقية على أساس الموازنة السياسية - القومية . ويقود الاستقرار السياسي الى نمو مصالح طبقية تجد صياغتها في مشاريع اقتصادية وتوجهات سياسية تحافظ على الموازنة القومية في أطر فدرالية ملموسة "(١).

الفرع الثالث:- السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء):

وفق الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ " ليس هناك قانون للسلطة التنفيذية الذي يحدد صلاحيات رئيس الوزراء وصلاحيات الوزراء وصلاحيات رئيس الجمهورية والاختصاصات المتبادلة بينهم وبالتالى فإن هذا الامر يعطي صلاحيات واسعة لرئيس الوزراء ، واحياناً يمتد ليأخذ صلاحيات موجودة في الدستور لرئيس الجمهورية او ينزل الى صلاحيات الوزير".

وفق الفقرة الأولى من المادة (٧٣)من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ ، يكلف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الأكثر عددا بتشكيل مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انعقاد الجلسة الأولى لمجلس النواب باستثناء الحالة المنصوص عليها في الفقرة ‘‘ب’’ من البند ‘‘ثانياً’’ من المادة (٧٠) من هذا الدستور، إذ يكون التكليف خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية.

.....

١ – (لطفي حاتم / الاحتلال الأمريكي للعراق وانهيار الدولة العراقية / مصدر سابق / ص٢٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتولى رئيس مجلس الوزراء المكلف تسمية أعضاء وزارته خلال مدة أقصاها ثلاثون يوما من تاريخ التكليف.

كما يكلف رئيس الجمهورية مرشحا جديدا لرئاسة مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يوما عند إخفاق رئيس مجلس الوزراء المكلف في تشكيل الوزارة خلال المدة المنصوص عليها في البند ثانيا. ويعرض رئيس مجلس الوزراء المكلف أسماء أعضاء وزارته، والمنهاج الوزاري، على مجلس النواب، ويعد حائزا ثقتها عند الموافقة على الوزراء منفردين والمنهاج الوزاري، بالأغلبية المطلقة. و يتولى رئيس الجمهورية تكليف مرشح آخر لتأليف الوزارة خلال خمسة عشر يوما في حالة عدم نيل الوزارة الثقة.

صلاحيات رئيس الوزراء :
وفق المادة (٧٥) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ . رئيس مجلس الوزراء هو المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة، والقائد العام للقوات المسلحة، يقوم بإدارة مجلس الوزراء ويترأس اجتماعاته، وله الحق بإقالة الوزراء، بموافقة مجلس النواب. وفيما يخص صلاحيات مجلس الوزراء : وفق المادة (٧٧) يمارس مجلس الوزراء الصلاحيات الآتية:
أولا: تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة والخطط العامة والإشراف على عمل الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة.
ثانيا: اقتراح مشروعات القوانين .

ثالثا: إصدار الأنظمة والتعليمات والقرارات بهدف تنفيذ القوانين.
رابعا: إعداد مشروع الموازنة العامة والحساب الختامي وخطط التنمية.
خامسا: التوصية إلى مجلس النواب بالموافقة على تعيين وكلاء الوزارات والسفراء وأصحاب الدرجات الخاصة، ورئيس أركان الجيش ومعاونيه ومنهم بمنصب قائد فرقة فما فوق، ورئيس جهاز المخابرات الوطني، ورؤساء الأجهزة الأمنية.
سادسا: التفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتوقيع عليها أو من يخوله (١).

الفرع الرابع: - دور الأحزاب السياسية في بناء مستقبل العراق:

إن أي نظام سياسي من خلال اتساعه أصبحت دراسته ترتبط بشكل مباشر بدراسة موضوع الأحزاب السياسية، فإن ممارسة السياسة أو السلطة بشكل عام وخصوصاً عند مباشرة حق الانتخاب والاستفتاء تحتاج إلى تنظيمات سياسية لتوعية المواطنين وممارسة الحريات السياسية الدستورية، وبالذات حرية الرأي والتعبير، وبهذا فبدون النظام الحزبي أو الأحزاب السياسية ينشأ فراغ سياسي هام وهائل ما بين السلطة والمواطن فالحزب يعمل على بلورة رأي المواطن واتجاهاته.

.....

1-(موقع الجزيرة نيت / www.aljazeera.net/NR/exeres/F6A84410-0AB9-4E9D-AB57-E5BBEFC20FD6,frameless.htm

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الدول تختلف في أسلوب تنظيم الممارسة السياسية فمنها من تأخذ أسلوب التنظيم السياسي الواحد أو بنظام الحزب الواحد، والبعض الآخر أخذ بمبدأ التعددية الحزبية . ويشير كل من (باول) و(الموند) إلى أن دور الحزب السياسي هو دور النظام السياسي بسلطاته الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) وأن الأحزاب السياسية بوظائفها التي هي استجابة لمحيطها تساعد على تكييف ذلك النظام، وذلك بواسطة التوظيف والإعداد والتنشئة السياسية والتعبئة السياسية تختلف من مجتمع لأخر حسب الثقافة السياسية السائدة ومستوى الوعي والنظم السياسيين (١).

إن مفهوم الحزب السياسي يشير– وكما يرى (فريد ريجيز) إلى أنه "أي تنظيم يعين المرشحين للانتخابات لدخول الهيئات التشريعية ". أما (جوزيف شليسنجر) فيرى أن الحزب السياسي هو "التنظيم السياسي الذي يشارك بنشاط وفاعلية في التنافس من أجل المناصب الانتخابية ". بينما يرى (سار توري) أن الحزب السياسي "هو أي جماعة سياسية تتقدم للانتخابات وتكون قادرة على أن تقدم من خلال تلك الانتخابات مرشحين للمناصب العامة " (٢).

ومما تقدم يمكننا إعطاء تعريف موجز للحزب السياسي على أنه "مجموعة منظمة من الأفراد يجمعهم أهداف وأيديولوجية مشتركة يسعون من خلالها إلى الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها بغية تحقيق تلك الأهداف ونشر ذلك الفكر.

في المشهد العراقي نرى أنه ليس بالأمر السهل أن تتحول دولة حكمها نظام الحزب الواحد (حزب البعث العربي الاشتراكي) لأربعة عقود من الزمن إلى نظام تعدد الأحزاب السياسية، وليس من السهل أن تتحول الممارسة الدكتاتورية في ليلة وضحاها إلى ممارسة ديمقراطية، ومن أجل تخطي تلك العقبات والوصول إلى حالة التعددية الحزبية في الممارسات السياسية وتطبيق الديمقراطية الصحيحة، لابد من وجود آليات التحول لممارسة الديمقراطية، ومن بين أهم تلك الآليات وجود أحزاب سياسية فاعلة تعي دورها الجاد وعملها الحزبي المبرمج كتنظيم سياسي.

وتعد الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية الايديولوجية من أهم وظائف الحزب السياسي والتي يجب تفعليها في حياة المجتمع، حيث يتطلب ذلك التفعيل إقامة أسس قانونية رصينة لتنظيم نشاط الحزب السياسي كجزء من منظومة المجتمع المدني من جهة، وكعنصر فعال من عناصر نظام الدولة السياسي من جهة أخرى .

إن القوى السياسية العراقية الناشئة بعد الاحتلال يمكن تقسيمها إلى تيارين كبيرين أحدهما أحزاب الإسلام السياسي بشكليه الشيعي والسني والذي يسيطر على الحياة السياسية في العراق والتيار العلماني بمختلف تياراته القومية والليبرالية واليسارية والتي تعاني من التراجع في الظروف التاريخية الملموسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد تميزت الأحزاب السياسية التي نشأت في العراق بجملة من المضاهر أهمها انعدام البرامج السياسية الواضحة فضلا عن ترابط الكثير منها مع المؤسسة العشائرية فضلا عن تعدد ترابطاتها الخارجية ولكن السمة الأبرز فيها هي امتلاك تلك الأحزاب للمليشيات المسلحة التي تعرض البلاد إلى الفوضى المسلحة وتضعف مكانة الدولة الجديدة.

يتسم الوضع العراقي في هذه الفترة بوجود خلافات ووجود رؤى سياسية بين القوى السياسية لتشكيل مستقبل العراق وشكل الدولة، هل هي دولة فدرالية؟ أم دولة مركزية؟ وهناك قوى وجهات تسعى لخلق فتن طائفية وعرقيه.

.....

١- (حسأن شفيق العاني/ المبادئ النظرية لتحليل النظم السياسية في الجزائر، إيطاليا، فرنسا/ مطابع التعليم العالي،١٩٨٨ بغداد /ص٦٢).

٢ – (د.أسامة الغزالي حرب/ الأحزاب السياسية في العالم الثالث / عالم المعرفة / ١٩٨٧ الكويت / ص١٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الخلافات الناشئة في الحياة السياسية تستمد خطورتها من أسباب كثيرة منها:

١- إن هذه المشاكل لها تفاعلاتها على الصعيد الداخلي والإقليمي والدولي.
٢- هناك جهات خارجية تغذي مثل هذه المشاكل وفقاً لمصالحها الاستراتيجية.
٣- هناك اختلافات حول دور الدين "الإسلام " في السياسة.
٤- هناك اتجاهات نحو فصل الدين عن الدولة وهناك توجهات إسلامية أصولية، وتيارات وسطية.

إن الحالات المارة الذكر تدفع باتجاه ضرورة البحث عن شكل للنظام السياسي الذي يستطيع جمع أطياف المجتمع العراقي في ظل نظام سياسي مستقر ودولة واحدة تتجسد فيها الوحدة الوطنية، لأن الشرعية هي خير وسيلة للاستقرار السياسي، إذ أن عدم شرعية السلطة يضعف فاعليتها تماماً كما إن الضعف أو اللافاعلية تقلل من الإيمان بشرعيتها وللافاعلية ولا شرعية السلطة تأثير مدمر على الوعي الذاتي الجماعي الشامل الأوسع لقطاعات المجتمع التعددية (١).

من هنا يجب أن تعمل الأحزاب على تبني مشاريع وأفكار واضحة تتلاءم مع الجوانب المذكورة أعلاه وفقاً لمتطلبات المرحلة التي تعيشها الأحزاب والمراحل التي تليها، وتبعاً لعملها فإن مهمة التوفيق بين النشاط الاجتماعي والسياسي والتنظيمي للحزب كجزء من آلية الدولة وماكنتها السياسية يجب أن يقع في البرنامج السياسي للحزب، لأنه يشكل مع النظام الداخلي له الأساس القانوني الذي يمنح الحزب صفته الحزبية القانونية، وهذا الأمر ليس بالهين بل هو أمر على درجة كبيرة من التعقيد .

فبوجود عدد من الأحزاب ذات البرامج الواضحة والتنظيم الجيد والتي تجعل من المنافسة الشريفة وسيلة للوصول إلى السلطة من أجل تنفيذ البرنامج السياسي وليس الحكم والتسلط، إلى جانب أحزاب أخرى تأخذ صفة المعارضة وتكون مهمتها الرئيسة مراقبة أداء الحزب الحاكم ومساندته في المهام التي يراها تصب في المصلحة العامة والوقوف بوجهه وفضح تواجهاته في حال انحرافه عن برنامجه السياسي المرسوم له، والترسيخ للعمل الديمقراطي.

.....

١ – (ادورد سي بأنفليد/ السلوك الحضاري والمواطنة/ ترجمة سمير عزة نصار / دار النشر والتوزيع، / ١٩٩٤ عمان / ص٢١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما في الحالة العراقية ، فإن ضمان مشاركة الأحزاب الفاعلة سوف يسهم إلى حد كبير في تطوير الأداء الوظيفي للبرلمان العراقي كسلطة تشريعية ومؤسسة رقابية فاعلة قائمة على أسس ديمقراطية تعددية، فالدستور العراقي جعل من التعددية الحزبية والحياة البرلمانية واحدة من الأسس الدستورية في الدولة الجديدة، الأمر الذي يجعل من نشاط تلك الاحزاب في البرلمان تتويجا لنشاطها كأطراف فاعلة في العمل السياسي ومساهمة أساسية في عملية الانتخابات وهي المرحلة الأكثر اهمية في تحقيق أحد أهم الاهداف للاحزاب السياسية، ألا وهو الوصول إلى السلطة السياسية .

وإذا كان الشعب مصدر السلطة أثناء ممارسة الحياة الديمقراطية، فإنه من المستحيل أن نجمع الشعب في مكان واحد لأخذ رأيه في مسألة معينة أو صنع قرار معين، وحيث أن الاحزاب لا يمكن لها الوصول إلى مراكز السلطة والحكم إلا عبر آلية الانتخاب الذي يأتي عن طريق المقترعين "الشعب " ويكون بالتالي الأداء الفاعل للشعب بالدرجة الأولى متمثلا بنوابه من الاحزاب الفاعلة والمؤثرة وذات البرامج الجيدة التي تضمن له حقوقه وتصون حرياته، وبذلك تكون الأحزاب هي من يستجدي رضا الشعب وليس العكس

كونه "أي الشعب " الوحيد الذي يجعلها تصل إلى سدة الحكم وهو الذي يجعلها تنتهي وتتلاشى أيضاً بعدم تأييده لها .

ومن بين أهم المشكلات تعقيداً في الحالة الحزبية العراقية هي إشكالية عدم التوفيق بين النشاط السياسي للأحزاب والوظيفة الحكومية، لأن الانتقال السريع والمفاجئ للاحزاب من حالة كونها تجمعات سياسية أو دينية أو مسميات حزبية معارضة للحكم المستبد إلى حالة المساهمة المباشرة في رسم الخطوط العامة للسياسة الداخلية والخارجية للدولة وإدارة شؤونها، أظهر إلى السطح عدد من الإشكالات والتي قد يتطلب حلها جملة من المراجعات وإعادة النظر بتركيبتها التنظيمية والقانونية للإسهام الفاعل في مستقبل العمل السياسي في العراق، وهي مسألة طبيعية لبلد لم يعرف الحياة البرلمانية أو التعددية الحزبية، بل إن تداول السلطة تم في جميع المراحل السابقة عن طريق الانقلابات العسكرية بعيداً عن التداول السلمي، الأمر الذي يتطلب معالجة سياسية وقانونية لدور الاحزاب في العمل السياسي والبرلماني .

وبالتالي، حتى وإن أخفقت الأحزاب الحالية في فهم دورها الحزبي تجاه بناء مؤسسات الدولة أو قواعدها الشعبية، فإنه لا يمكن في أي حال من الاحوال القضاء على فكرة التعددية الحزبية، لأنها تمثل الأساس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في العمل الديمقراطي من خلال مساندة الجماهير لها، وهذا لا يعني البقاء على الأحزاب الموجودة حالياً في العمل السياسي فقط، بل يجب إيجاد أحزاب سياسية أخرى تفهم جيدا العمل الحزبي التعددي لضمان استمرار الحياة الديمقراطية التي لا وجود للاستبداد معها .

المطلب الثالث : ـ سمات النظام السياسي للدولة العراقية:

استناداً إلى ما تقدم من توصيف للحكم والحياة السياسية في الدولة العراقية يرى الباحث أن الحكم والنظام السياسي في العراق يمكن تحديده بالمواصفات التالية: .

الفرع الأول : ـ تقاسم السلطة على اسسس طائفية وإثنية:

أثبتت العملية السياسية الجارية بعد الاحتلال الأمريكي استحالة الاستمرار في إدارة الحكم بالعراق بطريقة المحاصصة الطائفية والعرقية حيث أشارت نتائج الدورتين الانتخابيتين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ إلى أن البلد في حالة شلل تام، وغير قادرة علي النهوض من حالة الانهيار والدمار اللذين تعرضت لهما نتيجة الغزو والاحتلال. الأمر الذي يستدعي إيقاف العملية السياسية العقيمة، التي تعيد إنتاج الفوضي والصراعات والعنف، والبدء من جديد بمشروع إعادة بناء الدولة، كدولة مدنية لكل مواطنيها، بغض النظر عن اختلافاتهم الإثنية والعرقية.

إن بناء الدولة وسلطاتها الرئاسية والتشريعية ومؤسساتها السيادية فضلا عن جهازها الإداري على أسس طائفية عرقية يجعل من الدولة العراقية ونظامها السياسي احتكارا على قوى سياسية وطائفية ويمنع تطور العراق نحو بناء الدولة المدنية الديمقراطية التي بات تطرح نفسها كقضية ملحة منذ انهيار الدولة العراقية بعد الاحتلال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الثاني : سيادة العنف في الحياة السياسية :

يعيش العراق منذ فترة تاريخية طويلة أشكالا من العنف المتبادل بين السلطة والمعارضة حيث بدأ طريق العنف تأريخيا من خلال احتكار السلطة وقمع المعارضين، وتحول في زمن الديكتاتورية إلى نهج شامل، ثم جرى تدويله بعد استخدام القوة العسكرية من قبل الولايات المتحدة ضد العراق وجرى تطوير العنف إلى عنف طائفي وعرقي في مرحلة ما بعد سقوط الديكتاتورية،، لقد أضحى تاريخ العراق لقرون عديدة عبارة عن متوالية هندسية، تتعاقب فيها دورات العنف لتصبح نهجا سياسيا ثابتاً لكل الأنظمة السياسية وفي هذا الإطار لا يشذ النظام السياسي الحالي عن دوائر العنف المتعددة الأشكال .

إن الاحتلال الأمريكي للعراق يعد تتويجا أعلى للعنف وفق المقاييس البشرية كلها، بما فيها مقاييس المواطن الأمريكي، طبقا للدستور الأمريكي وتاريخ حركة الاستقلال (١).

الفرع الثالث : ـ الميل لاحتكار السلطة :

رغم المسار الديمقراطي للعملية الانتخابية التي جرت في العراق إلا أن القوى السياسية المتنفذة لازالت متمسكة بمواقعها الانتخابية التي تضمن سيطرتها على السلطة السياسية ولم تتراجع عن مواقعها عبر التنازلات المتبادلة لصالح الوطن ومصالح الوطنية. إن ميول احتكار السلطة تبدو واضحة للعيان بسبب تواصل الأزمة السياسية في العراق وتبادل العنف الذي أصبح نهجا ثابتاً في حل الخلافات السياسية ويعود ذلك حسب وجهة نظر الباحث إلى غياب الوعي الديمقراطي والاستناد إلى المؤسسات الطائفية والعشائرية ناهيك عن سلوك العنف وإقصاء الآخر الذي تربت عليه أجيال من السياسيين العراقيين . إن الميل لاحتكار السلطة مرده الحصول على المناصب والثروات والامتيازات وما ينتج عنها من امتيازات كبيرة في الحياة السياسية عليه فأن المطلوب هو أن تتحول بنية الدولة ونظامها السياسي إلى بنية مدنية، بحيث تكون علاقة الدولة بمواطنيها علاقة مباشرة وبدون وسيط طائفي أو مذهبي، فالمواطنة هي حجر أساس للوحدة الوطنية، لأن المواطنة هي التمتع بالحرية السياسية (٢).

.....

١ – (سلام عبود / من يصنع الديكتاتور (صدام نموذجا) / منشورات الجمل / ٢٠٠٨ بغداد / ص ٣٦٤)

٢ – (محمد محفوظ / العرب ومتغيرات العراق / مطبعة الانتشار العربي/ بيروت ٢٠٠٤. ص ١٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الرابع : ـ النهب والفساد الاداري:

إن الفساد الإداري والمالي الذي تعيشه الدولة العراقية الحالية المتمثل في الرشاوى والابتزاز ونهب المال العام يدمر أسس بناء الدولة العراقية الجديدة وذلك من خلال إضعاف قدراتها الإدارية وسلطاتها التشريعية والقانونية، والإخلال بهيبتها وبآليات تطبيق القانون، كما يؤدي إلى نشوء الصراع بين المواطنين المتطلعين إلى الخدمات وإلى الحصول على حقوقهم القانونية والدستورية، وبين الفئات المذهبية الطائفية التي تحارب بناء الدولة المدنية المبنية على أسس المواطنة.

إن قدرة الدولة المدنية على محاربة الفساد تتأتى من خلال قدرتها على بناء المؤسسات الرقابية، وأجهزة المحاسبة وتطبيق القانون بحزم. كما يتناقض جوهر فكرة الدولة المدنية القائم على الحرية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص تماماً مع أساليب الابتزاز والرشاوى والصفقات المشبوهة، والتطفل على النشاط الاقتصادي، وأي مظهر من مظاهر الفساد المالي والإداري.

الفرع الخامس : تدني الحياة الاجتماعية وسيادة الفقر:

إن ما أفرزته الحالة السياسية العراقية الحالية من تكريس للمحاصصة الطائفية والعرقية وغياب السياسة الاقتصادية الناجحة أدى إلى معاناة فئات واسعة من الشعب العراقي من البطالة والفقر. وتكمن المشكلة في عدم استغلال وتوزيع الثروات الوطنية بصورة عادلة. إن حالة الفقر التي يعيشها الشعب العراقي تسببت في تهميش فئات كبيرة من المجتمع وخلقت حالة من التذمر وعدم الاستقرار، وتتحمل الدولة بسياستها الحالية مسؤولية تدني الحياة الاجتماعية وتفاقم الفقر بعد فشلها في معالجة الوضع الاقتصادي وبناء هياكله الهادفة لخدمة المجتمع العراقي .

فمن خلال الكلام المتقدم يتضح، أن حالة التقدم والرقي للدولة والمجتمع تبنى على خلق حالة من التنافس المشروع بين أحزاب وقوى تؤمن بالتعددية والعمل الديمقراطي في ظل قوانين وأنظمة لا تسمح لها بالاتجار بحقوق المواطنين والمساومة عليها.

إن اعتماد التعددية الحزبية من خلال الحياة البرلمانية الحقيقية نهجا لبناء مؤسسات الدولة، يعد القاعدة الرصينة التي من خلالها تشيد الحياة الديمقراطية وتحرم الحقوق العامة والخاصة ويتم الانطلاق نحو تقدم سياسي اجتماعي وازدهار اقتصادي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

بناء على ما جرى تقديمه من رؤى وأفكار لطبيعة النظم السياسية في الدولة العراقية توصلنا إلى بناء خاتمه للرسالة تنطلق من أن الأنظمة السياسية (الملكية والجمهورية) التي حكمت العراق منذ تأسيس الدولة العراقية ١٩٢١ حتى يومنا هذا لم تنجح في بناء شرعية وطنية للحكم وبناء مؤسسات راسخة وقوية وذلك بسبب التناقض والتنافر بين الأنظمة السياسية المتعاقبة في منهجها وأهدافها، فالنظام الجديد يلغي كليا ما سارعليه النظام القديم، وبسبب ضعف التشكيلة العراقية تبوأت المؤسسة العسكرية موقعا سياديا في الحياة السياسية فارضة بذلك نزعتها الاستبدادية على الدولة والمجتمع، وكل التغييرات السياسية التي حصلت في العراق كانت من خلال الانقلابات العسكرية. وكان للطابع العسكري والتربية القومية آثارها في حياة المجتمع العراقي، وابتعدت القوى السياسية عن لغة الحوار وقبول الرأي الاخر، وقد دلت التجربة التاريخية للحياة السياسية في العراق أن ما أعلن من توافقات بين القوى السياسية أو ما اتخذ من خطوات تحالفية عن طريق إقامة الجبهات الديموقراطية أو الوطنية للأحزاب، لم يكن الغرض منها سوى سيطرة السلطة عليها وتسييرها وفق ما تريد عقليتها العسكرية.

وإذا كان النظام الملكي قد بدأ بمحاولات لبناء المجتمع المدني، إلا أنه وبسبب الهيمنة الخارجية وربطه بين الدين والدولة في الدستور، ابتدأ بفرض حكم سياسي مذهبي وطائفي وقومي، مثلما فعل قبلهم العثمانيين. وهناك الكثير من الأمثلة على ممارسات التمييز الطائفي والمذهبي والقومي دون أن يكون للشعب بكل أديانه ومذاهبه يد في كل ذلك، في حين شاركت فيه الكثير من المؤسسات الدينية والأحزاب السياسية. وبرزت فترة قصيرة في حياة الشعب العراقي في أعقاب ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ كانت بعيدة عن التمييز الطائفي والمذهبي والقومي، ولكن سرعان ما تبدل الحال.

فبعد تسلم القوميين الشوفينيين قيادة الدولة العراقية تعزز احتكار الأقلية للسلطة السياسية وما نتج عن ذلك من اغتراب الدولة عن مكوناتها الاجتماعية وتراجع دور المجتمع وهيمنت المؤسسة السياسية على باقي المؤسسات وبدأت تتحكم من خلال قنواتها المتمثلة بالحزب واستلام أتباعه لمراكز القوى واتخاذ القرار في الدولة وبرز مبدأ العصبية في اختيار القيادات وشكلت حلقات كانت الأقرب للنظام هي من أفراد العائلة ثم العشيرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد مارست كل النظم السياسية دون استثناء ولاتزال تمارس منذ انقلاب ١٩٦٣ إلى انهيار الدولة العراقية واحتلالها من قبل الولايات المتحدة وحلفائها ٢٠٠٣ مختلف أساليب العنف والإرهاب. ولم تشهد تشكيلة العراق الاجتماعية استقرارا في بنائها الطبقي بسبب تعرض شرائحها الطبقية إلى التبدل والتغيير تبعا لإرادة

التكتلات السياسية الحاكمة. وكان شكل البناء الطائفي للدولة العراقية الناهضة امتدادا لبنائها الطائفي السابق بعد تغليفه بشرعية انتخابية.

إن العراق بتعدده الديني والمذهبي والقومي وبتنوع اتجاهاته الفكرية والسياسية، يتطلب إقامة دولة ديمقراطية حرة مستقلة تعتمد على دستور ديمقراطي، تمارس من خلالها الفصل بين الدين والدولة، وكذلك تمارس الفصل بين السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) وحرية الأحزاب السياسية. ويتطلب دون أدنى شك دستورا ونظاما يعتمدان الهوية المواطنة العراقية وليس الهويات الطائفية والمذهبية والقومية التي تعبر عن ضيق الأفق والتمييز والصراع وتدمير النسيج الوطني للمجتمع، وهو ما يتوجب رفضه ومحاربته .

لغرض حل الإشكالية التاريخية لمأزق الدولة العراقية منذ تأسيسها، خاصة فشلها في إقامة نظام ديمقراطي حقيقي، وتحقيق مبادئ المواطنة والمساواة والعدالة والحد من العنف المستشري في البلاد ونظام المحاصصة السياسية ضرورة قيام الدولة المدنية في العراق. إن إعلاء مبدأ الدولة المدنية يضمن حل إشكالية التوزيع العادل للسلطة والثروة في إطار مؤسسات وتشريعات تسهرعلي تحقيق مبدأي المواطنة والتلاحم الوطني اللذين يعتبران حجر الزاوية في بناء دولة متعددة الأعراق والأديان والمذاهب.

بقي أن نختم بحثنا بأن العراق بحاجة إلى دولة ديمقراطية تعتمد اتباع جميع الأديان والمذاهب والاتجاهات الفكرية والسياسية غير العنصرية وغير الطائفية السياسية، واتباع جميع القوميات تحت وطأته في الوقت الحاضر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر

الكتب باللغة العربية

١ – إبراهيم نافع / ماذا بعد سقوط صدام / مركز الأهرام للطباعة والنشر / القاهرة ٢٠٠٤.

٢– أحمد منصور / قصة سقوط بغداد / الدار العربية للعلوم / الطبعة السادسة بيروت ,٢٠٠٤

٣– أدوارد سيبانفيلد / السلوك الحضاري والمواطنة / ترجمة سمير عزة نصار / دار النشر والتوزيع / عمأن ٩٩٤.

٤– د. أسامة الغزالي حرب / الأحزاب السياسية في العالم الثالث / عالم المعرفة / الكويت ١٩٨٧.

٥- بول بريمر / عام قضيته في العراق / دار الكتاب العربي / بيروت ٢٠٠٦.

٦– بيان سالينجر – إيريك لورأن / حرب الخليج / شركة المطبوعات للنشر والتوزيع / بيروت ١٩٩١.

٧– بيتر كونزمان – بيتر بوركارد / أطلس الفلسفة / ترجمة د. جورج كشورة / المكتبة الشرقية / ط٨ بيروت ١٩٩٩.

٨– بيير فرانسوا مورا / هوبس – فلسفة علم الدين / ترجمة أسامة الحاج / المؤسسة الجامعية / بيروت ١٩٩٣.

٩– ثمينة ناجي يوسف و نزار خالد / سلام عادل سيرة مناضل – ج٢ / دار الرواد / الطبعة الثانية - بغداد ٢٠٠٤ .

١٠– جعفر الحسني / على حافة الهاوية / دار الحكمة / لندن ٢٠٠٣.

١١– جواد هاشم / مذكرات وزير عراقي / دار الساقي / بيروت ٢٠٠٣.

١٢– جيف سيمونز / عراق المستقبل / ترجمة سعيد العظم / مطبعة دار الساقي / بيروت ٢٠٠٤.

١٣– حامد الحمداني / صفحات من تاريخ العراق الحديث – الكتاب الأول / فيشونميديا للنشر / السويد ٢٠٠٥.

١٤– حامد الحمداني / صفحات من تاريخ العراق الحديث – الكتاب الثاني / فيشونميديا للنشر / السويد ٢٠٠٥.

١٥– حامد الحمداني / نوري السعيد رجل المهمات البريطانية الكبرى / فيشونميديا للنشر / السويد ٢٠٠٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٦- حامد الحمداني / ثورة ١٤ تموز في نهوضها وانتكاستها واغتيالها / فيشونميديا للنشر / السويد ٢٠٠٦.

١٧– حامد الحمداني / سنوات الجحيم / فيشونميديا للنشر/ السويد ٢٠٠٧.

١٨ – حامد الحمداني / حرب الخليج الثالثة / فيشونميديا للنشر / السويد ٢٠٠٨.

١٩– حسأن شفيق العاني / المبادىء النظرية لتحليل النظم السياسية في الجزائر، إيطاليا، فرنسا / مطابع التعليم العالي / بغداد ١٩٨٨.

٢٠– حسين شرف الدين / يوميات الحرب على العراق / المكتبة الحديثة للطباعة والنشر / بيروت ٢٠٠٣.

٢١– حسن العلوي / العراق الأمريكي / الناشر دار الزوراء / لندن ٢٠٠٥.

٢٢– حمدان حمدان / العراق وثمن الخروج من النفق / بيسأن للنشر والتوزيع / بيروت ٢٠٠٤.

٢٣– حنا بطاطو / العراق – الكتاب الأول / ترجمة عفيف الرزاز / مطبعة مؤسسة الأبحاث العربية / الطبعة الثانية – بيروت ١٩٩٥.

٢٤– داود السليفاني / الأيام السوداء / منشورات كتابي أرزان / السويد ٢٠١٠.

٢٥– سلام عبود / من يصنع الديكتاتور(صدام نموذجا) منشورات الجمل / بغداد ٢٠٠٨.

٢٦– د. صالح جواد كاظم - و- د. علي غالب العاني / الأنظمة السياسية / مطبعة دار الحكمة / بغداد ١٩٩١.

٢٧- د. صلاح علي النيوف / مدخل إلى الفكر السياسي الغربي – ج١ / منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك.

٢٨– تقديم ومراجعة – عبد الرزاق الحسني / العراق في الوثائق البريطانية ١٩٠٥ - ١٩٣٠ / ترجمة فؤاد قزأنجي / دار المأمون للترجمة والنشر / بغداد ١٩٨٩.

٢٩– عبد الوهاب حميد رشيد / التحول الديمقراطي والمجتمع المدني / المدى للنشر / دمشق ٢٠٠٣.

٣٠– علي الجابري / الساعات الأخيرة قبل سقوط بغداد / الأهلية للنشر والتوزيع / الأردن ٢٠٠٤.

٣١- د. عزمي بشارة / المجتمع المدني دراسة نقدية / مركز دراسات الوحدة العربية / الطبعة الثانية- بيروت ٢٠٠٠.

٣٢- د. عصام سليمأن / مدخل إلى علم السياسة / دار النضال للنشر/ بيروت ١٩٨٩.

٣٣– علي الوردي / لمحات اجتماعية من تأريخ العراق الحديث – ج٤ / مطبعة الارشاد / بغداد ١٩٧٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٤– علي الوردي / لمحات اجتماعية من تأريخ العراق الحديث – ج٦ / مطبعة الارشاد / بغداد ١٩٧٦.

٣٥– كوز كوغن / صدام الحياة السرية / منشورات الجمل / بغداد ,٢٠٠٥

٣٦– د. لطفي حاتم / الاحتلال الأمريكي للعراق وانهيار الدولة العراقية / منشورات تموز / السويد ٢٠٠٧.

٣٧ - محمد حمدي الجعفري / نهاية قصر الرحاب / دار الشؤون الثقافية العامة / بغداد ١٩٨٩.

٣٨– محمد محفوظ / العرب ومتغيرات العراق / مطبعة الأنتشار العربي / بيروت ٢٠٠٤.

٣٩– محمد حسنين هيكل / الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق / الشركة المصرية للنشر العربي والدولي / الطبعة الثامنة - القاهرة ٢٠٠٩.

٤٠– محمد الدوري / اللعبة انتهت / المركز الثقافي العربي / المغرب ٢٠٠٤.

٤١ – د. محمد يوسف علوأن / القانون الدولي العام / دار وائل للنشر والتوزيع / الطبعة الثالثة - عمأن ٢٠٠٧.

٤٢– مقدمة ابن خلدون / مكتبة لبنان / الطبعة الرابعة- بيروت ١٩٩٠.

٤٣- ميثم الجنابي / العراق ومعاصرة المستقبل / دار المدى للنشر / دمشق٢٠٠٤ .

٤٤ – د. مولود زايد الطيب / علم الاجتماع السياسي / دار الكتب الوطنية / بنغازي ٢٠٠٧.

٤٥– أ.د نوري عبد الحميد العاني وآخرون / تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري – ج١ / بيت الحكمة للنشر / بغداد ٢٠٠٠.

- الكتب باللغات الأجنبية :

١- (Moberly (The campaign , Mesopotamia) – London 1927 - vol.1 p. 345

- المجلات والصحف :

1- حسن راضي / مسيرة الحياة النيابية في العراق / جريدة الصباح.

٢- سعد ناجي جواد / ضمن محمد جمال بارود / ندوة احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا / مجلة المستقبل العربي / العدد – ٣٠٢ / بيروت ٢٠٠٤.

3-صحيفة الجمهورية / ٢٥ تموز ١٩٥٨.

4- صحيفة الوسط البحرينية / العدد ١١٤٦ في ٢٦ – ١٠ – ٢٠٠٥.

5- علي عبد مطلك العبادي / جوهر الفيدرالية في العراق / جريدة الصباح / ١٠ – ٧ – ٢٠٠٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المواقع الألكترونية :

١- آدم الحسن / الدستورالعراقي أساسه أفكار واقعية / الحوار المتمدن / العدد – ٣٠٧٦ في ٢٠١٠-٧-٢٧ .

2- زهير كاظم / الفيدرالية العراقية في وجهة نظر أمريكية / الحوار المتمدن / العدد – ٢٠٦٢ في ٨– ٧ – ٢٠٠٧.

٣- صاحب الربيعي / نشوء الدولة القديمة والحديثة / الحوار المتمدن / العدد – ١١٧١ في (١٨- ٤ - ٢٠٠٥).

٤ - د. كاظم حبيب / ذكرى التسعين لثورة العشرين / الحوار المتمدن / العدد – ٣٠٤٧ في ٢٨ – ٦ – ٢٠١٠.

٥- د. كاظم حبيب / نداء عاجل إلى المنظمات المدنية في العراق / موقع الجيرأن / ٣١ – ١٠ – ٢٠١٠,

٦- د. كاظم حبيب / ماهو النظام السياسي المناسب للعراق / الحوار المتمدن / العدد – ٣٣٠٨ في ١٧ - ٣ -٢٠٠١١.

٧ - د. لطفي حاتم / بناء الدولة العراقية وتنازع بنيتها الدستورية / الحوار المتمدن / العدد – ١٣١٥ في ١٢ – ٩ – ٢٠٠٥.

٨ - د. لطفي حاتم / الدولة العراقية وسمات بنيتها الطائفية / الحوار المتمدن / العدد – ٢٥٨٧ في ١٦ – ٣ – ٢٠٠٩.

٩ - د. لطفي حاتم / الدولة العراقية واستبداد بنيتها السياسية / الحوار المتمدن / العدد – ٢٣٤٢ في ١٤ – ٧ – ٢٠٠٦.

١٠ - د. لطفي حاتم / السلطة والتغيرات الاجتماعية في العراق / الحوار المتمدن / العدد – ٣٠٢٦ في ٦ – ٦ – ٢٠١٠

11- د. منذر الفضل / الدستور العراقي في سؤال وجواب / موقع مركز النور / ٢٦ – ٢ – ٢٠١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com